

أحكام الإسلام

وفققه الشيعة

تأليف آية الله العظمى السيد أبو الفتح النجاشي



تأليف
المحققين المحققين

العلامة الفقيه

السيد محمد باقر المجلسي

العلامة الفقيه

السيد محمد باقر المجلسي

دامت بركاتهما

أحكام الرضا

وفقه الشيعة

تفسيرنا تحت إشراف الله العظيم السيد أبو الحسن الخوئي قدس سره

مرکز تحقیقات کلامی و فقهی
تأليف

العلمين المحققين

العلامة الفقيه

السيد محمد حسين الخوئي

العلامة الفقيه

السيد محمد حسين الخوئي

دامت بركاتهما



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی

أَحْكَامُ الرِّضَا
وَفَتْقُهُ الشَّيْعَةِ



شابک ۹۶۴.۵۶۰۱۰۰۹.۶ - ۹۶۴.۵۶۰۱۰۰۹.۶ ISBN 964-5601-09-6

احکام الرضاع

فی فقه الشیعة

تقریراً لبحث آية الله العظمی السيد ابوالقاسم الخوئی رحمه الله

العلمین الحجتین

العلامة الفقيه

السيد محمد مهدي الموسوي الخلخالي

العلامة الفقيه

الشيخ محمد تقي الايرواني

دامت برکاتهما

الناشر: المنیر للطباعة والنشر

الطبعة: الاولى

عدد النسخ: ۲۰۰۰ نسخة / ۱۴۱۷ هـ. ق

المطبعة: الجواد

السعر: ۴۰۰۰ ريال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ
وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ
اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ
نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي
دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَ
حَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ
الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً ﴾



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کاپیویر علوم اسلامی

المقدمة

بقلم

العلامة السيد مرتضى الحكيم



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعترته الطاهرين
وبعد فقد لاحظت شطراً مما كتبه وحرره ولداي العزيزان العلامةان المحبتان
الشيخ محمد تقي الايرواني والسيد محمد مهدي الخفائي وامت توفيقهما تقريراً
لإجاثي التي أقيمت حول الرضاع في سالف الزمان فوجدته حسن العبارة
جيد البيان وأيضاً بالمراد وسطاً بين الاطبا والافتصاد واني لأقدر جهودهما
في ضبط المطالب واثباتها واسأل المولى جل شأنه ان يزيد في توفيقهما ويعملهما
من اعلام الدين وحفاظ شريعة سيد المرسلين انه خير موفق ومعين .
في ١٠ شوال المكرم ١٤١٠ هـ



مركز تحقیقات کاتب پویر علوم اسلامی

بسم الله الرَّحْمَنُ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد خاتم النبيين، وعلى آله
الاثمة الميامين.

أضع هذه المقدمة - بين يدي الأفاضل من القراء - لكتاب احكام
الرضاع في فقه الشيعة (فقه الرضاع) متوخياً فيها عرض المفاهيم التي تحوّل
بها الرضاع من موضع الفتوى الى عالم الاستدلال والمبنى، شمل مناقشة
العامة - أيضاً - في فقههم، مما أفصح عن مكانة الفقيه المحاضر وقيمة
الكتاب في الفقه المعاصر، وما اقتضى الامر من الإشارة الى الوحي
والتشريع، والاجتهاد، وما بذله اصحاب التقرير من الجهد والدقة،
والضبط والإستيعاب، رائداهم في ذلك نشر العلم، وإحياء الشريعة وتراث
فقه الشيعة.

بين التشريع والاجتهاد:

جاءت الأديان الإلهية: شرعة للسلوك، ومنهاجاً للعمل. وقد بلغت
الرسالة الإسلامية للناس كافة عبر الكتاب والسنة، والسيرة النبوية، وحيّاً
من الله، اتخذها المسلمون قدوة للعمل، والتمسها الفقهاء أساساً لمعرفة
الاحكام.

ولذلك : يحق لنا ان نقول : ان الدين يبدأ بالوحي وينتهي بالفتوى .
وحي من الله ، وبلاغ من الرسول ﷺ وتبيين من الائمة ﷺ وفتوى من
المجتهدين ، ممن وصفوا - وصفا عاما - في هذا الحديث : (فاما من كان من
الفقهاء صائنا لنفسه ، حافظا لدينه ، مخالفا على هواه ، مطيعا لأمر مولاه ،
فللعوام ان يقلدوه)^(١) هذا المنصب الخطير . ولهذا كانت المرجعية شاخصة
العلم بالرسالة الإسلامية ، رائدة العمل بالوحي والتشريع الإلهي . ومن
المواضيع التي تناولتها أيدي الفقهاء هو موضوع .

فقه الرضاع

فان في هذا الموضوع احكاما تتعلق بعموم المنزلة ، ونشر الحرمة ، وما
يقتضي ذلك من موازنة في الاقوال والمذاهب ، وتفضيل الروايات بعضها
على بعض ، وترجيحها من حيث المضمون ، والدلالة ، والسند . ويدور
البحث فيها حول موضوعات ومسائل عويصة ، ترجع الى احكام الرضاعة ،
والرضيع ، والمرتضع ، والشروط المعتبرة فيها ، وما الى ذلك من فروع
وفروع ، ومناقشات ادت الى البحث الجامع حول هذه القاعدة التحريمية :
(يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب)^(٢) والمزايا المتعلقة بها ، وما يستثنى
منها ، وما يترتب عليها من احكام شرعية ثابتة .

(١) كتاب الاحتجاج ص ٢٥٤-٢٥٥ ، ط النجف الاشرف نقلا عن تفسير الامام

الحسن العسكري ص ١٤١ .

(٢) الوسائل ج ٢٠ ص ٢٧١ في الباب ١ من ابواب ما يحرم بالرضاع ح ١ ط

مؤسسة آل البيت ﷺ : قم .

الرضاع في فقه الإمامية والعامة

لم يختلف الفقهاء في تحريم النكاح بالنسب، كما حددته الآية الكريمة: ﴿حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الاخت﴾^(١).

ولم يختلفا - أيضاً - في أصل تحريم النكاح بالرضاع، كما في هذه الآية الكريمة: ﴿وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة﴾^(٢).
وإنما الاختلاف: فيما حرم من الرضاع بعموم المنزلة في السنة، وفي جملة من الشروط.

الف - في فقه الشيعة الإمامية.

أهم شرائط التحريم في الرضاعة^(٣):

- ١- أن يكون الوطي صحيحاً، وأن كان عن شبهة.
- ٢- أن تكون الرضاعة في يوم وليلة، لا يفصل بينهما برضاع آخر.
- ٣- أو ما أنبت اللحم، وشد العظم.
- ٤- أن يكون خلال الحولين. كل ذلك من الثدي وتكون المرضعة بالغة وحية.
- ٥- كفاية عشر رضعات كاملة في التحريم من الثدي، إذا لم يتخلل فيها بأكل أو شرب.

٦- اتحاد الفحل في اللبن.

(١) النساء: ٢٣.

(٢) النساء: ٢٣.

(٣) منهاج الصالحين ج ٢ ط طهران للإمام الخوئي ص ٢٧٥

ب - في فقه العامة :

اهم شرائط التحريم في الرضاعة^(١) :

١ - كفاية الرضعة الكاملة .

٢ - او لا يكون عدد الرضعات باقل من خمس رضعات متفرقات .

٣ - او مطلق التغذية من اللبن ، وان لم يكن من الثدي .

٤ - عدم اشتراط ان تكون المرضعة بالغة وحية .

ويذكر الشيخ الطوسي - شيخ الطائفة في الخلاف^(٢) - من متفرقات الإمامية التي خالفها جميع الفقهاء ، هو ما اذا : (حصل بين صبيين الرضاع الذي يحرم مثله ، فإنه ينشر الحرمة الى اخويهما واخواتهما . وقال جميع الفقهاء خلاف ذلك) .

ومن اوجه النقاش بين الفقهاء ما تعرض له هذا الكتاب (فقه الرضاع) في مسألة التحديد في نشر الحرمة بعشر رضعات برواية رويها عن عائشة انها قالت : «كان في القرآن ان ما يحرم من الرضاع عشر رضعات ، ثم نسخ ونزل ان ما يحرم خمس رضعات»^(٣) .

قال الامام الخوئي ردا على ذلك : «ومن هنا ذهب الى كل منهما طائفة . فإنه بعد الاعتراف بنسخ التحديد بالعشر ، ونزول التحديد بالخمس ، كيف يسوغ الافتاء بان الحد هو العشر استناداً الى القرآن المنسوخ» كما لا يجوز الافتاء بخمس رضعات ، لعدم وجود هذا النسخ في القرآن .

(١) فقه السنة ج٢ ص ٧٤ للسيد سابق .

(٢) للشيخ الطوسي ج٢ ص ١٦٣ ط طهران - كتاب الرضاع .

(٣) المغني لابن قدامة ج٩ ص ١٩٢-١٩٣ .

تشريع الحرمة في الرضاع :

وقد تضمن هذا التشريع سرّاً من اسرار التكوين ، من اتساع دائرة المحارم بالرضاع ، وتضييق حدودها من حيث حرمة النكاح في الوقت والدائم .

ولعلّ تأثير اللبن الواحد في تكوين الانسان ، وتكييف بنيته الروحية والجسمية هو الذي ادى الى الحاقه بالمحارم الذين يختلفون عن غيرهم في الخصائص الجنسية والعاطفية فيما بينهم .

فكان دور التشريع في هذا الامر دور الكشف عن الواقع المجهول عند البشرية ، ودور خروجها عن حد البهائم ، وحياة الحيوانات الضارية . ثم انه لابد من ان يكون في هذا التحريم مفسدة ملزمة ، تلحق بالاسرة البشرية ، وهي تريد التناكح والتناسل والمصاهرة فيما بينها ، بعيدة عن التلوثات والاضرار المادية ، والمفاسد الاخلاقية ، الامر الذي لا يمكن استكناحه ، وكشف اسراره وكوامنه الا بالتشريعات الالهية ، التي تزامن المصالح الانسانية العليا ، وفق اسرار الخليقة المنسجمة معها ، فيما ينبغي ان يتخالط الناس او لا يتخالطوا .

ونظير هذا التشريع القرآني : هو النهي عن نكاح ما نكح الآباء ، والجمع بين الاختين : ﴿ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف﴾^(١) ﴿وان تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف﴾^(٢) تجويزاً لما مضى ، وتحريماً لما ياتي .

والرخصة في الابقاء على ما مضى من هذا النكاح المحظور بعد نزول

الآية الكريمة في التحريم، دليل على ما للمشرع من سلطة تشريعية مطلقة فيما يرى من ترخيص أو حظر في زمان دون زمان إذا كان المشرع هو الله . ولم يفعل الشارع مثل ذلك في إرتداد أحد الزوجين عن الإسلام، أو إسلام أحدهما دون الآخر . بل شرع البيونة بينهما .

ومن هذا المنطلق : يمكن الاجابة عن نكاح الاخوات والاخوة - ان صح ذلك - فيما سلف من ولد آدم، اباحة في جيل، وحظرا في جيل آخر . ولعل هناك أمر آخر في التوالد استاثر بعلمه الله . وهو أعلم ببواطن الامور .

منهجية الكتاب :

وقد اتبع في هذا الكتاب : المنهج الموضوعي الذي يتميز بوحدة الموضوع، واستيعاب جميع العناصر، والاحكام التشريعية، ذات الانطباق الواحد في اطار موحد، ونظرية عامة، وتخطيط شامل، يحيط بجميع مفردات الموضوع، وموادها، ومسائلها المبسطة في مختلف كتب الفقه الموسوعية .

وقد اقتضى هذا المنهج : التعرض للبحث عن النكاح الدائم والمنقطع، وعن المملوكة، والمحللة، وما يتعلق به من وطى الشبهة، ومسألة الضمان، ومهر المثل، وغير ذلك من الابحاث المترابطة .

مكانة المحاضر :

ومن ابرز المجتهدين - وهو على قمة الفقهامة والاجتهاد - الإمام

الخوئي، الذي تدارس مع طلابه النابهين: الفقه والاصول، ودلّهم على الاجتهاد والفتوى، وحاضر عليهم - فيما حاضر - هذا المبحث الجليل، وخرج معهم بهذا الموضوع الجديد.

وتطوير فقه الرضاع من الفتوى الى الاستدلال والمبنى: امر غير يسير، يدلّ على قدرة الفقيه، ودقة اجتهاده، وما بلغ اليه من تفوق، ومهارة، وابداع، وأعلمية، الى جانب نهوضه بالمرجعية العليا في مجاري الامور^(١) وقيامه بالنيابة العامة عن الامام الغائب عليه السلام.

وكان الامام الخوئي (ره) العالم الذي نُعتت حياته: (العالم حيّ وان مات) ونعت مماته: (اذا مات العالم ثلمت في الإسلام ثلّة لا يسدّها شيء).



جهد المقررين: مركز تحقيق كتاب تبيين علوم رسولي

وقد عنّ لي - بيضاعتي المزجاة - ان اقدم لهذا الكتاب: (فقه الرضاع) الذي تظافرت عليه جهود الامام الخوئي، وتلميذه: آية الله الشيخ محمد تقى الايرواني، وآية الله السيد محمد مهدي الخلخالي، الذين وصف تقريرهما - في تقريره بـ... حسن العبارة، جيّد البيان، وافياً بالمراد... .

ورجا من الله جلّ شأنه: «... ان يزيد من توفيقهما، ويجعلهما من اعلام الدين، وحفاظ شريعة سيد المرسلين».

وهو ما دلّ على ابداعهما في اعداد هذا الاثر الجليل من شريعة محمد

ﷺ وفاقه آل محمد ﷺ راجين ان يكون هذا الجهد مرضياً لدى (بقية الله)
الامام الغائب — عج — انه ولي التوفيق .

مرتضى الحكمي

طهران — صفر المظفر ١٣١٤ ق

الموافق ٧٢/٥/٩ ش



مركز تحقیقات کتاب ویر علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين .

وبعد فان من نعم الله تعالى على فيما مضى من حياتي وما قضيته من سني عمري التوفيق لحضور مجالس ومحاضرات المربي الثقافي الاعظم السيد الاكبر السيد ابو القاسم الخوئي «دام ظله الشريف» في الموضوعات المختلفة الفقهية والاصولية وغيرها في شتى المناسبات ، وكان من ذلك المحاضرات التي القاها في احكام الرضاع في الفقه الاسلامي في مناسبتين وقد وفقت للحضور في احدي المناسبتين وسجلت ما القاه «دام ظله» وحضر الاخ العلامة السيد محمد مهدي الخليخالي في كلتا المناسبتين وقد مزجت ما سجلته وما سجله وهذبتة بعنوان : الرسالة الرضاعية في تقرير ما القاه الاستاذ الاعظم السيد الاكبر الخوئي «دام ظله الوارف» في هذا الجانب من الفقه الاسلامي . وقد ابدى بعض اخواننا الافاضل بعض الملاحظات في مختلف جوانب الرسالة ليستفيد منها المراجع لهذه الرسالة .

واسأله تعالى ان يكون ذلك كله مقبولا لدى من نتقرب اليه تعالى برضاه وصلى الله على محمد وآله الطيبين .

محمد تقي الايرواني

١٤١٢ هـ . ق - النجف الاشرف



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بسمه تعالى

أحمدہ تبارک وتعالیٰ علیٰ نعمہ وآلائہ وأصلیٰ وأسلم علیٰ أشرف بریتہ، وخیر خلقہ، وخاتم رسلہ محمد صلیٰ اللہ علیہ وآلہ الطیبین الطاہرین الذین ارتضعوا من ثدی الرسالة النبویة لبانة الوحي الإلهية.

اما بعد فقد حظيت مسألة الرضاع في الفقه الإسلامي بمنزلة هامة، وأهمية فائقة، فإن الرضاع لحمه كلحمة النسب^(١)، يحرم به ما يحرم بالنسب، وله ربط وثيق بحرمة النكاح، فان ربط الرضاعة بين الرضيع والمرضعة يكون كربط النسب بين الولد والوالدة ربط تكوين وإشتقاق، وليس ذلك إلا لسريان حقيقة الأصل في فروعه، والرضاع بشرائطه له تأثير في ذلك الربط الأصل، وإن كان أضعف من النسب، ومن هنا أوسع الله تعالى لنا دائرة القرابة بالحقاق الرضاع بها، لان بدن الرضيع يتكون من لبن المرضعة، ولذلك يرث منها الطباع والأخلاق، كما يرث منها ولدها الذي ولدته، وحيث أنا لم نُحط علماً بتأثير الرضاعة، لا في مقدارها ولا شرائطها ولا شرائط المرضعة ولا الرضيع، فلا بد وأن تقتصر على ما ورد به النص الشرعي، ونرجع فيما شك إلى ما تقتضيه الأصول والقواعد العامة، وقد اختلفنا مع سائر المذاهب في جملة من الشروط، ومن المعلوم ان مذهب أئمة أهل البيت عليهم السلام هو الحق الذي لا ريب فيه، فإنهم المطهرون من الدنس والخطا، والمرتضعون من ثدي الرسالة وهم أحد الثقلين الذین ترکھما

(١) لاحظ ملحق رقم (١) ص ١٦٥.

الرسول الاعظم مرجعاً للأمة، ولقد أشار الكتاب الكريم إلى أهمية الربط الرضاعي، حيث أنه عدّه في سياق الربط النسبي الموجب لحرمة نكاح الامهات والاخوات حيث قال عز من قائل:

﴿حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمّهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة...﴾^(١).

كما وقد اهتمت به السنة الشريفة، وأحاديث العترة الطاهرة، فورد حوله وحول أحكامه عشرات الروايات والأخبار، منها ما روي عن النبي ﷺ عن طرق الفريقين^(٢). قوله ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب».

ولهذا قد إهتم فقهاؤنا العظام بمسألة الرضاع على مرّ تاريخ الفقه الإسلامي، وعمدوا على تشييد قاعدة في الرضاع يرجع إليها في التفريعات المناسبة، وكانت من أهم القواعد الفقهية.

وكان ممن تصدّى لتحقيق هذه القاعدة وتشبيد مبانيها من فُجع الإسلام والمسلمون والاعواسط العلمية بفقده^(٣) بفاجعة عظيمة في عصرنا

(١) نساء: ٢٣.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢٠ ص ٣٧١ في الباب ١ من ابواب ما يحرم بالرضاع، ح ١ و ٧ - طبع مؤسسة آل البيت قم سنة ١٤١٢ هـ ق. والمعجم المقهرس لالفاظ الحديث النبوي ﷺ ج ١ ص ٤٥٣ مادة «حرم» عن البخاري، ومسلم، وغيرهما عن النبي ﷺ.

(٣) قد ارتحل سيّدنا الاستاذ (قدّس سرّه) إلى جوار ربّه الكريم في ٨ صفر سنة ١٤١٣ هـ في النجف الاشرف، وكانت ولادته في ١٥ رجب سنة ١٣١٧ هـ في بلدة (خوي) من بلاد آذربيجان.

الحاضر، وهو سيدنا الاستاذ الاعظم آية الله العظمى الإمام الخوئي (قده) فإنه كان مناراً للعلم، وعلماً للفضيلة والتحقيق، وباباً من أبواب مدينة علوم أهل البيت عليهم السلام ويا أسفاه يا سيدي الأستاذ حين أحرر هذه الكلمات، ولا أرى لك شخصاً في الحياة ولا أستطيع أن أوادي حقك يا فقيه العلم، ويا زعيم الأمة، فهنيئاً لك ثم هنيئاً لك لقد عشت سعيداً، وميت سعيداً مظلوماً، ووفدت على رب كريم ونزلت ضيفاً عزيزاً على جدك أمير المؤمنين، عليه صلوات المصلين، وبقيت الاوساط العلمية تنعاك، ولكن أنت حيّ. بآثارك لا تنسى، وتكون كمن سبقك من أعلام الدين خالداً ومناراً للهدى، وأنت حيّ مرزوق عند ربك أبداً، فسلام عليك طبت مضجعاً وموتلاً، ولعمرُ والحق لقد اشتملت أبحاث سماحته (قده) في هذه الرسالة كغيرها من أبحاثه على تدقيقات لطيفة، وتحقيقات عميقة، اقتضاها البحث، كما هو المشهود في أبحاثه في سائر المجالات العلمية فقهاً واصولاً وتفسيراً ورجالاً.

وقد وفقني الله تعالى بمّنه ولطفه للحضور في أبحاثه العالية في الاصول والفقه والتفسير، وقررت من أبحاثه القيمة ما ساعدني التوفيق على تقريره وتحريره، ومن تلك الأبحاث ما القاه (قده) في تشييد قاعدة الرضاع محتوى هذه الرسالة في مناسبتين ^(١) من أيام العطلات التقليدية في الحوزة العلمية المباركة في النجف الاشرف زادها الله شرفاً وعزاً، لقد كان

(١) (الأولى) في شهر رمضان سنة ١٣٧٤ هـ ق، والثانية في شهر رمضان سنة ١٣٧٥ هـ ق، وقد كان (قدس سرّه) ملحقاً على الدراسة حتى في أيام العطلات التقليدية بنشاط تام، وحوله تلامذته يفتنمون الفرصة بالارتشاف من منهله العذب.

ممن حضر في المناسبة الأولى سماحة العلامة الحجة الفقيه الشيخ محمد تقي
الإيرواني (دامت بركاته) محرراً ما أفاده السيد الأستاذ (قده) وقد حبذ نشر
هذه الرسالة الكريمة التي هي من إفادات أستاذنا المعظم (قده) مزجاً بين ما
حررته وما حرره (دامت إفاضاته) فاجبته على ما أحب، وقدمت له ما
طلب، أداءً لمقامه الكريم وتقديراً لحقه على الحوزة العلمية وقد طبعت^(١) هذه
الرسالة في النجف الأشرف بعد ملاحظة سيدنا الأستاذ (قده) لها والاءدلاء
عليها بتقريظه العطر، وحيث أن البحث عن الرضاع كان ينطوي على دقائق
وتحقيقات أفادها (قده) تجدر بالإهتمام، وتليق بالتأمل والدراسة لذلك آثرنا
تجديد طباعة^(٢) هذه الرسالة ثانية، ونشرها على الملأ الفقهي العام، تعميماً
للفائدة، وإغناءً للمكتبة الإسلامية، وخدمة للفقهاء والفقهاء، والله ولي
التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل.

محمد مهدي الموسوي الخليلي

ربيع الأول ١٤١٤ هـ ق - طهران

(١) في سنة ١٤١٢ هـ ق وذلك في حياة السيد الأستاذ (قدس سرّه).

(٢) وقد أضفنا في بعض التعاليق أقوال العامة للمقارنة بين الفقه على المذاهب

الخمس. وهناك بعض الملحقات أيضاً.

بسم الله الرحمن الرحيم

أسباب حرمة النكاح في الإسلام

وهي أربعة : فان حرمة النكاح في شريعة الاسلام بين اي رجل وأية امرأة سواء أكانت على نحو الدوام أم على النحو المؤقت إما أن تستند إلى النسب القائم بينهما خاصة كحرمة النكاح بين الرجل وامه، واخته وبنته، وبنت اخيه وبنت اخته، وعمته وخالته وهي العناوين النسبية السبعة المذكورة في الآية ٢٣ من سورة النساء.

أو تستند إلى الرضاع المحقق لأحد العناوين المتقدمة بينهما خاصة، فتتحقق به امومة رضاعية؛ واخوة رضاعية وهكذا

أو تستند إلى السبب فقط، ونعني به ما لم يكن نسبا ولا رضاعا، كالتزويج بذات العدة مع العلم بكونها ذات عدة، والعلم بعدم جواز التزويج في العدة او مع الدخول بها وان جهل الحكم والموضوع، وكالتزويج بذات البعل مع العلم بالحكم وبأنها ذات بعل، او مع الدخول بها وان جهل الحكم او كونها ذات بعل .

أو تستند إلى المركب من النسب وغيره، او المركب من الرضاع وغيره، وذلك كام الزوجة نسبا او رضاعا، فان حرمتها على زوج بنتها تستند

الى مجموع الامرين : الزوجية القائمة بين ذلك الزوج وزوجته، وبنوة تلك الزوجة لتلك المرأة نسبا او رضاعا، وهكذا بنت الزوجة المدخول بها، وزوجة الاب، وزوجة الابن، واخت الزوجة، فان الكلام في ما يعم التحريم الموقت. كما تقدم. وقد اصطلح الفقهاء على هذا القسم من اسباب التحريم بالمصاهرة.

وقد تعرض القرآن الكريم للاقسام الاربعة، فذكر العناوين النسبية السبعة أولا في الآية ٢٣ من سورة النساء، وهي الام والبنت والاخت - وهذه الثلاثة متقومة بنسب واحد - والعمة والخالة وبنت الاخ وبنت الاخت - وهذه الاربعة تتقوم بنسبين.

ثم اخذ في ذكر القسم الثاني، فذكر نوعين منه، وهما الام الرضاعية والاخت الرضاعية، وثبت الباقي بالسنة.

ثم ذكر اربعة اصناف من القسم الرابع، وهي: (١) امهات النساء. (٢) والربائب من النساء المدخول بهن. (٣) وحلائل الابناء (٤) والجمع بين الاختين.

وذكر الصنف الخامس، وهي زوجات الآباء قبل هذه الآية^(١). وذكر من القسم الثالث صنفا واحدا، وهي المطلقة ثلاثا^(٢) وقد تقدم ان الكلام في ما يعم التحريم الموقت.

(١) سورة النساء الآية: ٢٢

(٢) سورة البقرة الآية: ٢٢٨ و٢٢٩ و٢٣٠.

(٣) لا بأس بذكر رواية تضمنت لذكر فهرس جميع الفروج المحرمة في الشريعة

الإسلامية.

وهي ما روي عن موسى بن جعفر عليه السلام عن أبيه جعفر بن محمد عليه السلام قال سئل أبي عليه السلام عما حرم الله عز وجل من الفروج في القرآن، وعما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنته. فقال: «الذي حرم الله عز وجل أربعة وثلاثون وجهاً: سبعة عشر في القرآن، وسبعة عشر في السنة، فأما التي في القرآن:

(١) ^(١) فالزنا، قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَةَ﴾ ^(٢) (٢) ونكاح امرأة الأب قال الله تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ^(٣) (٣) ﴿وَأُمَّهَاتِكُمْ﴾ (٤) وبناتكم (٥) وأخواتكم (٦) وعماتكم (٧) وخالاتكم (٨) وبنات الأخ (٩) وبنات الاخت (١٠) وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم (١١) وأخواتكم من الرضاعة (١٢) وأمهات نسائكم (١٣) وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم (١٤) وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم (١٥) وإن تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف ^(٤) (١٦) والحائض حتى تطهر، قال الله تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ ^(٥) (١٧) والنكاح في الإعتكاف قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَبَاشَرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ ^(٦) (١٨) بسم الله الرحمن الرحيم

وأما التي في السنة (١) فالمواقة في شهر رمضان نهراً (٢) وتزويج الملاءنة بعد اللعان (٣) والتزويج في العدة (٤) والمواقة في الإحرام (٥) والمحرم يتزوج أو يزوج (٦) والمظاهر ^(٧) قبل أن يكفر (٧) وتزويج المشركة (٨) وتزويج الرجل امرأة قد طلقها للعدة تسع تطليقات (٩) وتزويج الأمة على الحرّة (١٠) وتزويج الذميمة على المسلمة (١١)

(١) الترقيم من الكاتب، لا في أصل الرواية، لغرض التوضيح.

(٢) سورة: الاسراء: ٣٢.

(٣) سورة: النساء: ٢٢.

(٤) سورة: النساء: ٢٣.

(٥) سورة: البقرة: ٢٢٢.

(٦) سورة: البقرة: ١٨٧.

(٧) أي من ظاهر امراته على ما ذكر في الفقه كتاب الظهار.

والمقصود بالبحث في هذه الرسالة انما هو الرضاع باستيفاء جميع الاحكام المتعلقة بسببته لحرمة النكاح فنقول:

سببية الرضاع لنشر الحرمة

سببية الرضاع لنشر حرمة النكاح في الجملة مورد اتفاق فقهاء الاسلام وان وقع الخلاف في خصوصياته^(١)، وقد استفاضت الاخبار بذلك، وهي على قسمين: قسم يتضمن بيان قاعدة كلية تطبيقاً على بعض الموارد الخاصة او ابتداءاً وهو قولهم عليه السلام: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»^(٢) او ما يقرب من هذا التعبير، وفي بعضها: «يحرم من الرضاع ما يحرم من القرابة»^(٣) كما ان في بعضها رواية الجملة الاولى عن النبي صلى الله عليه وآله^(٤) وقسم تعرض لبيان الحكم في الموارد الخاصة ولم يتعرض للقاعدة الكلية المزبورة^(٥) ولا اشكال في هذه الاخبار من ناحية السند، لاستفاضتها وصحة بعضها.

وتزويج المرأة على عمتها وخالتها (١٢) وتزويج الامة من غير إذن مولاها (١٣) وتزويج الامة على من يقدر على تزويج الحرّة (١٤) والجارية من السبي قبل القسم (١٥) والجارية المشتركة (١٦) والجارية المشترية قبل ان يستبرأها (١٧) والمكاتب التي قد ادت بعض المكاتب^(١).

(١) و(٢) و(٣) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧١ الباب ١ مما يحرم بالرضاع ح ١، ٢، ٧ وغيره ط مؤسسة آل البيت: قم سنة: ١٤١٢ هـ.

(٤) الوسائل: ج ٢٠ الابواب المتعددة مما يحرم بالرضاع، ط المؤسسة

(١) البحار ج ١٠٣ ص ٣٦٧ باب جوامع محرمات النكاح ح ١ عن الخصال.

(١) ملحوظ رقم (٢) ص ١٦٥.

حديث: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

وينبغي التكلم في مدلول هذه الجملة الشريفة، ومقداره سعة وضيقا تمهيدا لما يأتي من المباحث، ويتم ذلك ضمن جهات:

ما هو المراد من الموصول؟

الجهة الاولى - ان من الواضح انه ليس المراد بكلمة (ما) الموصولة شخص من يحرم بالنسب ليكون المعنى ان كل شخص يحرم من النسب فهو بعينه يحرم من الرضاع، لان نفس المحرم بالنسب لا معنى لكونه محرما من جهة الرضاع واما ارادة النوع منها - بان تكون كناية عن العناوين التي هي مورد الحكم بالحرمة في باب النكاح كالامومة والبنوة والاخوة ليكون المعنى: ان كل عنوان محرم من جهة النسب يحرم نظيره من جهة الرضاع - فيبعدها انها خلاف الظاهر، اذ الظاهر ان المحرم بالرضاع هو نفس المحرم بالنسب لا نظيره، مضافا الى استلزامها استعمال لفظ (ما) في من يعقل.

والذي يقوى في النظر ان تكون (ما) كناية عن الفعل، فيكون المعنى: ان الفعل الذي يحرم من جهة النسب يحرم من جهة الرضاع ايضا، فنكاح الام النسبية محرم من جهة النسب، فكذا نكاح الام الرضاعية محرم من جهة الرضاع.

وعليه، فالجملة الشريفة بمقتضى اطلاق الموصول فيها باطلاق صلته نعم كل حكم تحريمي مترتب على النسب ولا يختص بباب النكاح، مثلا: يحرم تملك الام والاب النسبيين، فكذا الام والاب الرضاعيين بمقتضى اطلاق الجملة الشريفة.

والذي يعضد ذلك ما رواه في الكافي عن عبد الله بن سنان في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام : قال : «سئل وأنا حاضر عن امرأة أرضعت غلاما مملوكا لها من لبنها حتى فطمته ، هل لها ان تبيعه؟ فقال : لا ، هو ابنها من الرضاعة ، حرم عليها بيعه واكل ثمنه . ثم قال : اليس رسول الله صلى الله عليه وآله قال : «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»^(١) .

فاستدل الامام عليه السلام على عدم جواز بيع الابن الرضاعي وتنزيله منزلة الابن النسبي في ذلك - بالجملة المباركة ، بتقريب ان تملك الابن من النسب حرام فهو حرام من الرضاع .

ويدل على ذلك ايضا ما رواه الشيخ بسند معتبر عن أبي بصير وأبي العباس وعبيد ، كلهم جميعا عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال : «ولا يملك أمه من الرضاعة ولا اخته ولا عمته ولا خالته ، اذا ملكن عتقن . وقال : ما يحرم من النسب فانه يحرم من الرضاع»^(٢) .

والحاصل ان مقتضى اطلاق الجملة الشريفة^(٣) والخبرين المتقدمين تنزيل الرضاع منزلة النسب في كل حكم تحريمي مترتب على النسب من غير اختصاص بباب النكاح .

(١) الوسائل : ج ٢٠ ص ٤٠٥ الباب ١٧ من ابواب ما يحرم بالرضاع ح ١ ، ط المؤسسة .

(٢) الوسائل : ج ١٨ ص ٢٤٧ الباب ٤ من بيع الحيوان ح ١ ، ط المؤسسة .

(٣) الوسائل : ج ٢٠ ص ٣٧١ الباب ١ من ابواب ما يحرم بالرضاع : (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) ح ١ ، ط المؤسسة .

وربما يتوهم في المقام ان لازم اطلاق الموصول في الجملة الشريفة^(١) من هذه الجهة ما لا يمكن الالتزام به من الاحكام، فان لازمه انه اذا ارتضع غير هاشمي من لبن هاشمي ان تحرم على المرتضع الزكاة مع انه غير هاشمي، لان حرمة الزكاة مترتبة في الشريعة المقدسة على الانتساب الى هاشم، فيقوم الرضاع مقامه في هذه الجهة. وكذا لازمه ان يحرم الخمس على الهاشمي المرتضع من لبن غير الهاشمي اذا كان موضوع حرمة الخمس الانتساب الى غير هاشم لا عدم الانتساب الى هاشم. وكذا لازمه حرمة مباشرة ولد المسلم المرتضع من لبن كافر، حيث ان ولد الكافر بحكم الكافر، والرضاع يقوم مقام النسب.

ولكن التوهم المذكور يندفع بان ظاهر الجملة الشريفة^(٢) تنزيل الرضاع منزلة النسب بما هو نسب من دون نظر الى أية خصوصية من الخصوصيات القائمة بالنسب، فهي ليست ناظرة الى خصوصيات الانساب بحيث يترتب على الرضاع حكم كل نسب بما له من الخصوصيات ليرتب على ابن الكافر الرضاعي حكم ابن الكافر النسبي، وعلى غير الهاشمي المرتضع من لبن الهاشمي حكمه بما انه هاشمي، بل مفادها ليس الا حكما عاما بالاضافة الى جميع البشر، وهو تنزيل الرضاع منزلة النسب بما هو نسب لا بما هو نسب خاص، فهي تنزل الامومة الرضاعية منزلة الامومة النسبية في مالها من الاحكام التحريمية، وهكذا سائر العناوين.

(١) و(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧١ الباب ١ من ابواب ما يحرم بالرضاع: (يحرم

من الرضاع ما يحرم من النسب) ح ١، ط المؤسسة.

عدم اختصاص التنزيل بالحرمة الدائمة

الجهة الثانية - ان مقتضى اطلاق الجملة الشريفة^(١) عدم اختصاص التنزيل في باب النكاح بالحرمة الدائمة، فتشمل الحرمة الموقته، كالجمع بين الاختين فيحرم الجمع بين الاختين الرضاعيتين بحكم اطلاقها .
 مضافا الى صحيحة أبي عبيدة الحذاء المروية في الكافي والفقيه قال :
 «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على اختها من الرضاعة»^(٢) .

عدم اختصاص التنزيل بالحرمة المستندة الى النسب بالاستقلال

الجهة الثالثة - ان مقتضى اطلاق الجملة الشريفة^(٣) ايضا عدم اختصاص التنزيل فيها بالحرمة المستندة الى النسب بالاستقلال، فتعم الحرمة التي للنسب فيها دخل بتجويز الجزئية كما في المصاهرة التي هي علاقة متقومة بعلفتين، كالعلاقة المتحققة بين ام الزوجة وزوج بنتها، فانها متقومة بالزوجية الكائنة بينه وبين بنتها، والامومة المتحققة بينها وبين بنتها، فام المرأة التي ليست زوجة للشخص لا تحرم عليه من هذه الجهة، كما ان من ليست اما لزوجة الشخص لا تحرم عليه من هذه الجهة فهي علاقة قائمة بنسب وسبب، والقاعدة المتقدمة^(٤) بحكم اطلاقها تنزل الرضاع منزلة النسب في هذه

(١) يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب .

(٢) الوسائل : ج ٢٠ ص ٤٠٢ الباب ١٣ من أبواب ما يحرم بالرضاع، ح ١، وج ٢٠

ص ٤٧٧ ح ٢ وص ٤٧٦ ح ٢ من الباب : ٢٤ وص ٤٨٧ ب ٣٠ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة، ح ٢ ط المؤسسة .

(٣) و(٤) يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب .

العلاقة، فالأم الرضاعية للزوجية تحرم على زوج بنتها الرضاعية، كما تحرم عليه أمها النسبية، نعم هذه القاعدة^(١) لا تتكفل تنزيل الرضاع منزلة الجزء الآخر وهو الزوجية، فإذا أرضعت امرأة ولد زيد فلا تحرم على زيد أم هذه المرأة النسبية لعدم تنزيل القاعدة المزبورة^(٢) الرضاع منزلة الزوجية، فلا تصير تلك المرأة برضاعها ولد زيد بحكم زوجته لتكون أمها النسبية أم زوجته.

ثم أنه يترتب على ما ذكرناه حرمة أم الموطوء واخته وبنته الرضاعيات على الواطئ، وكذلك حرمة أم المزني بها وبنتها الرضاعيتين على الزاني، بناء على ما هو المشهور بين الفقهاء من الحرمة في النسب، فما عن العلامة والمحقق الثاني (قدس سرهما) - من القول بعدم التحريم في المسألة الثانية - لا نعرف له وجهاً صحيحاً، على أن صحيحة محمد بن مسلم^(٣) قد دلت بظاهرها على التحريم، نعم بناء على ما اخترناه - من عدم الحرمة فيها في النسب - لا مجال للقول بها في الرضاع، وتحمل الصحيحة حيثئذ على الكراهة.

البحث حول عموم المنزلة

الجهة الرابعة: - هل التنزيل في الجملة الشريفة^(٤) مقصور على العناوين السبعة المذكورة في الآية المباركة^(٥) فلا يثبت بالرضاع غيرها أو أنه

(١) و(٢) يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.

(٣) الوسائل: ج ٢٠ ص ٤٢٧ الباب ٧ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة ح ٢، ط

المؤسسة.

(٤) يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.

(٥) سورة النساء الآية: ٢٣.

يعم العناوين الملازمة لها؟ مثلاً: عنوان ام الاخ يتحقق في ضمن عنوان الام او منكوحة الاب، فهو عنوان ملازم لبعض العناوين المذكورة، فاذا تحقق بالرضاع هذا العنوان — كما اذا ارتضع صبي مع زيد فاصبح اخا لزيد من الرضاعة — فهل تحرم ام ذلك الصبي على زيد حيث انها ام اخيه من الرضاعة؟ المشهور عدم العموم^(١).

(١) المراد من عموم المنزلة: شمول الحرمة بالرضاع للعناوين الملازمة للعناوين المحرمة بالذات، وان افرقت عنها، لانها لازم اعم، اي العنوان اللازم يكون اعم من الملزوم المحرم ذاتاً فيقال: مثلاً: ان ام الاخ بمنزلة الام، فكما تحرم بالنسب تحرم بالرضاع ايضاً، ويتحقق عموم المنزلة في الموارد التالية (احدها): ام الاخ.

وهذا العنوان بنفسه ليس من المحرمات بالنسب كي يحرم مثله بالرضاع، لعدم الدليل على الحرمة بهذا العنوان، الا أنه قد يقتصر مع عنوان محرم بالنسب، او بالمصاهرة، وقد يفرق عنهما، ويتحقق بالرضاع فقط، ولكن لا يوجب الحرمة الا عن طريق عموم المنزلة، للملازمة هذا العنوان لبعض العناوين النسبية المحرمة كما اشرنا، ولكن حيث أنه لازم اعم فاذا افرق عن المحرم الذاتي فلا يوجب الحرمة، بيان ذلك ان العنوان المذكور يتحقق إما بالنسب او بالمصاهرة، او بالرضاع، وتحرم المرأة بالاولين، دون الرضاع الا على القول بعموم المنزلة، فيتحقق في

١- أمك.

فأنه يصدق عليها أم اخيك، اذا كان لك أخ شقيق، وهي محرمة عليك بالنسب، وهذا ظاهر.

٢- زوجة ابيك (اي أم اخيك من ابيك)

وهي محرمة عليك بالمصاهرة، لانها زوجة ابيك وقال عز من قائل ﴿ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء﴾.

٣- الام الرضاعية لـ اخيك.

وهذه كما اذا ارضعت اجنبية اخاك — وهي ليست بأمك ولا زوجة ابيك — فان هذه ام رضاعية لـ اخيك تحرم عليه، ولكن لا تحرم عليك، لعدم صدق عنوان «الام»، ولا

«زوجة الأب» عليها، نعم يصدق عليها العنوان الملازم للعنوانين المحرمين^(١) وهو عنوان «أم الأخ» ولكن هذا ليس من العناوين المحرمة إلا على القول بعموم المنزلة، ولا نقول به. ومثل «أم الأخ» «أم الأخت» فهي إما أن تكون أما لك أيضاً — كما إذا كانت الأخت شقيقة لك، أو تكون أمها زوجة أبيك كما إذا لم تكن شقيقة، والأولى تحرم عليك نسبا، والثانية تحرم عليك مصاهرة.

وأما إذا أرضعت امرأة أجنبية أختك فهي تكون أما رضاعية لأختك، ولكن لا تحرم عليك إلا بعموم المنزلة كما عرفت في «أم الأخ».

فتحصل مما ذكرنا: أنه إذا كانت أم أخيك أو أختك أما لك أيضاً فتحرم عليك نسبا ورضاعا، لأن أم الأخ أو الأخت حيث تكون أمك، وهي محرمة عليك نسبا ورضاعا. وكذا أم الأخ أو الأخت بالمصاهرة فهي محرمة أيضاً لأنها زوجة أبيك.

وأما الأم الرضاعية لأخيك أو أختك من دون أن تكون زوجة لأبيك فلا تحرم عليك لا بالنسب، ولا بالمصاهرة لعدم النسبة ولا بالمصاهرة، ولا الرضاع المحرم إلا عن طريق عموم المنزلة، ولا نقول به. وكذا الأم النسبية لأخيك الرضاعي كما في مثال المتن.

(المورد الثاني) أم ولد الولد (أم الحفيد أو الحفيدة)

وهذا العنوان أيضاً لا يحرم ذاتا، نعم يتحقق بالنسب والمصاهرة والرضاع، وتحرم عليك المرأة في الأولين، دون الثالث، إلا عن طريق عموم المنزلة، فيتحقق في

١- بتك

فإنه يصدق عليها أنها «أم ولد ولدك» إذا كان لها ولد من زوجها، أذ هي ولدك، فأبناها يكون ولد ولدك، وهي أمه، لأنها أم حفيدك أو حفيدتك وهي محرمة عليك لأنها بتك النسبية، وهذا ظاهر.

٢- زوجة ابنك

أذ يصدق عليها أنها أم ولد ولدك فيما إذا كان لها ولد من ابنك (زوجها) وهذه تحرم بالمصاهرة — كما هو ظاهر — فإنها حليلة الإبن المحرمة بالنص القرآني لا بعنوان أم الحفيد.

=

(١) أي الأم وزوجة الأب.

٢- الأم الرضاعية للحفيد

وهذه كما اذا أرضعت امرأة أجنبية حفيدك أو حفيدتك، فإنها يصدق عليها عنوان أم ولد الولد، ولكن لا تحرم عليك، لعدم النسبة، ولا المصاهرة، وليس هناك إلا الرضاع بعموم المنزلة لملازمة هذا العنوان (أم ولد الولد) مع العنوان النسبي (البنات). ويتحقق هذا العنوان عن طريق الرضاع غير المحرم على الموارد التالية أيضاً، وتكون من موارد عموم المنزلة تحت عنوان «أم ولد الولد» كالمثال المتقدم وهي:

الف - لو أرضعت زوجة ابنك ولداً أجنبياً، وكان لذلك الولد أم نسيية، فإنها تحل لك، وإن صدق عليها عنوان «أم ولد ولدك».

ب - نفس الفرض وكان لذلك الولد أم أخرى رضاعية، فإنها تحل لك أيضاً، وإن صدق عليها عنوان «أم ولد الولد».

والحاصل: إن التي تحرم مع صدق هذا العنوان عليها هي زوجة الإبن عن طريق المصاهرة، والبنات عن طريق النسب وأما لو صدق هذا العنوان عن طريق الرضاع فقط، دون المصاهرة والنسب فلا أثر له إلا بعموم المنزلة، لعدم حرمة هذا العنوان بالنسب ذاتاً كي يحرم مثله بالرضاع. نعم هو ملازم للمحرم الذاتي.

وبالجملة: إن أمهات ولد الولد لا تحرم، إلا من كانت بنتك، أو زوجة إبنك.

(المورد الثالث): جدة الولد

وهذا العنوان يتحقق أيضاً بالنسب والمصاهرة، والرضاع، ويحرم في الأولين، دون الأخير لتحقيقه في:

١- أمك

أذ هي جدة ولدك، فإنه لو كان لك ولد فأمك جدة ولدك وحرمة هذه ظاهرة.

٢- أم الزوجة (جدة الولد بالمصاهرة) فإنه إذا كان لك ولد من زوجتك، فأمها تكون جدة ولدك وهذه تحرم بالمصاهرة بعنوان «أم الزوجة» «أمهات النساء» دون عنوان جدة الولد.

٣- أم مرضعة ولدك (جدته الرضاعية).

كما إذا أرضعت أجنبية ولدك وكانت لتلك المرضعة أم، فهي لا تحرم عليك وإن صدق عليها «جدة ولدك» لعدم حرمة هذا العنوان بما هو في النسب كي يحرم مثله

بالرضاع، ألا بعموم المنزلة لأنها بمنزلة الام النسبية.

هذا كله فيما اذا كان ولدك نسيبا وكان له جدة من الرضاع، واما اذا كان لك ولد رضاعي كما اذا ارضعت زوجتك طفلا اجنبيا وكان لذلك الطفل الرضيع جدة من النسب، او من الرضاع - بان رضع من ثدي امرأة اخرى لها ام - فجداته تحمل لك، لعدم النسب، ولا المصاهرة، ألا الرضاع غير المحرم، لكونها بمنزلة الام النسبية. هذه كله في جدة ولدك

واما ام ولدك فهي حلال لك لأنها إما زوجتك، او مرضعة ولدك، ولا مانع من تزويجها اذا لم تكن مزوجة. (المورد الرابع) ام العم او العمة :

فإنها لا تحرم بهذا العنوان ايضا إلا ان يقتصر بعنوان محرم ذاتي او نقول بعموم المنزلة ولا نقول به فإن هذا العنوان يتحقق ايضا إما بالنسب، او المصاهرة، او الرضاع، ويحرم في الاولين، دون الثالث، لتحقيقه في ١- الجدة للاب

فإنه يصدق عليها أنها ام عمك أو عمتك، وهذه تحرم بالنسب، كما هو ظاهر، لأنها أمك بالواسطة. ٢- زوجة الجد:

كما اذا لم يكن العم او العمة شقيقا لايك، وهذه تحرم بالمصاهرة لأنها زوجة الجد. ٣- الام الرضاعية للعم او العمة

وهذه كما اذا ارضعت امرأة اجنبية عمك أو عمتك فإنها تكون أما لهما. وهذه لا تحرم عليك، لعدم النسب، ولا المصاهرة بينك وبينها وليس هناك إلا الرضاع، وهو لا يحرم في الفرض، لعدم حرمة هذا العنوان (ام العم او العمة) في النسب كي يحرم مثلها بالرضاع، إلا عن طريق الملازمة بينه وبين الجدة، ولا نقول باستلزامها الحرمة، إلا على القول بعموم المنزلة.

(المورد الخامس): ام الخال او الخالة

وهذه ايضا تتحقق في ثلاثة موارد

١- الجدة للام:

وهذه تحرم عليك بالنسب كما هو ظاهر.

٢- زوجه الجدللام:

وهذه تحرم عليك بالمصاهرة.

٣- الام الرضاعية لهما:

وهذه لا تحرم عليك، لعدم النسب ولا المصاهرة، فلا موجب لتحريمها الا الرضاع بعموم المنزلة ولا نقول به كما في الموارد السابقة.

(المورد السادس): اخت الولد

وهذا العنوان بنفسه ليس من العناوين المحرمة بالذات ايضاً، كالعناوين المتقدمة، ولكن قد تتحد مع العنوان المحرم بالنسب أو المصاهرة لتحقيقه في الموارد الثلاثة التالية ايضاً.

١: بنتك:

فانه يصدق عليها انها اخت ولدك اذا كان لك ولد آخر، وهذه تحرم بالنسب، لانها بنتك، وهذا ظاهر.

٢: بنت أمرك:

وهي الربيبة فانها تكون اختاً لولدك من أمه، وهذه تحرم عليك بالمصاهرة، لانها ربيبتك.

٣: الاخت الرضاعية لولدك:

وهذه كما اذا ارضعت امرأة اجنبية ولدك وكانت لها او لزوجها بنت وكان الزوج هو الذي نشأ اللبن بسببه - المعبر عنه في الاصطلاح الفقهي بالفحل او صاحب اللبن - فانه يصدق على تلك البنت انها اخت ولدك عن طريق الرضاع، وهذه لا تحرم عليك بهذا العنوان، لان المحرم انما هو عنوان البنت لا اخت الولد، فانها لا تحرم عليك الا ان تكون بنتك، او ربيبة لك او نقول بعموم المنزلة في الرضاع، هذا.

ولكن قد دلت النصوص الخاصة^(١) على انه لا ينكح ابو المرتضع في اولاد صاحب

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٢٩١ في الباب ٦ من ابواب ما يحرم بالرضاع ح ١٠، صحيحة علي بن مهزيار، وفي الباب ١٦ ص ٤٠٤ ح ١ صحيحة أيوب ابن نوح ويأتي ذكرهما في ص ٣٩ وح ٢ في نفس الباب ويأتي الكلام في ذلك في ص ٥٠ في المسألة الثالثة وص ٥١ في المسألة الرابعة.

وعن المحقق الداماد اختيار العموم، وحكي ذلك عن الحلبي في اخت
 الإبن وجدته لأمه . وقبل الورود في البحث ينبغي التنبيه على أمرين .
 تحرير محل الكلام :

(الاول) ان محل الكلام في المسألة يلزم ان يكون العنوان الملازم الذي
 لا ينفك عن بعض العناوين المحرمة نسبا او سببا، كعنوان ام الاخ واخت
 الابن وجدة الابن، دون العنوان الذي يمكن انفكاكه عنها كاخت الاخ،

اللبن^(١) ولا في اولاد المرضعة^(٢) فلا يصح نكاحهن ابتداءً، ولا استدامة وعليه لو
 ارتضع ولدك من جدته لأمه حرمت عليك زوجتك التي هي أم ذاك الولد، لأنها صارت
 حيثثد من اولاد صاحب اللبن، كما أنها صارت من اولاد المرضعة، ويحرم نكاحهن
 على أبي المرتضع، والمفروض أنت أبو المرتضع، وصارت زوجتك - التي هي أم
 المرتضع - من اولاد صاحب اللبن، واولاد المرضعة، فيبطل نكاحها معك، فإن اولاد
 صاحب اللبن واولاد المرضعة بمنزلة اولادك كما في النصوص المذكورة .

ومن هنا قال السيد الأستاذ (قدس سره) في المنهاج ج ٢ ص ٢٦٨ :

«مسألة ١٢٨٠) لا ينكح أبو المرتضع في اولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعاً ولا في
 اولاد المرضعة ولادة لا رضاعاً، فإذا أرضعت زوجة الجدة للأم طفلاً من لبن جده لأمه^(٣)
 حرمت أم المرتضع على أبيه^(٤)، ولا فرق في المرضعة بين أن تكون أم المرتضع، وان
 لا تكون أما لها بل تكون زوجة لابيها» .

(١) ولادة ورضاعاً .

(٢) ولادة لا رضاعاً

كما صرح بذلك السيد الأستاذ (قدس سره) (في المنهاج ج ٢ ص ٢٦٨ كتاب النكاح احكام الرضاع
 م ١٢٨٠ ط ٢٨٠) والدليل على التفصيل بين اولاد صاحب اللبن واولاد المرضعة بذلك هو ما يستفاد من
 نصوص الباب ولنا بصدد التحقيق من هذه الناحية، فراجع ص ٥٢ م ٣ وص ٥٤ م ٤ من هذا
 الكتاب .

(٣) أي جد الولد لأم الولد .

(٤) أي على أبي الولد وهي زوجته .

فإنها قد تكون اختاً فتحرم، وقد لا تكون اختاً فلا تحرم، كما إذا كان لزيد اخ من أمه دون أبيه وكان لذلك الاخ اخت من أبيه فهي اخت اخي زيد لكنها ليست اختاً لزيد لا من أمه ولا من أبيه فلا تحرم على زيد، وإذا لم تحرم اخت الاخ التي ليست بأخت في باب النسب فعدم حرمتها بالرضاع أولى، فعدم تأثير الرضاع في مثل هذا العنوان ينبغي ان يخرج عن محل النزاع. نعم اخت الاخ من الابوين تحرم في النسب دائماً فتحرم مثلها من الرضاع ايضاً، بناء على عموم التنزيل.

ما هو مقتضى الاصل

(الامر الثاني): - ان مقتضى الاصل في موارد الشك في تحقق

الرضاع المحرم، او سببته لنشر الحرمة هل هو الحرمة او الحل؟

فنقول: اما الشبهة المصداقية بان يشك في تحقق اصل الرضاع او

بعض شروطه، فاذا لم يكن ما يثبت ذلك المشكوك من اصل او اشارة،

فمقتضى الاستصحاب عدم تحققه، مثلاً: اذا شك في اصل تحقق الرضاع

بين زيد وهند فالاصل عدمه، وكذا اذا شك في مدة الرضاع او عدده ولم

يعلم تحقق المقدار المعتبر في التحريم، واذا شك في تحقق النكاح الصحيح

بين الفحل والمرضعة، او كون الوطء بنحو الزنا فمقتضى اصاله الصحة فيه

كونه بنحو مشروع، فيكون اللبن محرماً، وكذا اذا شككنا في حياة المرضعة

فمقتضى استصحاب حياتها تحقق هذا الشرط.

واما الشبهة الحكمية، كأن يشك في اشتراط نشر الحرمة بالرضاع

بشكل خاص، فان كان هناك اطلاق يتمسك به لنفي اعتبار ذلك الامر فهو،

والا بان كان الدليل مجملا ، او كان معارضا باطلاق دليل آخر ، ولم تنته النوبة الى الترجيح او التخيير ، فلا مانع من التمسك بعمومات الحل كالأية المتضمنة لحل ما وراء العناوين المحرمة^(١) والأية المتضمنة لاباحة نكاح ما طاب من النساء^(٢) لان مقتضى العمومات جواز نكاح أية امرأة ، وقد خرج عن هذا العموم طوائف من النساء ، فاذا شك في اعتبار شيء في العنوان الخارج بالتخصيص ، كان المخصص مرددا بين الاقل والاكثر ، وحيث أنه منفصل فالقاعدة في مثله تقتضي التمسك بالعموم في مورد الشك .

أصالة الحل

ولا يخفي أنه لا يمكن التمسك في المقام بأصالة الحل ، لأنها محكومة بأصالة عدم تحقق الزوجية بين الشخصين الذين يشك في تحقق الحرمة بينهما بالرضاع ، وهذا بخلاف الشبهة المصداقية ، فإن استصحاب عدم تحقق الزوجية فيها محكوم بالأصل المنقح عدم تحقق الرضاع ، لكون الشك في تحقق الزوجية مسببا عن الشك في تحقق الرضاع .

وأما أصالة الحل الواردة في رواية مسعدة بن صدقة المعتبرة التي يقول الامام عليه السلام فيها : «والاشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك او تقوم به البينة»^(٣) فقد تحقق في محله ان المراد ما يعم الاصل التنزيل والامارة المقتضيين للحل لا خصوص ما يساوق أصالة البراءة ، وذلك بقرينة ما ذكر

(١) سورة النساء الآية : ٢٤ .

(٢) سورة النساء الآية : ٢٣ .

(٣) الوسائل : ج ١٧ ص ٨٩ الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به ح ٤ ، ط المؤسسة .

فيها من الأمثلة، فإن مثبت الملكية في العبد والثوب هي اليد، ونافي الأخوة والرضاع في الزوجة هو الاستصحاب.

هذا تمام الأمرين الذين أردنا التنبيه عليهما.

ونقول بعد ذلك: ما يمكن أن يستدل به، أو استدل به للقائلين بعموم

المنزلة وجهان:

أدلة القول بعموم المنزلة

١- إطلاق الحديث:

الأول - إطلاق قولهم ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من

النسب»^(١) حيث إن أم الاخت، وأخت الابن وجدة الابن لأمه، وغيرها من العناوين الملازمة، محرمة بالنسب، فتحرم بالرضاع، فصلة الموصول بإطلاقها تعم هذه العناوين، فيعمها الموصول فيشمئها الحكم، وهو التحريم بالرضاع، هذا.

مركز تحقيق كتاب ميرزا علوم راسدي

ولا يخفى أن توهم الإطلاق من هذه الجهة في الجملة الشريفة^(٢)

يبتني على كون (ما) الموصولة كناية عن الأشخاص كما عليه المشهور، وحيث أن لتوهم أن شخص أم الأخ - مثلاً - محرمة في النسب بأي عنوان كان من العناوين فتحرم بالرضاع مجال، وأما على ما سلكتناه - من كون الموصول كناية عن الفعل - فلا مجال لتوهم المزبور أصلاً، إذ عليه يكون المعنى: «يحرم بالرضاع الفعل الذي يحرم بالنسب» ومن الواضح أن مورد الحرمة في الأدلة هي العناوين السبعة، فليس الموصول على ما سلكتناه بمعنى

(١) و(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧١ الباب ١ من أبواب ما يحرم بالرضاع ح ١،

الشخص ليتوجه النظر اليه، ويقطع النظر عن العنوان.

الجواب عن ذلك

والجواب عن هذا الوجه على مسلك المشهور هو ان ظاهر الجملة الشريفة النظر الى المحرمات الثابت تحريمها في الشريعة المقدسة بنحو القضايا الحقيقية، ومن الواضح اختصاص ذلك بالعناوين المذكورة فيها، اذ لم يرد في دليل من الادلة التحريم بعنوان من العناوين الملازمة، وعلى تقدير اجمال القاعدة من هذه الجهة، فالمرجع عمومات الحل المتقدمة^(١) كما تقتضيه القاعدة في تردد المخصص المنفصل بين الاقل والاكثر.

٢- الروايات الخاصة:

الوجه الثاني - الروايات الخاصة الواردة في الباب وعمدتها روايتان:
الاولى: صحيحة علي بن مهزيار قال: «سأل عيسى بن جعفر بن عيسى ابا جعفر الثاني عليه السلام ان امرأة ارضعت لي صبياً فهل يحل لي ان اتزوج ابنة زوجها؟ فقال: ما اجود ما سالت، من هاهنا يؤتى ان يقول الناس: حرمت عليه امراته من قبل لبن الفحل. هذا هو لبن الفحل لا غيره. فقلت له: الجارية ليست ابنة المرأة التي ارضعت لي، هي ابنة غيرها، فقال: لو كن عشرا متفرقات ما حل لك شيء منهن وكن في موضع بناتك»^(٢).

الثانية: صحيحة ايوب بن نوح قال: «كتب علي بن شعيب الى ابي الحسن عليه السلام امرأة ارضعت بعض ولدي، هل يجوز لي ان اتزوج بعض

(١) ص ٣٧.

(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٩١ الباب ٦ مما يحرم بالرضاع ح ١٠، ط المؤسسة.

ولدها؟ فكتب عليه السلام: لا يجوز ذلك لك، لان ولدها صارت بمنزلة ولدك^(١).

وتقريب الاستدلال بهاتين الصحيحتين هو ان مقتضى اطلاق تنزيل بنات الفحل في الصحيحة الاولى منزلة بنات ابي المرتضع بقوله عليه السلام: «وكن في موضع بناتك» - وتنزيل اولاد المرضعة في الصحيحة الثانية منزلة اولاد ابي المرتضع بقوله عليه السلام: «لان ولدها صارت بمنزلة ولدك» - هو التنزيل بلحاظ جميع الاثار، فيصير اخو ابي المرتضع بمنزلة العم، وابو ابي المرتضع بمنزلة الجد وام المرتضع بمنزلة حليلة الاب، فاذا كان اولاد الفحل ذكورا حرم عليهم التزويج بها، وكذا مقتضاه صيرورة اولاد ابي المرتضع اخوة لاولاد الفحل، وهكذا.

جواب المحقق الخراساني (قده):

وقد اجاب عن الاستدلال بهاتين الصحيحتين - صاحب الكفاية المحقق الخراساني (قدس سره) في رسالته الرضاعية - بان المستفاد من التنزيل الذي تضمنته الصحيحتان ليس الا التنزيل بلحاظ حرمة تزويج ابي المرتضع باولاد المرضعة او صاحب اللبن، ولا يستفاد منهما حكم تزويجه بغيرهن او تزويج غيره بهن، وان السؤال عن جواز تزويجه وعدمه يوجب صرف وجه الاطلاق في التنزيل الى التنزيل بلحاظ حرمة تزويجه بهن. هذا.

المناقشة في جوابه:

ولا يمكن المساعدة على ما افاده (قدس سره) اذ هو خلاف المفهوم العرفي من الصحيحتين المتقدمتين، فان التنزيل قد جاء بلسان التعليل

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٤٠٤ الباب ١٦ مما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة.

للحكم بعدم الجواز في الصحيحة الثانية، وبلسان تطبيق الكبرى على الصغرى في الصحيحة الأولى، ومن الواضح افادة كل منهما العموم بالنظر العرفي، نعم اذا كان التنزيل في مرتبة نفس الحكم كان قاصرا عن افادة العموم، كما في قوله عليه السلام في بعض روايات العصير العنبي: «هو خمر لا تشربه»^(١) فان مجيء الحكم بقوله عليه السلام: «لا تشربه» بالتنزيل بقوله: «هو خمر» يمنع عن استفادة الاطلاق من التنزيل المزبور، فانه يصلح لكونه قرينة على اختصاص التنزيل بهذا الاثر، ولا اقل من الاحتمال، وهذا بخلاف ما اذا جاء التنزيل بلسان التعليل، او تطبيق الكبرى على الصغرى في الرتبة المتقدمة على الحكم، فانه يفيد العموم بلا ريب، وعليه فلا مناص من استفادة عموم التنزيل من الصحيحتين المتقدمتين.

والذي يوضح ذلك ان العناوين المتضايقة كما هي متلازمة في مرحلة الثبوت والواقع متلازمة في مرحلة التنزيل، فكما ان كون زيد ابا لعمر ولا ينفك في الواقع عن كون عمرو ابنا له، فكذا في مرحلة التنزيل لا ينفك تنزيل زيد منزلة الاب لعمر عن تنزيل عمرو منزلة الابن له، وهكذا تنزيل شخص منزلة ابن الاخ، او ابن الابن لشخص آخر لا ينفك عن تنزيل الآخر منزلة العم والجد، وهكذا، الا ان ذلك لا يقتضي المصير الى عموم المنزلة بالمعنى المصطلح عليه، وهو شمول التنزيل للعناوين الملازمة، فان مقتضاه مع غض النظر عما سيأتي في الصفحة ٤٤ ليس الا التعدي في الحكم بالحرمة الى كل عنوان اصلي مترتب على كون اولاد المرضعة او

(١) الوسائل: ج ١٧ ص ٢٢٤ الباب ٧ من الاشربة المحرمة ح ٤، ط المكتبة الاسلامية

عن التهذيب ج ٩ ص ١٢٢ واللفظ هكذا (فقال: خمر لا تشربه).

صاحب اللبن أو لاداً لابي المرتضع فيكون المستفاد منها عموم التنزيل في المورد الخاص، فيحرم على أخى أبي المرتضع أن يتزوج بأولاد المرضعة أو صاحب اللبن، لأنه عمهن ويحرم عليهم أن يتزوجوا بأخت أبي المرتضع، لأنها عمتهم، كما يحرم أن يتزوجوا بأم أبي المرتضع، لأنها جدتهم، ويحرم على أبي أبي المرتضع أن يتزوج بهن لأنه جدهن، كما أن مقتضى ذلك حرمة تزويج أولاد المرضعة أو صاحب اللبن بأولاد أبي المرتضع، لا من جهة أنهم أخوة أخيه، فإن هذا العنوان — كما تقدم — لا يقتضي التحريم في النسب فضلاً عن الرضاع، بل لصيرورتهم أخوة لهم بالتنزيل المزبور، فإن حقيقة الأخوة ليست إلا الاشتراك في الأب أو في الأم أو في كليهما إلا في الأخوين الرضاعيين، فإن الشارع اعتبر هناك في الأخوة الاشتراك في الفحل، ولم يكتف بالاشتراك بالأم، وبالتنزيل المزبور يصبح الأب الحقيقي لأولاد أبي المرتضع أبا تنزيلياً لأولاد المرضعة أو صاحب اللبن، فيشتركون في أب واحد، فتتحقق الأخوة بينهم، كما ذهب إليه الشيخ الأنصاري (قدس سره) في رسالته الرضاعية وإن كان الأشهر خلاف ذلك.

وما أورده عليه بعض الأساطين — من اختلاف الأخوة والاشتراك في الأب مفهوماً، وإن كلا منهما ليس عين الآخر، وإن عنوان أولاد الأب عنوان ملازم للأخوة لا عينه — لا يساعد عليه الفهم العرفي.

ثم إن مقتضى عموم التنزيل في الصحيحتين المتقدمتين ص ٣٩ حرمة زوجة أبي المرتضع — سواء أكانت أمًا للمرتضع أم لا — على أولاد صاحب اللبن أو المرضعة، لأنها حليلة أبيهم التنزيل، فتشملها الآية المتضمنة لحرمة

نساء الآباء على أولادهم^(١).

ما افاده الشيخ الانصاري والمناقشة فيه :

وأما ما افاده الشيخ الانصاري (قدس سره) في المقام — من ان مقتضى التنزيل المزبور صيرورة ام المرتضع بمنزلة الام لأولاد صاحب اللبن او المرضعة — فهو امر غريب، اذ لا ملازمة اصلاً بين تنزيل ابي المرتضع منزلة الاب لهم وتنزيل امه منزلة الام. نعم تحرم عليهم بما انها حليلة ابيهم كما تقدم. وتظهر الثمرة في ام ام المرتضع، فانها على قول الشيخ تحرم عليهم، لانها جدتهم، وعلى ما قلناه لا تحرم، لعدم حرمة ام حليلة الاب ما لم تكن جدة.



أدلة أخرى لعموم المنزلة

وقد يستدل لعموم المنزلة ببعض الروايات الاخر كرواية مالك بن عطية عن ابي عبد الله عليه السلام : «في الرجل يتزوج المرأة فتلد منه، ثم ترضع من لبنه جارية، يصلح لولده من غيرها ان يتزوج تلك الجارية التي ارضعتها؟ قال: لا هي بمنزلة الاخت من الرضاعة، لان اللبن لفحل واحد»^(٢).

وصحيحة صفوان بن يحيى عن ابي الحسن عليه السلام في حديث قال: (قلت له: ارضعت امي جارية بلبنني؟ قال: هي اختك من الرضاعة، قلت: فتحل لاي من امي لم ترضعها امي بلبنه، يعني ليس بهذا البطن ولكن ببطن آخر، قال: والفحل واحد؟ قلت: نعم هو اخي لابي وامي. قال:

(١) الآية: ٢٢ من سورة النساء.

(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٩٣ الباب ٦، من ما يحرم بالرضاع ح ١٣، ط المؤسسة.

اللبن للفحل، صار أبوك أبها وأمك أمها^(١). وغيرهما من الروايات.

المناقشة فيها

ولا يخفى أن الاستدلال لذلك بهذه الطائفة من الروايات في غير محله، إذ لا ريب في تحقق مثل عنوان الأخوة والأبوة والأمومة بالرضاع، لأنها من العناوين السبعة، فإن الرضاع إذا تحقق بشروطه المعتبرة أصبح الفحل والمرضعة أبوين للمرتضع، وأصولهما أجدادا وجدات له، ومن في حاشيتهما عمومة وخؤولة وأولاد عمومة وخؤولة، وفروعهما أخوة وأولاد أخوة، وكان فروع المرتضع أولادا لهما، والكلام في المقام أنما هو في تحقق العناوين الملازمة بالرضاع وهذه الروايات اجنبية عن ذلك.

هذا تمام الكلام في الجهة الرابعة. وقد ظهر مما حققناه فيها أن عموم المنزلة بالمعنى الذي ذهب إليه بعض كالمحقق الداماد (قدس سره) لا دليل عليه. ولكن عموم التنزيل في تنزيل أولاد المرضعة وأولاد صاحب اللبن منزلة أولاد أبي المرتضع — كما دلت عليه الروايتان الصحيحتان المتقدمتان^(٢) — مما لا محيص عن الالتزام به في مقام الإثبات في نفسه.

ولكن هنا أمر آخر يمنعنا عن الالتزام به ومخالفة المشهور، وهو أن هذه المسألة مما يعم الابتلاء بها وكان الابتلاء بها يقع كثيرا في زمان الأئمة (سلام الله عليهم) ومن بعدهم، فلو كانت الحرمة ثابتة لأولاد أبي المرتضع ولمن في حاشيته لكان ذلك من الواضحات، ولظهر وبان، فكيف ولم

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٢٩٥ الباب ٨، من ما يحرم بالرضاع ح ٣، ط المؤسسة.

(٢) تقدمتا في الصفحة ٣٩.

ينسب القول به إلى أحد من أصحابنا القدماء غير ابن حمزة، ومن المتأخرين غير صاحب الكفاية (السبزواري) واختاره المحقق الشيخ الأنصاري، وأما الشيخ الطوسي فقد قال به في كتابي النهاية والخلاف وعدل عنه في كتاب المبسوط الذي هو آخر كتبه، كما صرح بذلك ابن إدريس في سرائره، والسيد الطباطبائي في رجاله، بل الشيخ نفسه حيث أحال في مواضع من مبسوطه على سائر كتبه، ومنها النهاية والخلاف، وأما العلامة فقد توقف في الحكم، وهذا يكشف كشافاً قطعياً عن اختصاص التحريم بابي المرتضع وعدم عمومته لمن هو في حواشيه أو فروعه. أضف إلى ذلك أنه لا توجد رواية واحدة - وإن كانت ضعيفة - تدل على عدم جواز تزويج من في حاشية أبي المرتضع وفروعه بأولاد صاحب اللبن أو المرضعة، بل الظاهر من موثقة إسحاق بن عمار جواز ذلك على كراهة فقد روى عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل تزوج أخت أخيه من الرضاعة؟ قال: ما أحب أن أتزوج أخت أخي من الرضاعة»^(١) فإن السائل سأل عن حكم تزويج رجل أخت أخيه من الرضاعة والامام عليه السلام لم يردعه عن ذلك، وإنما أجاب بأنه لا يحب ذلك لنفسه. وهذا يدل بوضوح على الكراهة وعدم الحرمة.

وكيف كان: فمما ذكرناه يتضح أن علاقة الرضاع كما تحدث أبوة رضاعية لصاحب اللبن بالإضافة إلى المرتضع، فيكون صاحب اللبن أباً له مضافاً إلى أبيه النسبي، كذلك تحدث أبوة تنزيلية لأبي المرتضع بالإضافة إلى

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٦٨ الباب ٦، من أبواب ما يحرم من النسب ح ٢.

اولاد المرضعة، وكذا بالاضافة الى اولاد صاحب اللبن، فعلاقة الرضاع تحدث ابوتين.

فأركان الرضاع بعد ما كانت في نفسها ثلاثة: المرتضع، والمرضعة، وصاحب اللبن كما في النسب، صارت بضميمة التنزيل المزبور اربعة: الثلاثة المتقدمة وابو المرتضع حيث صار بالرضاع أبا لاولاد صاحب اللبن ولاولاد المرضعة.

الأركان الأربعة للرضاع



١- المرتضع.

٢- المرضعة.

٣- صاحب اللبن (زوج المرضعة).

٤- أبو المرتضع.

فاذا تحقق الرضاع بشروطه المعتبرة تحققت العلاقة بين المرتضع ومن يتفرع منه وبين كل من المرضعة وصاحب اللبن، بفروعهما واصولهما، ومن في حاشيتهما نسبا أو رضاعا، او في حاشية اصولهما على تفصيل يأتي بيانه ان شاء الله، وتحققت ايضا بين ابي المرتضع وبين اولاد المرضعة واولاد صاحب اللبن.

ويقع الكلام في حكم كل واحد من الاركان الاربعة بالاضافة الى من عداه ممن تحققت العلاقة بالرضاع بينه وبينه منها، ومن الاصول والفروع

والحواشي، في فصل مستقل، كما يقع الكلام في حكم الاصول والفروع والحواشي من كل واحد بالاضافة الى الاصول والفروع والحواشي من الاخرين في فصل خاص، فتكون الفصول خمسة :



مركز تحقيقات كتابية وعلوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الفصل الأول - في حكم المرتضع

الفصل الأول : - في حكم المرتضع بالاضافة الى غيره، ويتم بيانه في

ضمن مسائل :

١ - حرمة المرضعة على المرتضع :

المسألة الأولى - تحرم المرضعة على المرتضع، لأنها بالارضاع تكون اما

له، وقد دل على ذلك الكتاب^(١) والسنة^(٢) كما تقدم.

٢ - حرمة اصول المرضعة على المرتضع :

المسألة الثانية - تحرم اصول المرضعة على المرتضع، لأنهم يكونون

اجدادا وجدات له، فلا يجوز ان يتزوج ابو المرضعة فصاعدا بالمرتضعة، كما

لا يجوز ان يتزوج المرتضع بام المرضعة فصاعدا، وكذا الحكم في حواشي

اصول المرضعة كاخيه ابي المرضعة واخته، واخيه ام المرضعة واختها، لأنهم

يكونون اعماما وعمات واخوالا وخالات، ولا فرق في حرمة اصول

المرضعة على المرتضع بين النسبيين والرضاعيين، كما سيظهر ان شاء الله في

المسألة الثالثة .

(١) الآية ٢٣ من سورة النساء الناطقة بحرمة الام من الرضاعة .

(٢) الوسائل : ج ٢٠ ص ٣٧١ الباب ١ ، مما يحرم بالرضاع (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) ح ١ ، ط المؤسسة .

٣- حرمة حواشي المرضعة على المرتضع :

المسألة الثالثة - تحرم حواشي المرضعة على المرتضع ، فلا يجوز ان يتزوج المرتضع بأخت المرضعة ، لأنها خالته من الرضاعة ، كما لا يجوز ان يتزوج اخو المرضعة بالمرتضعة ، لأنها بنت اخته من الرضاعة .

وما ذكرناه من الحكم في هذه المسألة والمسألة السابقة لا اشكال فيه ولا خلاف اذا كانت علة الاصول والحواشي بالمرضعة علة نسبية .

وأما اذا كانت علقتهم بها رضاعية فالمشهور هو الحكم بالحرمة ايضا ، الا ان العلامة في القواعد والمحقق الثاني في جامع المقاصد خالفا في ذلك ، وحكما بعدم الحرمة ، واستندا في ذلك الى اعتبار اتحاد الفحل في نشر الرضاع الحرمة مطلقا ، وحيث ان وحدة الفحل غير متحققة في هذه الموارد - لان العلة بين المرتضع واصول المرضعة او حواشيهم او حواشيها الرضاعيين قائمة برضاعيين ، وصاحب اللبن في كل من الرضاعين غير صاحب اللبن في الاخر بالطبع - فلا حرمة في اللبن .

ويرد على ذلك : ان اعتبار وحدة الفحل بمقتضى ما يفهم من ادلة اعتبارها^(١) انما هو في تحقق الاخوة الرضاعية بين شخصين ، فاذا ارتضع شخصان الرضاع المحرم من امرأة واحدة مثلاً ، وكان اللبن في رضاع كليهما لشخص واحد ، تحققت الاخوة بينهما ، كما تتحقق الحرمة بين كل منهما وكل من الفحل والمرضعة ، واذا كان اللبن في رضاع احدهما لشخص وفي رضاع الاخر لشخص آخر ، لم تتحقق الاخوة بينهما ، وان حرم كل منهما على كل من الفحل والمرضعة ، ففي المقام يعتبر ان يكون رضاع المرتضعة

(١) الوسائل : ج ٢٠ ص ٣٨٨ الباب ٦ مما يحرم بالرضاع ، ط المؤسسة .

ورضاع اخيها او اختها الرضاعيين من لبن شخص واحد، فاذا تحقق ذلك تحققت الاخوة بينهما، فتحرم على اخيها الرضاعي بنتها الرضاعية، كما تحرم عليه بنتها النسبية، وكذا يحرم على اختها الرضاعية ابنها الرضاعي، كما يحرم عليها ابنها النسبي، فتقييد اطلاق ادلة الرضاع بوحدة الفحل إنما هو في مورد خاص والاطلاق في سائر الموارد باق بحاله.

مضافا الى دلالة صحيحة الحلبي على ذلك، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرضع من امرأة وهو غلام، أيحل له أن يتزوج اختها لامها من الرضاعة؟ فقال: ان كانت المراتان رضعتا من امرأة واحدة من لبن فحل واحد فلا يحل، وان كانت المراتان رضعتا من امرأة واحدة من لبن فحلين فلا بأس بذلك»^(١).

وكذا موثقة عمار الساباطي، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غلام رضع من امرأة، أيحل له أن يتزوج اختها لايها من الرضاع؟ فقال لا، فقد رضعا جميعا من لبن فحل واحد من امرأة واحدة؛ قال: فيتزوج اختها لامها من الرضاعة؟ قال: فقال: لا بأس بذلك، ان اختها التي لم ترضعه كان فحلها غير فحل التي ارضعت الغلام، فاختلف الفحلان فلا بأس»^(٢).

٤ - حرمة فروع المرضعة على المرتضع:

المسألة الرابعة - تحرم على المرتضع فروع المرضعة نسبا وان نزلوا، سواء أكان أبوهم فحلا للمرتضع ام لا، لتحقيق الاخوة من قبل الام بينه وبينهم بالرضاع.

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٩ الباب ٦، مما يحرم بالرضاع ح ٣، ط المؤسسة.

(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٨ الباب ٦، مما يحرم بالرضاع ح ٢، ط المؤسسة.

ولا يشترط اتحاد الفحل هنا، بلا خلاف ظاهراً، لاطلاق الآية المباركة المتضمنة لحرمة الاخوات من الرضاعة^(١).

وقوله ﷺ: (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب)^(٢).

مضافاً الى موثقة جميل باحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابي عبد الله ﷺ قال: «إذا رضع الرجل من لبن امرأة حرم عليه كل شيء من ولدها، وإن كان من غير الرجل الذي كانت أرضعته بلبنه»^(٣) وهي صريحة الدلالة على ذلك.

ولكن تعارضها صحيحة صفوان بن يحيى، عن ابي الحسن ﷺ في حديث قال: «قلت له: أرضعت اُمِّي جارية بلبنِي، فقال: هي اختك من الرضاعة، قلت: فتحل لآخ لي من اُمِّي لم ترضعها اُمِّي بلبنه، يعني: ليس بهذا البطن ولكن بيطن آخر؟ قال: والفحل واحد؟ قلت: نعم هو اخي لابي وامي. قال: اللبن للفحل، صار ابوك اباًها وامك امها»^(٤) فانها بمقتضى الاستفصال بقوله ﷺ: «الفحل واحد» تدل على اعتبار وحدة الفحل في المقام، حيث ان ظاهرها ان الاخ اخ نسبي بمقتضى اضافة اللبن اليه.

ولكنها بمقتضى اعراض المشهور عنها ساقطة عن الحجية على ما هو المعروف بينهم من سقوط الحجية بالاعراض. واما بناء على ما اخترنا - من

(١) الآية: ٢٣ سورة النساء.

(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧١ الباب ١ مما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة.

(٣) الوسائل: ج ٢٠ ص ٤٠٣، الباب ١٥، مما يحرم بالرضاع ح: ٣، ط المؤسسة.

(٤) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٩٥ الباب ٨ مما يحرم بالرضاع ح ٣، ط المؤسسة.

ان الشهرة العملية ليست جابرة، وان اعراض المشهور لا يوجب سقوط الحجية - فلا بد من اعمال قواعد التعارض بين الموثقة والصحيحة، وحيث ان الموثقة موافقة للكتاب والسنة والصحيحة مخالفة لهما - لان اطلاقهما يقتضي عدم اعتبار وحدة الفعل في المقام كما تقدم - فالترجيح للموثقة.

هذا مضافا الى الاضطراب الموجود في متن الصحيحة، حيث ان المناسب للمقام ان يقول عقيب قوله **اللبن للفحل**: «ابوه اباهما وامه امها» اذ مورد الكلام هو الاخ والجارية لا السائل والجارية.

واما اختلافهما من حيث الصحة والتوثيق فلا يوجب ترجيح الصحيحة، لان الترجيح بصفات الراوي انما هو في الحكم لا في الرواية. واما فروع المرضعة رضاعا فيشترط في حرمتهم على المرتضع اتحاد الفحل كما هو المشهور خلافا للطبرسي، حيث انه لم يعتبر اتحاد الفحل في تحقق الاخوة بالرضاع، وسياتي تضعيفه في محله.

ويتبع الطبقة الاولى من فروع المرضعة بالنسب او الرضاع في الحرمة على المرتضع سائر الطبقات، لانهم يكونون اولاد اخوة المرتضع. ولا يخفى ان خلاف العلامة والمحقق الثاني (قدس سرهما) آت هنا، فمقتضى ظاهر كلامهما عدم حرمة غير الطبقة الاولى من فروع المرضعة الرضاعيين، لعدم اتحاد الفحل، وان كان كلامهما واردا في مورد المسألة الثانية والثالثة من هذا الفصل.

٥ - حرمة المرتضع على الفحل

المسألة الخامسة - يحرم المرتضع اذا كان انثى على الفحل اجماعا، لانها بنته من الرضاع.

٦ - حرمة المرتضع على أصول الفحل

المسألة السادسة - يحرم المرتضع على أصول الفحل، لأنهم يصيرون بالرضاع أجدادا وجدات له، من غير فرق بين الأصول النسبيين والأصول الرضاعيين، وخلاف العلامة والمحقق الثاني آت هنا أيضا.

وفي حكم أصول الفحل من في حاشية نسب أصول الفحل، ومن في حاشية رضاعهم، لأنهم أعمام وعمات وأخوال وخالات.

٧ - حرمة المرتضع على من في نسب الفحل أو رضاعه

المسألة السابعة - يحرم المرتضع على من في حاشية نسب الفحل أو رضاعه، لأنهم عمومته. ويأتي خلاف العلامة والمحقق الثاني هنا في الحاشية الرضاعية أيضا.

٨ - حرمة المرتضع على فروع الفحل

المسألة الثامنة - يحرم المرتضع على فروع الفحل نسبا ورضاعا، لأنهم أخوة وأولاد أخوة، ولا فرق بين أن يكون رضاعهم من مرضعة المرتضع وأن يكون من غيرها، كما يدل على ذلك بعض الأخبار^(١) ويأتي هنا أيضا خلاف العلامة والمحقق الثاني في غير الطبقة الأولى من فروعه الرضاعيين. هذا تمام الفصل الأول.

* * *

(١) وهي الأخبار الدالة على أن العبرة بوحدة الفحل في تحقق الأخوة الرضاعية الواردة في الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٨، ٣٩٤ الباب ٦ و ٨ مما يحرم بالرضاع، ط المؤسسة.

الفصل الثاني - في حكم المرضعة

ويتم في ضمن مسائل :

١- عدم حرمة المرضعة على اصول المرتضع

المسألة الاولى - لا تحرم المرضعة على اصول المرتضع، أما ابوه فلأنها أنما تصير بالرضاع أما لولده، وأم الولد أولى بالتحليل من كل أحد وأما جده لأبيه فلأنها أنما تصير بالرضاع أما لولد ابنه، وأم ولد الابن أنما تحرم على الشخص لأنها زوجة ابنه، والزوجة لا تتحقق بالرضاع، لأن الرضاع يقوم مقام النسب ولا يقوم مقام المصاهرة كما تقدم، فهي لا تحرم عليه حتى على القول بعموم المنزلة، وأما جده لأمه فلأنها أنما تصير بالرضاع أما لسبطه، وأم السبط ليست من العناوين المحرمة، نعم هي ملازمة لعنوان البنتية، فتحرم بناء على القول بعموم المنزلة.

وفي حكم اصول المرتضع من في حاشية اصوله بطريق أولى.

٢- عدم حرمة المرضعة على حواشي المرتضع

المسألة الثانية - لا يحرم على المرضعة من في حاشية نسب المرتضع أو رضاعه، لأنها لا تزيد أن تكون أم الاخ بالاضافة اليه، وهذا العنوان ليس من العناوين المحرمة بنفسها، نعم هو ملازم لعنوان الام أو منكوحة الاب، فلا يحرم إلا على القول بعموم المنزلة.

٣- حرمة فروع المرتضع على المرضعة

المسألة الثالثة - يحرم على المرضعة فروع المرتضع وهم أولاده وان نزلوا، نسبيين كانوا ام رضاعيين، لأنها جدتهم من الرضاع ويأتي هنا خلاف العلامة والمحقق الثاني في أولاده الرضاعيين.

وأما حرمة المرضعة على المرتضع نفسه فقد تقدمت في الفصل الأول.

هذا تمام الفصل الثاني.



مركز تحقيقات كتابية وعلوم اسلامی

الفصل الثالث - في حكم الفحل

ويتم في ضمن مسائل :

١- عدم حرمة اصول المرتضع على الفحل

المسألة الاولى - لا تحرم اصول المرتضع على الفحل ، أما امه فلأنها لا ينطبق عليها بالرضاع الا عنوان ام الولد ، وهي من العناوين المحللة ، وأما جدته لانيه فلان جدة الولد لانيه إنما تحرم في النسب لكونها ملازمة لعنوان الام ، فيبيني تحريمها في المقام على القول بعموم المنزلة ، وأما جدته لامه فلان جدة الولد لامه إنما تحرم في النسب لكونها ام زوجة ، والرضاع لا يقوم مقام المصاهرة كما تقدم ، فلا تتحقق به الزوجية ، فهي لا تحرم على الفحل حتى على القول بعموم المنزلة .

ونسب الى الحلي تحريم جدة المرتضع على الفحل ، وضعفه ظاهر ، واذا لم تحرم اصول المرتضع على الفحل فعدم حرمة من في حاشية اصوله على الفحل أولى ، فعمة المرتضع وخالته لا تحرمان على الفحل ، لان الفرع لا يزيد على الاصل .

٢- عدم حرمة حواشي المرتضع على الفحل

المسألة الثانية - لا يحرم من في حاشية نسب المرتضع على الفحل ، لأنه لا ينطبق عليه بالرضاع الا عنوان اخت الولد ، وهي إنما تحرم في

النسب لكونها بنتا أو ربيبة، فيبيني تحريمها عليه على القول بعموم المنزلة ونسب إلى الشيخ (قدس سرّه) في الخلاف والحلي (قدس سرّه) تحريم اخت المرتضع على الفحل، ولا يخفى ضعفه. وكذا الحكم في من في حاشية رضاع المرتضع من غير هذا الفحل.

٣- حرمة فروع المرتضع على الفحل

المسألة الثالثة - تحرم فروع المرتضع على الفحل، لأنهم يصيرون بالرضاع أحفادا له، ولا فرق بين النسبيين منهم والرضاعيين، وخلاف العلامة والمحقق الثاني (قدس سرهما) آت هنا، إلا أن الشيخ الأنصاري (قدس سرّه) حكى عدم الخلاف في المسألة، ويمكن أن يكون وجه عدم مخالفة العلامة والمحقق الثاني في خصوص المقام - بناء على حكاية الشيخ (قدس سرّه) - هو أنهما يعتبران وحدة الفحل في الرضاعيين بالإضافة إلى غير الفحل.

مركز تحقيق كتاب تبيين علوم اسلامی

وأما حرمة المرتضع نفسه - إذا كان انثى - على الفحل فقد تقدمت في الفصل الأول. هذا تمام الفصل الثالث.

الفصل الرابع - في حكم أبي المرتضع

ويتم في ضمن مسائل :

١- عدم حرمة المرضعة على أبي المرتضع

المسألة الأولى - لا تحرم المرضعة على أبي المرتضع ، لأنها إنما تصير بالرضاع أما لولده ، وهو من العناوين المحللة كما تقدم ، وكذا اختها ، لأن اخت أم الولد إنما تحرم لكونها اخت الزوجة ، والرضاع لا يحدث الزوجية ، فهي لا تحرم على أبي المرتضع حتى على القول بعموم المنزلة ، وكذا أمها فصاعداً ، لأن أم أم الولد إنما تحرم لكونها أم الزوجة والرضاع لا يحدث الزوجية كما تقدم . ومن ذلك يظهر حكم خالة المرضعة وعمتها .

٢- عدم حرمة أم الفحل على أبي المرتضع^(١)

المسألة الثانية - لا تحرم على أبي المرتضع أم الفحل فصاعداً ، لأنها إنما تصير بالرضاع أما لأبي ولده ، وأم أبي الولد إنما تحرم لكونها أما ، فيبني تحريمها على القول بعموم المنزلة ، وكذا اخته وعمته وخالته .

٣- حكم فروع المرضعة على أبي المرتضع^(٢)

المسألة الثالثة - تحرم على أبي المرتضع فروع المرضعة نسبا وإن كانت القاعدة لا تقتضي ذلك ، لأنهم لا يصيرون بالاضافة إليه إلا أخوة لولده ، واخت الولد - كما تقدم - لا تحرم إلا لكونها بتا أو ربيبة ، ولذا حكى عن

جماعة — منهم الشيخ (قدس سره) في المبسوط — عدم التحريم .

الآن قد دلت على الحرمة صحيحة ايوب بن نوح المتقدمة^(١) وفيها:
التعليل للحكم بقوله عليه السلام: «لأن ولدها صارت بمنزلة ولدك»^(٢).

وما رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن جعفر قال:
«كتبت الى ابي محمد عليه السلام: امرأة ارضعت ولد الرجل، هل يحل لذلك
الرجل ان يتزوج ابنة هذه المرضعة او لا؟ فوقع عليه السلام: لا تحل له»^(٣).

وأما فروعها رضاعاً فلا دليل على تحريمهم عليه، لظهور الولد في
الرواية الاولى، والابنة في الثانية في النسبين فيتمسك حلقتها بالاضافة اليه
بعمومات الحل المتقدمة^(٤).

ولكن يمكن ان يقال ان ما دل على تنزيل الرضاع منزلة النسب^(٥) يقتضي
تنزيل فروع المرضعة رضاعاً منزلة فروعها نسباً، فيحرم على ابي المرتضع .

ما افاده المحقق الخراساني والإيراد عليه

وقد أجاب المحقق الخراساني (قدس سره) عن ذلك بما ملخصه: ان
مقابلة النسب بالرضاع في دليل التنزيل ظاهرة في ان المراد بما يحرم من
النسب غير من كانت حرمة بسبب الرضاع من ذوي النسب، فيكون دليل
التنزيل قاصراً عن شمول المورد، لان فروع المرضعة نسباً إنما حرمت على
ابي المرتضع بسبب الرضاع، ولو لا الرضاع لما حرمت عليه .

(١) ص ٣٩ .

(٢) و(٣) الوسائل: ج ٢٠ ص ٤٠٤ الباب ١٦، مما يحرم بالرضاع ح ٢١، ط المؤسسة .

(٤) ص ٣٧ .

(٥) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧١ الباب ١، مما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة .

ويرد عليه : ان القضية المتضمنة للتنزيل المزبور اعني قولهم **﴿﴾** :
 «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»^(١) - حيث انها قضية حقيقية تتضمن
 الحكم على الافراد المفروضة الوجود، فتكون متضمنة لاحكام بعدد ما
 يفرض لها من الموضوعات، لا مانع من شمولها للموضوع الذي تكون
 فعليته بشمولها لمورد آخر، بان تكون القضية محققة لموضوع نفسه، كما في
 ادلة حجية الخبر الواحد بالاضافة الى الاخبار مع الواسطة، فتكون القضية
 المزبورة مقتضية لتنزيل الفروع النسبية للرضعة منزلة الاولاد بالاضافة الى
 ابي المرتضع، بسبب العلة الرضاعية المتحققة بين المرتضع واولاد الرضعة
 وتنزيلها منزلة العلة النسبية، فتحرم الفروع النسبية للرضعة على ابي
 المرتضع بمقتضى التنزيل المزبور، وبذلك يتحقق موضوع جديد للقضية
 المتضمنة له بمقتضى اطلاقها، حيث تقدم ان النسب الماخوذ في موضوعها
 يعم النسب الذي لا يكون سببا للحرمة بالاستقلال، فاذا تحققت العلة
 الرضاعية بين الرضعة ورضيع آخر فالقضية المزبورة تقتضي تنزيلها منزلة
 العلة النسبية، وبالجمله القاعدة المزبورة باطلاقها تقتضي حرمة فروع
 الرضعة رضاعا على ابي المرتضع، ولعله اشار بقوله (قدس سره) : (فتأمل)
 في آخر كلامه الى ما تقدم.

ويشهد لما ذكرناه صحيحة الحلبي المتقدمة^(٢) المتضمنة حرمة الاخت
 الرضاعية للرضعة على المرتضع^(٣) فانها نزلت الرضاع المتحقق بين الرضعة

(١) الوسائل : ج ٢٠ ص ٢٧١ الباب ١، مما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة.

(٢) في ص ٥١.

(٣) الوسائل : ج ٢٠ ص ٢٨٩ الباب ٦ مما يحرم بالرضاع ح ٣، ط المؤسسة.

واختها الرضاعية منزلة النسب بالاضافة الى المرتضع، مع ان تحريم هذا النسب انما جاء من ناحية الرضاع المتحقق بين المرضعة والمرتضع .
ويرد عليه ايضا النقص بموارد عديدة :

منها - الفروع الرضاعية للمرتضع بالاضافة الى الفحل والمرضعة، فان الحرمة في الفروع النسبية له بالاضافة اليهما لم تأت الا من ناحية الرضاع، وهو (قدس سره) بالطبع يلتزم بحرمتها عليهما، هذا .

ولكن الذي يوجب خروجها عن القاعدة المزبورة هو ما ذكره الشيخ الانصاري (قدس سره) في المقام، وهو ان مورد الكلام هي الفروع الرضاعية المرتضعة من هذه المرضعة بلبن فحل آخر غير الذي ارتضع هذا الرضيع من لبنه، اذ لو كانت مرتضعة منها بلبن هذا الفحل كانت فروعاً رضاعية للفحل .

فتدخل في موضوع المسألة الآتية، وهي حرمة اولاد الفحل نسباً ورضاعاً على ابي المرتضع، واذا كان مورد الكلام ذلك فالاخوة الرضاعية غير متحققة بين المرتضع وهذه الفروع، لعدم اتحاد الفحل الذي هو شرط في تحقق الاخوة الرضاعية بين المرتضعين، فهي لا تحرم على المرتضع .

ومن الواضح ان السائل انما يسأل عن حكم الرضاع الذي يكون ناشراً للحرمة بين المرتضع واولاد المرضعة، لا عن مطلق الرضاع، فتكون الروايتان^(١) سؤالاً وجواباً ناظرتين الى اولاد المرضعة الذين يحرمون على المرتضع، وان مثل هؤلاء الاولاد هل يحرمون على ابي المرتضع بعدما حرموا على ابنه، واما اولادها الذين لا يحرمون على المرتضع فعدم حرمتهم

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٤٠٤ الباب ١٦ مما يحرم بالرضاع ح ٢٠١، ط المؤسسة .

على أبي المرتضع مفروغ منه، ولا يخطر ببال السائل السؤال عن حكمهم بالاضافة اليه، فهم خارجون عن مفروض الرواية وداخلون في عمومات الحل^(١) قطعاً. نعم المحكي عن الشيخ الطبرسي (قدس سره) الحاق فروع المرضعة الرضاعية بفروعها النسبية، حيث لم يشترط اتحاد الفحل في تحقق الاخوة الرضاعية، كما سيأتي في محله ان شاء الله تعالى.

٤- حرمة فروع الفحل على أبي المرتضع

المسألة الرابعة - تحرم فروع الفحل على أبي المرتضع على خلاف القاعدة كما تقدم في المسألة الثالثة، وذلك بمقتضى الدليل الخاص وهي صحيحة علي بن مهزيار المتقدمة^(٢) ولا فرق بين النسبين والرضاعيين لتحقيق الشرط هنا وهو اتحاد الفحل فيقوم الرضاع مقام النسب وخالف المحقق الخراساني (قدس سره) في ذلك، ففصل بين النسبين والرضاعيين، استناداً الى ما حكيناه عنه في المسألة المتقدمة، وقد ظهر ضعفه بما تقدم في تلك المسألة، هذا.

ويحكي الخلاف هنا في اصل المسألة كالمسألة السابقة، ولكنه ضعيف بعد ورود الدليل الخاص، هذا تمام الفصل الرابع.

* * *

(١) الآية: ٢٤ من سورة النساء الدالة على حل ما وراء العناوين المحرمة. والآية: ٣، من سورة النساء الدالة على حل نكاح ما طاب من النساء.
(٢) ص ٣٩.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الفصل الخامس : ويشتمل على مسائل

١- حكم اصول المرتضع

المسألة الاولى - في حكم اصول المرتضع بالاضافة الى من عداهم فنقول : لا تحرم اصول المرتضع على اصول الفحل ولا على حواشي اصول الفحل، ولا على حواشي الفحل، ولا على اصول المرضعة ولا على حواشي اصول المرضعة، ولا على حواشي المرضعة لعدم تحقق عنوان من العناوين المحرمة بينهم، نعم على القول بعموم المنزلة تتحقق الحرمة في بعض الفروع.

واما فروع الفحل وفروع المرضعة فقد تقدمت حرمتها على ابي المرتضع في المسألة الثالثة والرابعة من الفصل الرابع، على تفصيل في فروع المرضعة بين النسبيين والرضاعيين.

ويتفرع على ما تقدم - وهو حرمة اولاد الفحل واولاد المرضعة على ابي المرتضع، المعبر عنه في لسان الفقهاء بنحو القاعدة بقولهم : (لا ينكح ابو المرتضع في اولاد صاحب اللبن ولا في اولاد المرضعة) - انه اذا ارضعت ولدا جدته لأمه بلبن جده او غيره حرمت أمه على ابيه، لانها من اولاد صاحب اللبن والمرضعة في الصورة الاولى، ومن اولاد المرضعة في الثانية، والرضاع كما يحرم سابقاً يحرم لاحقاً، وذلك لثبوت العناوين

الخاصة من البنوة والاخوة والامومة ونحوها بالرضاع، كما تدل عليه الاخبار^(١)، ومنها - ما ورد في خصوص المقام حيث تضمن تنزيل اولاد الفحل والمرضعة منزلة اولاد أبي المرتضع، كقوله عليه السلام: «لان ولدها صارت بمنزلة ولدك»^(٢) وقوله عليه السلام: «وكن في موضع بناتك»^(٣)، ومتى تحقق العنوان الذي هو موضوع حرمة النكاح تبعه الحكم. هذا مضافا الى اطلاق التنزيل^(٤) وخصوص بعض الاخبار الواردة في الموارد الخاصة^(٥) فتحرم أم المرتضع على أبي المرتضع في مفروض المسألة.

٢- حكم حواشي اصول المرتضع

المسألة الثانية - في حكم حواشي اصول المرتضع بالاضافة الى من عداهم فنقول:

لا تحرم حواشي اصول المرتضع على اصول الفحل، ولا على حواشي اصول الفحل، ولا على حواشي الفحل، الا على القول بعموم المنزلة في بعض الفروض، وكذا بالاضافة الى اصول المرضعة، وحواشي اصول المرضعة، وحواشي المرضعة، وذلك لعدم تحقق عنوان من العناوين المحرمة في شيء من ذلك.

-
- (١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٨، ٣٩٤، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤ الباب ٦، ٨، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦ مما يحرم بالرضاع، ط المؤسسة.
- (٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٤٠٤ الباب ١٦، مما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة.
- (٣) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٩١ الباب ٦، مما يحرم بالرضاع ح ١٠، ط المؤسسة.
- (٤) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧١ الباب ١، مما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة.
- (٥) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٩٩، ٤٠٢ الباب ١٠، ١٤، مما يحرم بالرضاع، ط المؤسسة.

٣- حكم حواشي المرتضع

المسألة الثالثة - في حكم حواشي المرتضع، لا تحرم حواشي المرتضع على أصول الفحل، ولا على حواشي أصول الفحل، ولا على حواشي الفحل، إلا على القول بعموم المنزلة في بعض الفروض، وكذا لا تحرم على أصول المرضعة، ولا على حواشي أصول المرضعة، ولا على حواشي المرضعة، لعدم حدوث عنوان محرم في شيء من ذلك.

وأما بالاضافة إلى فروع الفحل وفروع المرضعة فعن الشيخ (قدس سره) في الخلاف والنهاية وجماعة الحكم بحرمتهم عليهم، بل عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع عليها، وإن كان الأشهر - كما قيل - عدم التحريم.

٤- حكم فروع المرتضع

المسألة الرابعة - في حكم فروع المرتضع، تحرم فروع المرتضع نسباً ورضاعاً على أصول الفحل وأصول المرضعة، لأنهم أجدادهم الرضاعيون، وكذا تحرم على حواشي أصول الفحل وحواشي أصول المرضعة، وعلى حواشي الفحل وحواشي المرضعة، لكونهم عمومة أو خؤولة لهم من دون فرق بين النسبيين منهم والرضاعيين، وكذا تحرم على فروع الفحل نسباً ورضاعاً، وعلى فروع المرضعة نسباً، لأن فروع المرتضع أولاد أخ أو أخت بالاضافة إليهم. ولكن هذا الحكم يختص بالطبقة الأولى منهم وأما غير الطبقة الأولى من فروع الفحل أو المرضعة فلا حرمة بينهم وبين فروع المرتضع، كما هو ظاهر.

هذا تمام الكلام في احكام اركان الرضاع ومتعلقاتها.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الكلام في شروط الرضاع الناصر للحرمة

ويقع الكلام في شروط الرضاع المحرم وهي اربعة اقسام من حيث اعتبارها في المرضعة، واللبن، والرضيع، والرضاع^(١) فنقول:

حياة المرضعة

(القسم الاول) - يعتبر في المرضعة الحياة، فلا عبرة بالرضاع من المرأة بعد موتها على المشهور عندنا^(٢) بل لم يعثر على حكاية القول بالخلاف صريحا كما قيل.

واستدل لذلك بوجه:

الدليل الاول

الاول - الاصل، فان الرضاع من الميتة يشك في نشره الحرمة فيتمسك في مورده بعمومات حل النكاح^(٣) كما تقتضيه القاعدة في المخصص المنفصل المردد بين الاقل والاكثر، وعلى تقدير الغض عن العمومات

(١) اما سائر المذاهب فالحنفية والمالكية والحنابلة قالوا لا يشترط فيها الحياة، وقالوا لو ماتت امرأة وبجانبتها طفل، فالتقم ثديها، ورضع منه فانه يوجب التحريم الا ان الحنابلة اشترطوا ان يكون اللبن ناشئا من الحمل، نعم الشافعية اعتبروا الحياة في المرضعة - كتاب الفقه على المذاهب الاربعة (ج ٤ ص ٢٥٤-٢٦١ ط مصر سنة ١٩٦٩) - باقتباس وتلخيص، وكتاب الخلاف للشيخ الطوسي ج ٢ ص ٣٢٣ م ١٤.

(٢) الآية ٢٣ وسورة النساء.

(٣) (١) لاحظ ملحق رقم (٤) ص ١٦٧.

فالاستصحاب يقتضي الحلية ايضا في غير مورد اليقين بالحرمة .

ويرد على هذا الوجه ، ان تماميته تتوقف على عدم ثبوت الاطلاق في ادلة الرضاع ، كالأية المتضمنة لتحريم الاخوات من الرضاعة^(١) وقولهم عليه السلام : «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»^(٢) بان تكون مجملة وفي مقام بيان اصل التحريم لا في مقام بيان الحكم من جميع الجهات ، والأفاطلاقها مقدم كما هو ظاهر .

الدليل الثاني

الثاني - الاجماع ، فان الحكم المذكور قد تسالم عليه الفقهاء ولم ينقل الخلاف فيه عن احد .

وفيه : ان محصله غير حاصل ، فان ما يحكى منه انما هو من قبيل الاجماع المنقول ، وهو غير حجة وعلى تقدير تحصيل الاجماع في المقام فهو غير كاشف عن رأي المعصوم عليه السلام بعد استناد الفقهاء في الحكم المزبور الى الوجوه المذكورة في المسألة .

الدليل الثالث

الثالث - ان الميتة ليست موردا للحكم الشرعي في المقام ، فالارتضاع منها كالارتضاع من البهيمة لا اثر له في حرمة النكاح .
وفيه : ان مورد الكلام في المقام هو نشر الحرمة بين المرتضع وغير المرضعة من الاشخاص الذين هم مورد الاثر الشرعي .

(١) الآية ٢٣ سورة النساء .

(٢) الوسائل : ج ٢٠ ص ٣٧١ الباب ١ ، مما يحرم بالرضاع ح ١ ، ط المؤسسة .

الدليل الرابع

الرابع: - ان لفظ الارضاع الوارد في جميع الأدلة المبيّنة لحكم الرضاع ظاهر في الرضاع المتحقق بالاختيار، ومن مبادئ الاختيار الحياة، فهي تدل على اعتبار الحياة بالالتزام.

وفيه: ان الافعال لا تدل على الاختيار لا بمادتها ولا بهيئتها، كما حقق في الاصول، فان المادة كالاكل والشرب والرضاع ونحو ذلك موضوعة لطبيعي الحدث، وهيئة الافعال التي هي مورد الكلام لم يؤخذ فيها الاختيار، لصحة اسناد الفعل بهذه الهيئة الى غير ذوي الشعور والاختيار، ولا وضع للمركب من الهيئة والمادة بالاستقلال.

وعلى تقدير الغض عن ذلك فالاجماع - كما عن المسالك - قائم على عدم اعتبار الاختيار في نشر الرضاع الحرمة، من دون فرق بين الاختيار في مقابل الاكراه، والاختيار في مقابل صدور الفعل بلا ارادة، ولهذا يقولون بنشر الحرمة في الرضاع من المرأة لو سعى اليها الولد وهي نائمة، او التقم ثديها وهي غافلة او مغمى عليها.

وما ربما يقال - من ان الدلالة المطابقة اذا سقطت عن الحجية فلا مانع من الاخذ بمقتضى الدلالة الالتزامية -

يدفعه: ان الدلالة الالتزامية تتبع الدلالة المطابقة في الحجية، كما حقق في الاصول.

الدليل الخامس والشيخ الانصاري

الخامس - ما استند اليه الشيخ الانصاري (قدس سره) وملخصه ان

آية التحريم^(١) منصرفة عن بعض صور الرضاع من الميتة، وهي صور وقوع جميع الرضاعات حال الموت، فهذه الصورة خارجة عن آية التحريم وداخلية في الآية المتضمنة لحل ما وراء ذلك^(٢) ويجب الحاق غيرها من الصور التي يشملها اطلاق آية التحريم - وهي صورة وقوع جميع الرضاع حال الحياة عدا جزء يسير منه واكماله بعد الموت، وما بين هذه الصورة والصورة المتقدمة - بالصورة المتقدمة، لعدم القول بالفصل.

والاشكال على هذا التقريب - بامكان قلبه، بان يقال:

ان صور تحقق بعض الرضاع في حال الحياة وبعضه بعد الموت مشمولة لآية التحريم^(٣) قطعاً، فهي خارجة عن الآية المتضمنة لحل ما وراء ذلك^(٤) وتلحق بها صورة وقوع جميع الرضاع بعد الموت، وهي الصورة المنصرفة عنها آية التحريم^(٥) لعدم القول بالفصل -

يندفع: بان غاية الامر تكافؤ التقريبين، فتقع المعارضة بواسطة عدم القول بالفصل بين آية التحريم^(٦) وآية حل ما وراء ذلك فيرجع الى ادلة الاباحة من العمومات والاصول، ويحكم بعدم النشر فيما اذا لم يتحقق جميع الرضاع في حال الحياة.

هذا ملخص ما افاده الشيخ (قدس سره) في المقام.

(١) الآية ٢٣ من سورة النساء.

(٢) الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٣) الآية ٢٣ من سورة النساء.

(٤) الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٥)(٦) الآية ٢٣ من سورة النساء.

مناقشة المحقق الخراساني

وقد أورد عليه المحقق الخراساني (قدّس سرّه) في رسالته الرضاعية بان التعارض بين آية التحريم وآية حل ما وراء ذلك غير ممكن بعد كون آية حل ما وراء ذلك ناظرة الى آية التحريم، اي قد اخذ في موضوعها عدم العناوين المأخوذة في آية التحريم اذ بعد ان يكون موضوع الدليل هو الشيء الذي لا يكون معنونا بعنوان موضوع الدليل الآخر لا يمكن ان يشمل هذا الدليل موردا يشمله الدليل الآخر ليقع التعارض بينهما، وقد حرم بمقتضى دلالة آية التحريم المطابقة والالتزامية الصّور الداخلة تحت اطلاقاتها والخارجة منها، فلا تشملها آية (حل ما وراء ذلك) لان عنوان موضوعها هو ما لم تتناوله آية التحريم.

رد المناقشة

ويرده ان دلالة آية التحريم الالتزامية على حكم الصّورة الخارجة منها بالانصراف ان كانت بنحو توجب ظهور آية التحريم في هذه الصّورة ايضا فالامر كما ذكره (قدّس سرّه)، ووجهه ظاهر، وان لم توجب ظهورها فيها، فكلام الشيخ (قدّس سرّه) متوجه، لان مراده من التعارض في المقام هو ان بعض الصّور مشمولة لدلة التحريم قطعا، فلا تشملها آية (حل ما وراء ذلك) لضيق دائرة موضوعها، كما ان بعض الصّور لا تشملها آية التحريم قطعا، لانصرافها عنها، فتشملها آية (حل ما وراء ذلك) فتختلف الصّور في الحكم، والاجماع قد قام على الاتحاد في الحكم، فبقريئة الاجماع يحصل العلم بخروج جميع الصّور عن احد الدليلين ودخولها في حكم الدليل الآخر، وليس المراد بالتعارض التعارض المصطلح بين الدليلين ليرد عليه ما تقدم، هذا.

ولا يخفى ان ما في بعض الكلمات — من ان المحقق الخراساني (قدس سره) جعل آية الحل^(١) حاكمة على آية التحريم^(٢). ليس كما ينبغي، فان نص عبارته هكذا: (لا يكاد يقع التعارض بين الآيتين بذلك، فان آية التحليل انما تكون في دلالتها ناظرة طبعاً لآية التحريم حيث حلل فيها ما وراء ما حرم في آيته) وهي نص في ان مراده من نظر آية الحل الى آية التحريم هو تعنون موضوعها بما وراء ذلك، اي ما لم تتناوله آية التحريم. ومن الواضح ان هذا ليس من الحكومة في شيء، لان الحكومة المصطلحة هي تصرف دليل الحاكم لموضوع المحكوم بتوسعته او تضيقه، هذا.

إيرادنا على الشيخ

والصحيح في الاشكال على ما افاده الشيخ (قدس سره) من الوجه هو منع انصراف اطلاق آية التحريم عن صورة تحقق جميع الرضاع حال الموت، اذ لا منشأ له الا فهم الاختيار من لفظ الارضاع الوارد في الأدلة، وقد تقدم انه لا يدل على الاختيار. هذا مع ان التقريب المزبور تبعيد للمسافة في طريق الاستدلال اذ هو انما يتم بالاجماع فليتمسك بالاجماع من اول الامر بعد عدم وجود مخالف من الخاصة في هذا الشرط.

الدليل السادس وهو المختار

الوجه السادس — ان لفظ «الإمرأة» الوارد في نصوص الباب^(٣) المبينة لحدود الرضاع المحرم لا تشمل الميتة، إما لعدم الصدق حيث ان الميت جماد،

(١) سورة النساء الآية: ٢٤.

(٢) سورة النساء: الآية ٢٣.

(٣) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٨، ٤٠٣ الباب ٦، ١٥ مما يحرم بالرضاع، ط المؤسسة.

وهو فاقد لما تتقوم به الحيوانية فضلا عن الانسانية والامراة هي الانسان المؤنث، وانما يطلق على الميت انه رجل او امرأة او انه انسان بعلاقة المشاكلة او بلحاظ الحالة السابقة، واما الانصراف عنها من هذه الجهة، فتختص النصوص المفسرة للرضاع المحرم والشارحة لقيوده بالامراة الحية. ولو تنزلنا عن ذلك فلا اقل من اجمال لفظ «الامراة» فيرجع في الرضاع من غير الحية الى عمومات الحل^(١). وهذا الوجه هو الذي يترجح في النظر. هذا كله في ما يعتبر في المرضعة.

شروط اللبن

(القسم الثاني): وهو ما يعتبر في اللبن فأمور:

الشرط الاول - درّ اللبن عن وطء صحيح

منها: ان يكون اللبن عن علوق وحمل ناشئ عن وطء صحيح، فلو درّ اللبن بنفسه من دون وطء، او كان مسبوقا بالوطء ولم يكن علوق وحمل، او كان الحمل مستنداً الى وطء غير مشروع فلا نشر للحرمة، كما هو المعروف بين الاصحاب، بل عن جماعة دعوى الاجماع عليه^(٢).

(١) الآية: ٣، ٢٤ من سورة النساء.

(٢) واما سائر المذاهب فقال الشيخ (قدس سرّه) في الخلاف ج ٢ ص ٣٢٥ «مسألة ٢٢»: «اذا درّ لبن إمراة من غير ولادة فارضعت صبياً صغيراً لم ينشر الحرمة، وخالف جميع الفقهاء في ذلك» وجاء في كتاب فقه السنة ج ٢ ص ٧٧: «والمرضعة التي يثبت بلبنها التحريم، هي كل إمراة درّ اللبن من ثديها سواء اكانت بالغة ام غير بالغة، وسواء اكانت يائسة من الحيض ام غير يائسة، وسواء اكان لها زوج ام لم يكن، وسواء اكانت حاملا ام غير حامل».

ولكن في كتاب الفقه على المذاهب الاربعة (ج ٤ ص ٢٦١ ط عام ١٩٦٩م) ما يدل على

والدليل على ذلك صحيحة عبد الله بن سنان قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام

اختلافهم في اعتبار الحمل، فإنه يظهر منه ان الحنابلة والشافعية يعتبرون في الرضاع المحرم ان يكون اللبن عن حمل، بخلاف الحنفية والمالكية، حيث يقول نقلا عن الحنابلة: «ولا فرق في التحريم بين ان تكون المرضعة على قيد الحياة، او رضع منها وهي ميتة ما دام اللبن ناشئا عن الحمل بالفعل، فاذا كانت عجوزا او يائسة من الحيض والحبل، ولم يكن لبنها ناشئا من حمل سابق فان الرضاع منها لا يحرم، خلافا للحنفية والمالكية، اما الشافعية فأنهم وان قالوا: ان المعتبر هو اللبن الناشئ من الحمل الا أنهم اكتفوا في ذلك باحتمال الحمل، ومتى بلغت سن تسع سنين، وهو سن الحيض عندهم كان حملها وولادتها محتملين ولو لم تحض بالفعل، لأن حيضها محتمل ايضا، فلاحتمال عندهم كاف. اما الحنابلة فأنهم يشترطون ان يكون اللبن ناشئا من الحمل، ولذا قالوا في تعريف الرضاع: «أنه مص او شرب لبن ثاب من حمل» وثاب بمعنى اجتمع اي اجتمع في ثدي المرأة، او بمعنى رجع الى ثدي المرأة بسبب الحمل». نعم لم يظهر منهم اعتبار انفصال الولد فيكفي عند القائل مجرد تكون اللبن من الحمل في مقابل تكونه بنفسه.

قال الشافعي في كتاب الام (ج ٥ ص ٣٠):

«فان ولدت امرأة حملت من الزنا - اعترف الذي زنا بها او لم يعترف - فارضعت مولودا فهو ابنها، ولا يكون ابن الذي زنى بها...».

وجاء في كتاب الفقه على المذاهب الاربعة (ج ٤ ص ٢٦٨ ط مصر عام ١٩٦٩): «اذا زنى بامرأة وجاءت بولد من هذا الزنا ونزل لها لبن بسبب هذه الولادة، فارضعت منه طفلة اجنبية اصبحت هذه الطفلة بنتا للزانية، بلا كلام، كما ان ولد الزنا ابنها بلا خلاف، فتحرم الرضعية على اصولها وفروعها وحواشيها، وان كان الرضيع ذكرا حرمت عليه المرضعة واصولها وفروعها وحواشيها، كما يحرمون على ولد الزنا نفسه. اما الزاني فان هذه الطفلة تحرم عليه وعلى اصوله وفروعه فقط، فلا تحرم على اخوته واعمامه واخواله، كما تحرم بنت الزنا نفسها، وذلك لان المولودة من الزنا لم يثبت نسبها منه، فلم تنشر الحرمة الى حواشي الرجل، وانما حرمت عليه اصوله وفروعه لكونها جزء منه متولدة من منيه، كما تتولد بنت النسب، وقد رضعت من لبنه القائم مقام المني في تحقق هذه الجزئية».

عن لبن الفحل: فقال: «هو ما ارضعت امرأتك من لبنك ولبن ولدك ولد امرأة اخرى فهو حرام»^(١).

وحسته ايضا بابراهيم بن هاشم عن ابي عبد الله عليه السلام «هو ما ارضعت امرأتك من لبن ولدك ولد امرأة اخرى»^(٢).

ووجه دلالتهما على اعتبار نشوء اللبن عن الحمل هو ان عنوان اللبن في الصحيحة قد اسند الى الفحل والى ولده، وفي الحسنة الى الولد ولا يكون اللبن كذلك الا بالوطء والحمل، وحيث أنّهما في مقام بيان اللبن المحرم وشرحه بقيوده - كما هو مقتضى السؤال فيهما - فظاهرها دخل كل ما يذكر فيهما من القيود في ذلك، ولذا يعتبر ان يكون اللبن من الامراة، حيث عبر فيها بهذا اللفظ، فاللبن من الرجل لا ينشر الحرمة وكذا من الخنثى وان لم تكن مشكلا بناء على كونها طبيعة ثالثة، لعدم احراز كونها امرأة، فالاصل عدم النشر.

واما اعتبار نشوء الحمل عن وطء صحيح فليل ان وجه دلالتهما عليه هو اسناد الولد الى الفحل في كليهما، الظاهر في اعتبار كونه ولدا شرعياً، حيث ان الولد من الزنا ليس بولد.

ويرد عليه ان الولد لغة من يتكون من ماء الشخص، وليس له حقيقة شرعية، والشارع لم ينف النسب في باب الزنا ولم يرد منه ان ولد الزنا ليس بولد، وانما نفى الارث عنه فقط، فاحكام النسب تترتب في باب الزنا ما عدا الارث، فهو ولد لغة وشرعاً، ولذا لا يجوز ان يتزوج الزاني بيته من

(١) و(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٢٨٩ الباب ٦، مما يحرم بالرضاع ح ٤، ط المؤسسة والوافي كتاب النكاح الباب ٣٧ ص ٤١ صفة لبن الفحل.

الزنا ولا ابن الزانية بأمه .

وأما ما ورد من ان «الولد للفراش وللعاهر الحجر»^(١) فهو حكم ظاهري في مقام تردد الولد بين كونه ولدا لمن يجوز له نكاح المرأة وكونه ولدا للزاني ، وليس في مقام بيان حكم واقعي .

فالاستدلال بالروايتين المتقدمتين على اعتبار هذا الامر من هذا الطريق لا يتم .

والصحيح هو الاستدلال باضافة المرأة الى الفحل في كلتا الروايتين حيث قال عليه السلام : «هو ما ارضعت امرأتك» فان هذه الاضافة ظاهرة في اعتبار كون المرأة منسوبة الى الشخص وذات اختصاص به بنحو من الانحاء ، والمزني بها ليست بامراة الزاني ، بل هي اما امرأة لشخص آخر او ليست بامرأة لشخص اصلاً .

لا فرق بين النكاح الدائم والمنقطع

ثم انه لا خلاف ظاهراً في عدم الفرق بين النكاح الدائم والمنقطع ، لتحقق الزوجية في المنقطع ، المصححة لاضافة المرأة الى الشخص ، فيصدق عليها انها امراته كما في الدائم .

كما لا خلاف ظاهراً في عدم اختصاص الحكم بالزوجة وشموله للمملوكة والمحلة ، والوجه فيه هو صدق لفظ «امراتك» عليها كما يصدق على الزوجة من دون فرق اصلاً ، فان المرأة واحدة النساء وازافتها الى الرجل ليست بعلاقة الزوجية كي يكون معنى «امراتك» زوجتك ، بل هي بنحو من انحاء الاختصاص ، فتعم الزوجية والملك والتحليل كسائر موارد

(١) الوسائل : ج ١٧ ص ٥٦٦ الباب ٨ من ميراث ولد الملاعة ح ١ ، ط المكتبة الاسلامية .

الاضافة، فإنّ ملاك الاضافة هو مطلق الاختصاص الجامع بين انحائه، والشاهد على ذلك ما ورد في آية المباهلة من اضافة النساء الى ضمير التكلم والخطاب^(١) فإنه ليس بمعنى زوجاتنا وزوجاتكم، وكما ورد في الآية المتضمنة جواز ابداء النساء زيتنهن الى نسائهن^(٢)، فقوله ﷺ في الروايتين^(٣): «امراتك» يصدق على المملوكة والمحلة بنحو الحقيقة كما يصدق على الزوجة بقسميها.

ثمّ ان هذا الكلام بعينه يجري في امهات النساء الوارد في آية التحريم فإنّها لا تختص بامهات الزوجات بمقتضى البيان المتقدم.

وبذلك يتضح ان اشكال المحقق الخراساني (قدّس سرّه) - في المملوكة والمحلة لعدم صدق عنوان (امراتك) - ليس كما ينبغي، هذا.

مضافا الى صحيحة الحلبي وعبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ﷺ: «في رجل تزوج جارية صغيرة فارضعتها امرأته، أو ام ولده قال: تحرم عليه»^(٤) وعطف ام الولد على المرأة بـ(او) كما في الوافي^(٥) هو المتعين، لا كما في الوسائل، ورسالة الشيخ الانصاري (قدّس سرّه) وهو العطف بالواو.

وصحيحة اخرى للحلبي ايضا تدل على المقصود وهي قال: «قلت

(١) الآية: ٦١ من سورة آل عمران.

(٢) الآية: ٣١ من سورة النور.

(٣) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٩ الباب ٦ مما يحرم بالرضاع ح ٤، ط المؤسسة وتقدمتا ص ٧٦ - ٧٧.

(٤) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٩٩ الباب ١٠، مما يحرم بالرضاع ح ٢، ط المؤسسة.

(٥) كتاب النكاح: الباب ٣٧، صفة لب الفحل ص ٤١.

لابي عبد الله عليه السلام : أم ولد رجل أرضعت صبيا وله ابنة من غيرها اتحل لذلك الصبي هذه الابنة؟ قال : ما أحب أن يتزوج ابنة رجل قد أرضعت من لبن ولده^(١).

ورواية محمد بن عبيدة الهمداني قال : «قال الرضا عليه السلام : ما يقول أصحابك في الرضاع؟ قال : قلت : كانوا يقولون : اللبن للفحل حتى جاءتهم الرواية عنك : أنك تحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، فرجعوا إلى قولك . قال : فقال : وذلك أن أمير المؤمنين سألني عنها البارحة فقال لي : اشرح لي «اللبن للفحل» وأنا أكره الكلام ، فقال لي : كما أنت حتى أسألك عنها . ما قلت في رجل كانت له أمهات أولاد شتى فأرضعت واحدة منهن بلبنها غلاما غريبا ، ليس كل شيء من ولد ذلك الرجل من أمهات الأولاد الشتى محرما على ذلك الغلام؟ قال : قلت : بلى ، قال : فقال أبو الحسن عليه السلام : فما بال الرضاع يحرم من قبل الفحل ولا يحرم من قبل الأمهات ، وإنما الرضاع من قبل الأمهات وإن كان لبن الفحل أيضا يحرم^(٢) .»

وكذا رواية صالح بن عبد الله الخثعمي ، ورواية السكوني ، ورواية اسحق بن عمار^(٣) فإن هذه الروايات كلها تدل على تحقق الحرمة برضاع المملوكة .

ويشهد لذلك قوله عليه السلام في صحيحة بريد العجلي : «كل امرأة أرضعت من لبن فحلها ولد امرأة أخرى من جارية أو غلام فذلك الذي قال

(١) و(٢) الوسائل : ج ٢٠ ص ٣٨٨ الباب ٦ مما يحرم بالرضاع ح ٨ ، ٩ ، ط المؤسسة .

(٣) الوسائل : ج ٢٠ ص ٤٠٠ ، ٤٠٧ الباب ١٢ ، ١٩ ، مما يحرم بالرضاع ،

ط المؤسسة .

رسول الله ﷺ^(١) «فَإِنْ لَفْظَ الْفَحْلِ الْوَارِدُ فِي هَذِهِ الصَّحِيحَةِ وَغَيْرِهَا يَصْدُقُ عَلَى الْمَالِكِ وَالْمَحْلِلِ لَهُ وَلَا يَخْتَصُّ بِالزَّوْجِ».

حكم وطء الشبهة

وأما الوطء بالشبهة، فعن المشهور الحاقه في النشر بالنكاح وأخويه، وعن المحقق في الشرايع التردد فيه^(٢)، وعن الحلبي الجزم بعدم النشر أولا، ثم بالنشر ثانيا، ثم النظر والتردد ثالثا، هذا.

والصحيح عدم النشر فيه، لعدم صدق عنوان «امراتك» الواردة في صحيحة عبد الله بن سنان وحسنه المتقدمين على الموطوءة بالشبهة وعدم صدق «فحلها» الوارد في صحيحة بريد المتقدمة على الواطئ، فإن صحة الاضافة تتوقف على نحو اختصاص وملابسة وليس في الوطء بالشبهة ذلك، وعليه يلزم تقييد الاخبار المطلقة من هذه الجهة بهذه الروايات الثلاث.

مركز تحقيق كتاب تبيين علوم اسلامی

كلام مع الشيخ الانصاري

وقد قوى الشيخ الانصاري (قدس سره) القول بالنشر، استنادا الى ان دلالة المطلقات على الاطلاق اقوى من دلالة المقيد على الاختصاص فحمل لفظ (امراتك) او (فحلها) على الورود مورد الغالب.

ويرد عليه: انه كيف تكون دلالة المطلقات اقوى مع ان الاطلاق يتوقف على عدم ورود البيان، والمقيد بيان. هذا مضافا الى استلزام ذلك

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٢٨٨ الباب ٦ مما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة.

(٢) لفظ الشرايع في السبب الثاني من اسباب التحريم هكذا: «وفي نكاح الشبهة تردد اشبهه تنزيله على النكاح الصحيح».

انسداد باب الاستدلال على اعتبار كثير من الشروط، فإن طريق اثباتها إنما هو هذه الاخبار المقيدة.

مناقشة مع صاحب البلغة

وقد اختار صاحب البلغة (قدس سره) القول بالنشر ايضاً، استناداً الى ان ولد الشبهة ولد شرعي، وأنه يساوي الولد الصحيح في اغلب الاحكام وان اللبن يتبع النسب.

ويرد عليه: أنه لا دليل على الملازمة بين هذه الاحكام ونشر اللبن الحرمه.

حكم الشبهة من طرف واحد

ثم أنه على تقدير التناول والقول بنشر الحرمه في وطء الشبهة، فهل يختص النشر بما اذا كانت الشبهة من الطرفين او يعم ما اذا كانت من طرف واحد؟ ذهب صاحب البلغة (قدس سره) الى ثبوت النشر في خصوص طرف الشبهة، لثبوت النسب بالنسبة اليه دون الطرف الآخر، وان اللبن يتبع النسب، ولكن مقتضى ما سلكناه عدم النشر في هذه الصورة اصلاً، اذ لو سلمنا صدق عنوان (امراتك) و(فحلها) في وطء الشبهة كما في مفروض المسألة، فإنما هو فيما اذا كانت الشبهة من الطرفين، ولو كانت من طرف واحد لصدق احد العنوانين دون الآخر، على الاختلاف بين ما اذا كانت الشبهة من طرف الواطئ، وما اذا كانت من طرف الموطوءة، والمفروض ثبوت اعتبار صدق كليهما من الأدلة، فاذا كانت الشبهة من طرف الرجل، صدق على المرأة أنها امراته على الفرض، ولا يصدق عليه أنه فحلها، واذا كانت من طرف المرأة، ينعكس الامر.

لا يعتبر في نشر الحرمة :

أ- وجود الفحل .

ب- كون المرأة في نكاحه .

ج- وجود الولد .

ثم أنّه لا يعتبر في النشر وجود الفحل ، ولا كون المرأة في حبّالته ولا وجود الولد ، فلو مات الفحل ، او طلق امرأته ، او مات الولد ، تحقق النشر بارضاع المرأة ، كل ذلك للفهم العرفي من الأدلّة ، ولو بمناسبة الحكم والموضوع ، فإنّ العرف لا يفهم من الاخبار المتقدمة سوى اعتبار انتساب اللبن الى الفحل والولد ، بحيث يكون ناشئا من العلوق والحمل الذي تحقق منه حين كون المرأة امرأته .

هل يعتبر انفصال الولد

وهل يعتبر في النشر انفصال الولد أو يكفي الحمل ؟ وجهان : بل قولان اشهرهما - كما قيل - هو الأوّل ، وهو الذي يقوى في النّظر ، وذلك لاضافة اللبن الى الولد في صحيحة عبد الله بن سنان وحسنه^(١) وهو غير صادق على الحمل ، لأنّه مأخوذ من الولادة ، والانفصال مأخوذ في مفهومه ، فلا عبرة بالارضاع قبل انفصاله ، وبهاتين الروايتين يقيد اطلاق صحيحة بريد^(٢) وصحيحة الحلبي^(٣) وموثقة جميل^(٤) ورواية ابي بصير^(٥)

(١) الوسائل : ج ٢٠ ص ٢٨٩ الباب ٦ ، مما يحرم بالرضاع ح ٤ ، ط المؤسسة .

(٢) ، (٣) الوسائل : ج ٢٠ ص ٢٨٨ الباب ٦ ، مما يحرم بالرضاع ح ١ ، ٣ ،

ط المؤسسة .

(٤) الوسائل : ج ٢٠ ص ٤٠٣ الباب ١٥ ، مما يحرم بالرضاع ح ٣ ، ط المؤسسة .

(٥) الوسائل : ج ٢٠ ص ٢٨٨ الباب ٦ ، مما يحرم بالرضاع ح ٥ ، ط المؤسسة .

ونحوها مما دلّ على اناطة التحريم بكون اللبن من الفحل من دون تقييد بكونه بعد الولادة.

وتدل عليه مضافا الى ذلك موثقة يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألت عن امرأة در لبنها من غير ولادة فارضعت جارية وغلاما من ذلك اللبن، هل يحرم بذلك اللبن ما يحرم من الرضاع؟ قال: لا»^(١).
وطعن الشيخ الانصاري (قدس سره) في الرواية بعدم الصحة غير وارد بعد كونها موثقة، وشمول ادلة الحجية لها كالصحيحة.
نعم رواية يعقوب بن شعيب^(٢) الدالة على ذلك ايضا لاتنهدج حجة، لضعف سندها.

وأما ما ذكره الشيخ الانصاري (قدس سره) وتبعه عليه المحقق الخراساني (قدس سره) من ان وجود الولد بالفعل لا يعتبر في اضافة اللبن اليه وان اعتبر في صدقه، ففي حال كونه حملا يصدق على لبنه انه لبن الولد وان لم يصر بعد ولدا:

فلا يمكن المساعدة عليه، اذ ظاهر الاضافة الى عنوان هو فعلية عنوان المضاف اليه، فلا يقال: «دخلت دار العالم» الا اذا كان صاحب الدار عالما بالفعل، وكذا لو قال المولى: «ادخل دار العالم» لم يتحقق الامتثال بدخول دار من سيكون عالما لعدم صدق دار العالم عليها بالفعل، فلبن الولد غير صادق حين كونه حملا، هذا.

الشرط الثاني - وحدة المرضعة في المقدار المعتبر

ومن الامور المعتبرة في اللبن ان يكون المقدار المعتبر من الرضاع من

(١) و(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٢٩٨ الباب ٩، مما يحرم بالرضاع، ح ٢١ و ٢٢، ط المؤسسة.

امراة واحدة، فلو تلفق من مرضعتين لم ينشر الحرمة، ولم يصر الفحل أبا له، والظاهر عدم الخلاف في ذلك بين من اعتبر التعدد في الرضاع، وعن التذكرة ان عليه علماؤنا اجمع. واما مثل ابن الجنيد القائل بتحقيق النشر برضعة واحدة فلا يتصور على قوله اعتبار هذا الامر، نعم يمكن تصويره بالنسبة الى الرضعتين الناقصتين المعدودتين برضعة كاملة، وبالنسبة الى اللبن الموجور في حلق الصبي.

واستدل لذلك بموثقة زياد بن سوقة، قال: «قلت لابي جعفر عليه السلام: هل للرضاع حد يؤخذ به؟ فقال: لا يحرم الرضاع اقل من يوم وليلة، او خمس عشرة رضعة متواليات، من امراة واحدة، من لبن فحل واحد، لم يفصل بينها رضعة امراة غيرها، فلو ان امراة ارضعت غلاما او جارية عشر رضعات، من لبن فحل واحد وارضعتها امراة اخرى من فحل آخر عشر رضعات لم يحرم نكاحهما»^(١)

ولكن دلالتها على اعتبار هذا الشرط بنحو الموجبة الكلية محل اشكال، اذ قوله عليه السلام: «من امراة واحدة...» يتردد بين الرجوع الى جميع ما قبله وبين الرجوع الى خصوص الخمس عشرة رضعة، كما في الاستثناء المسبوق بجمل متعددة فالقدر المتيقن رجوعه الى الخمس عشرة رضعة.

واستدل لذلك ايضا بخبر عبيد بن زرارة عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الرضاع، فقال: لا يحرم من الرضاع الا ما ارتضعا من ثدي واحد حولين كاملين»^(٢).

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢، مما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة.

(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٦ الباب ٥، مما يحرم بالرضاع ح ٨، ط المؤسسة.

وفي بعض^(١) المؤلفات تذييله بقوله: «وان حصل منه ما ينبت اللحم» فاستشكل في مخالفة الذيل لما تسالم عليه الفقهاء من عدم التعدي عن احد الحدود الثلاثة. ولكن الذيل المزبور لا وجود له في كتب الفقهاء ولا في كتب الحديث، ولعله جزء من خبر آخر ضم الى هذا الخبر اشتباها. نعم يقع الاشكال في مخالفة الخبر المزبور لما تسالم عليه الفقهاء، وتطابقت عليه النصوص، من ان مناط التحريم احد الحدود الثلاثة، حيث ان ظاهره اعتبار استمرار الرضاع حولين كاملين. ونعم ما وجهه به الشيخ الانصاري (قدس سره)^(٢) من ان المراد بالحولين الظرفية للرضاع، اي في اثناء حولين كاملين. ولكن الخبر المزبور اجنبي عن افادة الشرط المزبور لان مسوره الرضيعان: كما يدل عليه ضمير التثنية في قوله **﴿وَيَرْضَعُهُ﴾**: «ارتضعا»، بل هو في مقام اعتبار وحدة الفحل بين الرضيعين بان يكون الثدي كناية عن اللبن، من دون فرق بين ان يكون قوله: «ثدي واحد» بنحو الاضافة او بنحو التوصيف، او في مقام اعتبار وحدة المرضعة بينهما، بان يكون الثدي كناية عن المرضعة، وذلك للقطع بعدم كون المراد من الثدي معناه الحقيقي، اذ لا يعتبر قطعاً ان يكون الرضاع من احد الثديين بالخصوص.

وعلى المعنى الثاني يكون مخالفا لما نطقت به النصوص من عدم اعتبار وحدة المرضعة في نشر الحرمة بين المرتضعين، وان المناط وحدة الفحل^(٣).

(١) وهي رسالة في الرضاع لمؤلفها العلامة الشيخ محمد تقي التبريزي الجعفري (دامت بركاته) تقريراً لبحث استاذة آية الله العظمى المرحوم السيد الميرزا عبد الهادي الشيرازي (قدس سره) طبع النجف الاشرف سنة ١٣٧٢ هـ. ق ص ٢٣.

(٢) وقبلة الشيخ الطوسي (قدّه) في التهذيب والاستبصار.

(٣) وهي المروية في الوسائل: ج ٢٠ ص ٢٨٨، ٣٩٤ الباب ٦، ٨ مما يحرم بالرضاع

وكيف كان : فالخبر المزبور اجنبي عن مورد الكلام ، فان اعتبار الشرط المزبور — كما تقدم — انما هو في رضاع الرضيع الواحد ، وانه يلزم ان يكون كله من امرأة واحدة ، ومورد الخبر اتحاد الفحل او المرضعة في الرضيعين .
واستدل ايضا بصحيفة الحلبي ، قال : «سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرضع من امرأة وهو غلام ، ايحل له ان يتزوج اختها لامها من الرضاعة؟ فقال : ان كانت المرأتان رضعتا من امرأة واحدة من لبن فحل واحد فلا يحل ، فان كانت المرأتان رضعتا من امرأة واحدة من لبن فحليين فلا بأس بذلك»^(١) .

وموثقة عمار الساباطي قال : «سألت ابا عبد الله عليه السلام عن غلام رضع من امرأة ايحل له ان يتزوج اختها لابيها من الرضاع؟ فقال : لا ، فقد رضعتا جميعا من لبن فحل واحد من امرأة واحدة . قال : فيتزوج اختها لامها من الرضاعة؟ فقال لا بأس بذلك ان اختها التي لم ترضعه كان فحلها غير الفحل التي ارضعت الغلام ، فاختلف الفحلان ، فلا بأس»^(٢) .
فان ظاهرهما اعتبار اتحاد المرضعة .

ولكن يرد على الاستدلال بهما ما تقدم في خبر عبيد من عدم الارتباط بمورد الكلام ، فان موردهما تعدد الرضيع ومقتضاهما اعتبار وحدة المرضعة — كالفحل — في نشر الحرمة بين الرضيعين .

والصحيح في الاستدلال على اعتبار هذا الشرط هو الاستدلال بالاخبار المتقدمة الواردة في تفسير الرضاع المحرم وشرحه ، فان الظاهر من

الدالة على عدم اعتبار وحدة المرضعة بمفهوم الحصر في وحدة الفحل .

(١) و(٢) الوسائل : ج ٢٠ ص ٣٨٨ الباب ٦ مما يحرم بالرضاع ح ٢، ٣ ، ط المؤسسة .

لفظ: «امراتك» في صحيحة ابن سنان وحسنه^(١) هو شخص الامراة لا نوعها، وكذا «كل امراة» في صحيحة بريد^(٢) فان ظاهره ارادة كل شخص من اشخاص هذا الجنس، وحيث ان هذه الروايات — كما تقدم — في مقام البيان، فالظاهر دخل كل ما يذكر فيها من القيود في نشر الحرمة. وعليه يكون ظاهرها اعتبار قيام امراة الفحل بشخصها بالرضاع في نشر الحرمة، وبعد تقييد اطلاقها بالاخبار المحددة للرضاع المحرم بأحد الحدود الثلاثة يكون مفادها اعتبار قيام امراة الفحل بشخصها بالرضاع بالحد الخاص في نشر الحرمة، وهذا هو معنى اعتبار وحدة المرضعة في المقام.

الشّرط الثالث — وحدة الفحل

ومن الامور المعتبرة في اللبن وحدة الفحل، ويقع الكلام هنا في ثلاث مسائل: (١)

١ — حكم تلفيق الرضاع من لبن فحلين

الاولى: يعتبر ان يكون المقدار المعتبر من الرضاع من لبن فحل واحد، فلو تلفق من لبن فحلين لم ينشر الحرمة، ولم يصير واحد منهما ابا للمرتضع وان اتحدت المرضعة. والظاهر عدم الخلاف في اعتبار هذا الشرط وعن التذكرة دعوى الاجماع عليه.

ويدل عليه قوله عليه السلام في صحيحة بريد المتقدمة:

كل إمراة ارضعت من لبن فحلها ولد امراة اخرى من جارية او غلام فذلك الذي قال رسول الله ﷺ (٣) فان الظاهر من لفظ (فحلها) فحلها

(١) و(٢) و(٣) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٨، ٣٨٩ باب ٦ مما يحرم بالرضاع ح ٤، ١، ط المؤسسة.

(١×) لاحظ الملحق رقم (٥).

الشخصي لا جنس فحلها، وبعد تقييد الرضاع فيها بما دل على اعتبار المقدار الخاص يكون مدلولها اعتبار كون المقدار الخاص بتمامه من لبن فحل واحد. وكذا قوله عليه السلام في صحيحة عبد الله بن سنان: «هو ما أرضعت امرأتك من لبنك ولبن ولدك»^(١).

وقوله عليه السلام في حسنته: «هو ما أرضعت امرأتك من لبن ولدك»^(٢) فإن لبن الولد هو لبن الفحل.

هذا كله في اعتبار الشرط المذكور وهو وحدة الفحل.

وأما تصوير تعدد الفحل مع اتحاد المرضعة في الرضاع الواحد، فهو ان ترضع المرأة الطفل من لبن فحلها بعض العدد، ثم يطلقها ذلك الفحل، وتتزوج بشخص آخر وتحمل منه، ثم ترضع الطفل المذكور من لبن هذا الفحل تنمة العدد، من غير أن يتخلل بين الارضاعين امرأة أخرى بان يستقل الطفل في المدة الفاصلة بين الارضاعين بالماكول والمشروب بناء على عدم اخلال فصلهما بتوالي الرضعات العددية.

٢- نشر الحرمة بين الرضيعين

المسألة الثانية - يعتبر في نشر الرضاع الحرمة بين الرضيعين - بحيث تتحقق بينهما الاخوة الرضاعية - اتحاد الفحل، فلو ارتضع احدهما الرضاع المحرم من مرضعة بلبن فحل، وارتضع الاخر الرضاع المحرم من تلك المرضعة بلبن فحل آخر لم تتحقق بينهما الاخوة الرضاعية، وان تحقق النشر في كل منهما بالنسبة الى المرضعة والى فحله.

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٨، ٣٨٩ باب ٦ مما يحرم بالرضاع ح ٤، ط المؤسسة.

(٢) الوافي كتاب النكاح الباب ٣٧ صفة لبن الفحل ص ٤١.

وهذا هو المشهور بين الفقهاء، استنادا إلى ما دل على ذلك صريحا من الروايات، وهي صحيحة الحلبي وصحيحة بريد العجلي، وموثقة عمار المتقدمة.

كلام مع الشيخ الطبرسي والمحدث الكاشاني

وخالف في ذلك الشيخ الطبرسي (قدس سره) على ما يحكي عنه، والمحدث الكاشاني (قدس سره) في محكي مفاتيحه ووافيه.

قال في الوافي^(١) بعد نقل صحيحة بريد: وهذا الخبر يدل على أن مع تعدد الفحل لا تحصل الحرمة وإن كانت المرضعة واحدة، وهذا مخالف لقوله تعالى: ﴿وَأَخَوَاتِكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ﴾^(٢) وقول النبي ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» وقول الرضا عليه السلام في حديث محمد بن عبيدة الهمداني: «فما بال الرضاع يحرم من قبل الفحل ولا يحرم من قبل الأمهات؟ وإنما حرم الله الرضاع من قبل الأمهات، وإن كان لبن الفحل أيضا يحرم». ثم قال: وقد قالوا (صلوات الله عليهم): (إذا جاءكم عنا حديث فاعرضوه على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف فردوه) فما بال أكثر أصحابنا أخذوا بهذه الأخبار الثلاثة وتركوا ما وافق كتاب الله. ويعني بالأخبار الثلاثة: صحيحة الحلبي، وصحيحة بريد، وموثقة عمار^(٣).

وتوضيح الكلام في المقام: أن هنا أخبارا دالة على اعتبار وحدة

(١) ص ٤٢ كتاب النكاح: الباب ٣٧ صفة لبن الفحل.

(٢) الآية ٢٣ من سورة النساء.

(٣) الوسائل: ج ٢٠ ص ٢٨٨ الباب ٦ مما يحرم بالرضاع ح ٣، ١، ٢، ط المؤسسة.

الفحل ، وهي الاخبار الثلاثة المتقدمة وتعارضها رواية محمد بن عبيدة الهمداني المتقدمة^(١) في نشر الحرمة برضاع المملوكة ، حيث قال فيها : «فما بال الرضاع يحرم من قبل الفحل ولا يحرم من قبل الامهات ، وانما الرضاع من قبل الامهات ، وان كان لبن الفحل ايضا يحرم» فانه يدل على ان الاشتراك في الام كالاشتراك في الاب في باب الرضاع في تحقق الاخوة وان كان الاب مختلفا .

فان كان مراد المحدث المزبور لزوم طرح الاخبار الثلاثة لعدم حجيتها في نفسها لمخالفتها للكتاب .

فيرد عليه : ان المخالفة المعنية في اخبار العرض على الكتاب هي المخالفة بنحو التباين او العموم من وجه ، ولا تشمل المخالفة بنحو العموم المطلق ، كما هو محقق في محله . ولو شملت هذا النوع من المخالفة لسقطت اكثر اخبار الوافي عن الحجة ، اذ ما اكثر التقييدات والتخصيصات في الاخبار الواردة عنهم عليهم السلام بالاضافة الى عمومات الكتاب واطلاقاته ، والمخالفة في هذه الاخبار الثلاثة من هذا القبيل .

وان اراد لزوم طرحها لمعارضتها برواية محمد بن عبيدة ، وتقدمها عليها بموافقة الكتاب .

فيرد عليه : أولاً ان رواية محمد بن عبيدة ضعيفة السند ، وليست بحجة في نفسها ، فان محمد بن عبيدة مهمل في كتب الرجال ، ولا يذكر بمدح ولا ذم ، فلا تعارض الاخبار المعتمدة .

وثانيا : ان ظاهر اضافة الولد الى شخص ارادة الولد النسبي ، فقوله

(١) ص ٨٠ والوسائل : ج ٢٠ ص ٣٨٨ الباب ٦ مما يحرم بالرضاع ح ٩ ، ط المؤسسة .

في الرواية: «ليس كل شيء من ولد ذلك الرجل ... الخ» قبل قوله: «فما بال الرضاع ... الخ» ظاهر في ولد الرجل نسبا، وبهذه القرينة يكون المراد من تحريم الرضاع من قبل الأمهات تحريم اولادهن نسبا بالاضافة الى المرتضع، وقد تقدم ان حرمة اولاد المرضعة نسبا على المرتضع غير مشروطة بوحدة الفحل، كما دلت عليه موثقة جميل^(١) المتقدمة.

فلا تعارض اصلا بين رواية محمد بن عبيدة والخبار الثلاثة.

وثالثا: ان غاية الامر اطلاق الرواية من حيث الاولاد النسبيين والرضاعيين، فتقيد بالاولاد النسبيين بقرينة الاخبار الثلاثة.

ورابعا: ان امارات التقية في الرواية تسقطها عن الحجية. وهي قوله: (وانا اكره الكلام) اذ لو كان الامام عليه السلام متمكنا من بيان الحكم الواقعي لم يكن وجه لكرهه الكلام، وبيان حكم الله الواقعي في المسألة. وتعبيره عن المأمون بـ (امير المؤمنين) حقيقة كما في علوم راسدي.

فالرواية ساقطة (اولا): من حيث الصدور، (وثانيا): من حيث الدلالة (وثالثا) من حيث جهة الصدور.

فيتعين الاخذ بالاخبار الثلاثة، وتقيد اطلاق الكتاب والسنة من حيث تحقق الاخوة الرضاعية من قل الام بها، فان الاخوة ليست حقيقتها الا الاشتراك في الاب او الام كما تقدم، الا ان هذه الاخبار قد دلت على الغاء الاخوة من قبل الام في المرتضعين من مرضعة واحدة. فتعجب المحدث الكاشاني من الاصحاب في غير محله.

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٤٠٣ الباب ١٥ ح ٣ ط المؤسسة.

٣- اختصاص وحدة الفحل بالآخوة بين الرضيعين

المسألة الثالثة - المعروف بين الاصحاب اختصاص اعتبار وحدة

الفحل في الرضاعين بالرضاعين المحققين الآخوة بين الرضيعين .

وخالف في المقام العلامة والمحقق الثاني (قدس سرهما) كما تقدم،

فاعتبراها في جميع الموارد، وفرعا على ذلك عدم حرمة الام الرضاعية

للمرضعة على المرتضع، وكذا اختها الرضاعية، وعمتها الرضاعية، وخالتها

الرضاعية، لعدم اتحاد الفحل في شيء من هذه الصور .

والمتعين بحسب الدليل هو القول المشهور، لان ما دل على اعتبار

وحدة الفحل - وبه قيد اطلاق الكتاب والسنة - دل على اعتبارها في تحقق

الآخوة الرضاعية فقط، فهو قاصر عن افادة اعتبارها في غير هذا المورد .

هذا مضافا الى التصريح بحرمة الاخت الرضاعية للمرضعة على المرتضع في

صحيفة الحلبي وموثقة عمار^(١) .

ومن يلزم عده مخالفا في المقام المحقق الخراساني (قدس سره) حيث

حكم بعدم شمول دليل التنزيل لاولاد المرضعة رضاعا، استنادا الى قصوره

عن افادة تنزيل الرضاع منزلة النسب الآتي تحريمه من قبل الرضاع، كما

تقدم . وقد اوردنا عليه بان لازم كلامه عدم حرمة اولاد المرتضع رضاعا على

الفحل وعلى المرضعة، وكذا في كل مورد لا يستقل النسب بالتحريم، فهو

يخالف في هذه الموارد كالعلامة والمحقق الثاني، الا ان خلافه ليس بملاك

اعتبار وحدة الفحل، بل من جهة قصور دليل التنزيل كما تقدم .

(١) الوسائل : ج ٢٠ ص ٢٨٨ الباب ٦ مما يحرم بالرضاع ح ٢، ٣، ط المؤسسة وتقدمتا

ايضا ص ٨٧ .

الشرط الرابع خلوص اللبن

ومن الامور المعتبرة في اللبن ان يكون خالصا غير ممزوج بشيء يوجب سلب اسم اللبن عنه، فلو بقي في فم الصبي شيء جامد كالدقيق وفتيت السكر او مائع كيسير من الاطعمة المائعة، ثم ارتضع بحيث امتزج اللبن وخرج عن كونه لبنا، لم يعتد به^(١)، وكذا لو جبن اللبن.

والوجه في ذلك عدم صدق الارضاع من اللبن او باللبن الوارد في صحيحة ابن سنان وحسنه وصحيحة بريد^(٢) فلا بد من صدق الارضاع، وصدق كونه باللبن، ولذا لو اجتمع اللبن في فم الصبي وقبل ان يدخل في

(١) واما سائر المذاهب ففي كتاب فقه السنة ج ٢ ص ٧٧: «اذ اختلط لبن المرأة بطعام، او شراب، او دواء، او لبن شاة، او غيره، وتناوله الرضيع فان كان الغالب لبن المراه حرم، وان لم يكن غالباً فلا يثبت به التحريم. وهذا مذهب الاحناف والمزني، وابي ثور.

المالكية

وقال ابن القاسم من المالكية: «اذا استهلك اللبن في ماء او غيره، ثم سقيه الطفل لم تقع به الحرمة».

الشافعية

ويرى الشافعي، وابن حبيب، ومطرف، وابن الماجشون من اصحاب مالك: انه تقع به الحرمة بمنزلة ما لو انفرد اللبن، او كان مختلطاً لم تذهب عينه، سبب الاختلاف

قال ابن رشد: «وسبب اختلافهم، هل يبقى للبن حكم الحرمة اذا اختلط بغيره، ام لا يبقى به حكمها، كالحال في النجاسة اذا خالطت الحلال الطاهر، والاصل المعتبر في ذلك إطلاق اسم اللبن عليه كالماء، هل يطهر اذا خالطه شيء من الطاهر».

اي انه اذا اختلط اللبن بغيره هل يبقى اطلاق اسم اللبن عليه ام لا فان كان يطلق اسم اللبن عليه كان مُحَرَّمًا، وإلا فلا».

(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٨ الباب ٦ مما يحرم بالرضاع ح ٣، ١، ط المؤسسة.

جوفه اخرجته من فمه لم يكف، لعدم صدق الارضاع، لاعتبار الوصول الى الجوف في صدقه، وكذا لو استحال لبن امرأة دما وارضعته به، لعدم الارضاع باللبن.

وبذلك يظهر ما في استشكل المحقق الخراساني (قدس سره) في اعتبار هذا الشرط من حيث صدق الارضاع والارتضاع. وجه الظهور ان المعتبر في الأدلة - كما تقدم - عنوان الارضاع باللبن، وصدقه متوقف على دخول اللبن بعنوان كونه لبنا في جوف الصبي، هذا.

ولا يخفى ان عد هذا الامر شرطا للبن لا يخلو من مسامحة، اذ هو في الحقيقة مقوم لا شرط.

هذا تمام الكلام في الامور المعتبرة في اللبن.
سن الرضاع

واما (القسم الثالث) وهو ما يعتبر في الرضيع فهو ان يكون مجموع الرضاع المعتبر واقعا في حولي الرضاع، على ما هو المعروف بين الفقهاء^(١)، فلا عبرة عندهم بالرضاع بعد الحولين.

(١) قال الشيخ (قدس سره) في الخلاف (ج ٢ ص ٣٢٠): «مسألة ٤: الرضاع انما ينشر الحرمه اذا كان المولود صغيراً، فاما ان كان كبيراً، فلو ارتضع المدة الطويلة لم ينشر الحرمه وبه قال (عمر بن العاص) عمرو بن الخطاب، وابن عمر، وابن العباس، وابن مسعود، وهو قول جميع الفقهاء، ابو حنيفة واصحابه، والشافعي، ومالك وغيرهم، وقالت عائشة رضاع الكبير يحرم كما يحرم رضاع الصغير، وبه قال اهل الظاهر».

وجاء في كتاب الفقه على المذاهب الاربعة ج ٤ ص ٢٥٠-٢٥١. وفي كتاب فقه السنة (ج ٢ ص ٧٨-٨٠) ما محصله الاستدلال على اعتبار الحولين في سن الرضيع بالآية الكريمة قوله تعالى ﴿والوالدات يرضعن اولادهن...﴾.

واستندوا في ذلك الى قوله ﷺ في عدة اخبار: «لارضاع بعد فطام»

وبجملة من الروايات المروية عن النبي ﷺ وقال انه رأى جماهير العلماء للأدلة المتقدمة الا انه روى عن عائشة رواية نسبتها الى النبي ﷺ تعارض الآية الكريمة وتلك الروايات، لانها تدل على نشر الحرمة برضاع الكبير ايضاً وهي رواية اعرض عنها مشهور العامة ايضاً حتى اضطروا الى القول بنسخها او حملها على صورة الإضطراب والحاجة او التخصيص بموردها وليس إلا تاويلاً تبرعياً لا دليل عليه، والاولى طرحها رأساً، ولكن عملت بها عائشة فيمن كانت تحب ان يدخل عليها من الرجال فكانت تأمر اختها ام كلثوم، وبنات أخيها ان يرضعن من احبت ان يدخل عليها من الرجال، كما عن عروة^(١).

واما الرواية فهي ما روي عن زينب بنت ام سلمة، قالت: قالت ام سلمة لعائشة: انه يدخل عليك الغلام الايفع^(٢) الذي ما احب ان يدخل علي فقالت عائشة اما لك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة. فقالت: ان امرأة ابي حذيفة^(٣) قالت: يا رسول الله ان سالما يدخل علي، وهو رجل، وفي نفس ابي حذيفة منه شيء، فقال رسول الله ﷺ: ارضعيه حتى يدخل عليك.

وقد اجاب عنها في كتاب الفقه على المذاهب (ج ٤ ص ٢٩١) «ان ذلك كان قبل تحديد مدة الرضاع بالحولين، فنسخ العمل به، او هو خصوصية لسالم وسهلة، لما رآه النبي ﷺ من الضرورة الملحة التي تستلزم الترخيص لاهل هذا البيت حيث لا يمكن الإستغناء عن دخول سالم بحال، على ان هناك اشكالا آخر وهو ان الرضاع يستلزم كشف الثدي ومصه ولمسه وهو محرم، ولكن اجاب انه لا يستلزم، لان التحريم كما يكون بالمص يكون بالشرب، فيصح ان تكون قد حلبت له ثديها فشرب». وقريب منه ما ذكره في كتاب فقه السنة ج ٢ ص ٨٠.

(١) فقه السنة ج ٢ ص ٧٩، والام للشافعي ج ٥ ص ٢٦ ط عام ١٣٩٢ هـ.

(٢) يَفْعُ الغلام: ترعرع، وناهز البلوغ.

(٣) اسمها «سهلة» بنت سهيل واما «سالم» فهو مولى لامرأة من الانصار تبناه ابو حذيفة زوج «سهلة» وكان يدخل عليها لانها كانت تراه اينا له ولما نزلت آية «ادعوهم لابانهم...» شكت ذلك الى رسول الله ﷺ فرووا رواية الرضاع فيه - كما ذكرنا -.

راجع فقه السنة ج ٢ ص ٧٩، والفقه على المذاهب الاربعة ج ٤ ص ٢٥٠ - ٢٥١ وكتاب الام للشافعي ج ٥ ص ٢٨ ط عام ١٣٩٢ هـ.

المفسر بسن الفطام في رواية حماد بن عثمان، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا رضاع بعد فطام، قلت: وما الفطام؟ قال: الحولين الذي قال الله عز وجل»^(١)،^(٢)

وتحقيق الكلام في المقام ان هنا اربع طوائف من الاخبار:
أوليتها - ما تضمن قوله عليه السلام: «لا رضاع بعد فطام» من دون تفسير كحسنتي الحلبي ومنصور بن حازم^(٣).

ثانيتها - ما اشتمل على تفسيره بالحولين، وهي رواية حماد المتقدمة.
ثالثتها - ما تضمن ان الرضاع قبل الحولين قبل ان يفطم بهذا النص، وهي رواية البقباق^(٤).

رابعتها - ما تضمن ان الرضاع بعد الحولين قبل ان يفطم محرم وهي رواية داود بن الحصين^(٥).

ولا ريب ان الفطام في الطائفة الاولى ظاهر في نفسه في الفطام الفعلي، ولا وجه لحملة على سن الفطام.

ورواية حماد المفسرة له بسن الفطام لا تنهض حجة على التفسير، لان في طريقها سهل بن زياد، وهو مختلف فيه ولم يثبت توثيقه، فلا يمكن الاستناد اليها على مسلكتنا، وهو عدم انجبار ضعف السند بالعمل.

واما رواية البقباق المتضمنة ان الرضاع قبل الحولين قبل ان يفطم، ففي

اقول: فتأمل في هذه التمحلات حول رواية هجر عنها المسلمون قاطبة، لخالفها للكتاب والسنة، وسيرة المسلمين.

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٥ الباب ٥ مما يحرم بالرضاع ح ٥، ط المؤسسة.

(٢) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

(٣) و(٤) و(٥) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٥ الباب ٥ مما يحرم بالرضاع ح ٢، ١، ٤.

طريقها عبد الله بن محمد الذي لم يذكر في كتب الرجال بمدح ولا ذم، ورواية محمد بن يحيى الذي هو من الاجلاء عنه لا تدل على توثيقه. هذا مضافا الى معارضتها برواية داود بن الحصين^(١).

والترجيح للثانية، لموافقتها لاطلاق الكتاب.

وبما ذكرناه يتضح ان ما يظهر من بعض المؤلفات - من ان هذه الروايات صحيحة باجمعتها - ليست في محله.

وكيف كان فبعد سقوط الرواية المفسرة للفظام^(٢) ورواية البقباق^(٣) يتعين الحكم بان الرضاع انما يسقط عن التأثير بتحقيق الفطام خارجا، وانه لا اثر لبلوغ الحولين في ذلك وجودا او عدما، فالفطام قبل الحولين يوجب خروج الرضاع الواقع بعده عن اطلاق ادلة تحريم الرضاع، بمقتضى قوله عليه السلام: (لارضاع بعد فطام)^(٤) كما انه ما لم يتحقق الفطام خارجا يكون الرضاع محرما، بمقتضى اطلاق الادلة وان تجاوز سن الصبي الحولين، لما تقدم من ظهور قوله عليه السلام: «لارضاع بعد فطام» في ان المزيل للتأثير هو الفطام الفعلي مضافا الى قوله عليه السلام في رواية داود بن الحصين: «الرضاع بعد الحولين قبل ان يفطم محرماً»^(٥) هذا: والمحكي عن ابن ابي عقيل هو ذلك.

والحاصل: ان ما هو المعروف بين الفقهاء في المقام لا يمكن المصير اليه. نعم اطلاق ادلة تحريم الرضاع منصرف عن بعض الصور قطعاً، كما اذا

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٥ الباب ٥ مما يحرم بالرضاع ح ٧، ط المؤسسة.

(٢) و(٣) و(٤) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٤ الباب ٥ مما يحرم بالرضاع ح ١، ٤، ٢،

ط المؤسسة.

(٥) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٤ الباب ٥ مما يحرم بالرضاع ح ٧، ط المؤسسة.

فرضنا ان طفلا بقي على الرضاع ولم يفطم الى ان بلغ العاشرة من عمره، فان مثل هذا لا تشمله ادلة الرضاع قطعا، فلا اثر فيه للقطام وجودا او عدما. بل يمكن ان يقال: ان قوله سبحانه ﴿والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة﴾^(١) يدل على ان حد الرضاع يتم بتمام الحولين، وعليه فلا اثر للرضاع بعده، ولا تعم مثله المطلقات.

شروط الرضاع

وأما القسم الرابع

ويقع الكلام فيما يعتبر في نشر الحرمة من ناحية نفس الرضاع، وهي امور:

الشرط الاول: الكمية الخاصة

منها - الكمية ولها ثلاث تحديدات: العدد، الزمان، الاثر.

الاول: التحديد بالعدد

والكلام الان في التحديد بالعدد فنقول:

اختلاف الاقوال في العدد

اختلفت الكلمات في العدد المعتبر في نشر الحرمة بين العامة والخاصة، بل العامة اختلفوا فيما بينهم في ذلك، فذهب بعضهم الى انتشار الحرمة بمجرد ارتضاع الصبي ولو بمقدار ما يفطر الصائم حتى بمقدار رأس ابرة والمشهور بينهم تحقق التحريم بالمصة الواحدة، واليه ذهب ابو حنيفة ومالك وذهب بعضهم الى اعتبار ثلاث رضعات، وآخرون الى اعتبار خمس رضعات وذهبت عائشة وحفصة الى اعتبار سبع رضعات وذهب بعضهم الى

(١) الآية: ٢٣٣ من سورة البقرة.

اعتبار عشر رضعات وان نسب الى الشذوذ^(١) هذا اختلاف العامة فيما بينهم .

(١) المغني لابن قدامة ج ٩ ص ١٩٢ و ١٩٣ والام للشافعي: ج ٥ ص ٢٣ و ص ٢٧ الطبعة الثانية عام ١٣٩٢ م وكتاب رحمة الامة على هامش كتاب الميزان ج ٢ ص ١١٠ .
وقال في كتاب فقه السنة (ج ٢ ص ٧٥ ط عام ١٩٦٩ م): «الظاهر ان الإرضاع الذي يثبت به التحريم هو مطلق الإرضاع، ولا يتحقق الا برضعة كاملة، وهي أن يأخذ الصبي الثدي ويمتص اللبن منه، ولا يتركه الا طائعا من غير عارض يعرض له، فلو مص مصّة او مصّتين، فان ذلك لا يُحرّم، لانه دون الرضعة ولا يؤثر في الغذاء .
قالت عائشة قال رسول الله ﷺ: «لا تُحرّم المصّة ولا المصّتان» رواه الجماعة الا البخاري .

والمصّة هي الواحدة من المصّ، وهو اخذ اليسير من الشيء، يقال أمصّه ومَصَصْتُهُ، أي شربته رقيقاً، هذا هو الامر الذي يبدوا لنا راجحاً وللعلماء في هذه المسألة عدة آراء نجعلها فيما يلي :

١- ان قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم، اخذا باطلاق الرضاع في الآية . . .
الى ان قال :

٢- ان التحريم لا يثبت بأقل من خمس رضعات متفرقات . . .
الى ان قال :

٣- ان التحريم يثبت بثلاث رضعات فأكثر

وقد نسب كلا من هذه الاقوال الى جمع من علماء السنة، فراجع .

وفي كتاب الفقه على المذاهب الاربعة (ج ٢ ص ٢٥٧ ط عام ١٩٦٩ م): «ان الشافعية والحنابلة يقولون: ان الرضاع لا يحرم الا اذا كان خمس مرّات، والمالكية والحنيفة يقولون: ان الرضاع يحرم مطلقاً، قليلاً كان او كثيراً، ولو قطرة، وقد استدلل الشافعية والحنابلة بما رواه مسلم عن عائشة قالت: كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من، فنسخن بخمس معلومات، فتوفى رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن . . .» ثم اطال الكلام في توجيه هذا الحديث بما لا يجدي شيئاً، وهو حديث مردود مضطرب المتن، فراجع الكتاب المذكور ص ٢٥٧-٢٦٠ .

وقد جاء في كتاب الخلاف (ج ٢ ص ٣١٩ كتاب الرضاع م ٣) نقل الاقوال عن الفريقين، فراجع .

وأما الخاصة فقد اختلفت اقوالهم ايضا في كمية ما ينشر الحرمة من ناحية العدد، فاقل ما قيل ممن عدا القاضي نعمان المصري وابن الجنيد هو أنه عشر رضعات متوالية، وذهب بعضهم الى اعتبار خمس عشرة رضعة، وذهب بعضهم الى اعتبار رضاع يوم وليلة.

القول بالرضعة الواحدة

واكتفى ابن الجنيد بالرضعة الواحدة^(١) محتجا باطلاقات الكتاب^(٢) والسنة^(٣) وبرواية زيد بن علي بن الحسين التي اوردها الخاصة والعامّة عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام قال: «الرضعة الواحدة كالماء رضعة لا تحل له ابدا»^(٤) وبمرسلة ابن ابي عمير، «الرضاع الذي ينبت اللحم والدم هو الذي يرضع حتى يتضلع ويمتلئ وينتهي نفسه»^(٥) ومثلها حسنة ابن ابي يعفور^(٦).

وفيه ان الاطلاقات - مع عدم كون جملة منها في مقام البيان من هذه الجهة - مقيدة بما هو متواتر معنى، من اعتبار كمية خاصة في الرضاع كما سيأتي.

ورواية زيد بن علي لم تثبت على نحو تكون حجة. ومرسلة ابن ابي عمير لا يمكن الاعتماد عليها، لأنه ان سلمنا أنه لا يروي الا عن ثقة، فكونه

(١) بلغة الفقيه ج ٣ ص ١٥٧. والجواهر ج ٢٩ ص ٢٧٠.

(٢) الآية: ٢٣ سورة النساء.

(٣) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧١ الباب ١ مما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة.

(٤) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٨ الباب ٢ مما يحرم بالرضاع ح ١٢، ط المؤسسة.

(٥) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٣ الباب ٤، مما يحرم بالرضاع ح ٢، ط المؤسسة.

(٦) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٣ الباب ٤، مما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة.

ثقة عنده لا يستلزم كونه ثقة عندنا . نعم حسنة ابن ابي يعفور لا بأس بالاعتماد عليها ، لو لا معارضتها بالروايات المشهورة الدالة على اعتبار اكثر من رضعة واحدة^(١) . وحينئذ فتقدم هذه الروايات لكثرتها وشهرتها ، وشذوذ تلك الرواية وندرتها ، مع موافقتها لجمهور العامة كما ذكرنا ، ولا ريب في ان الرشاد في الاخذ بما خالفهم^(٢) .

المصّة الواحدة

والمنسوب الى القاضي نعمان المصري نشر التحريم بالمصّة الواحدة مستندا في ذلك الى ما رواه هو عن امير المؤمنين عليه السلام : «يحرم من الرضاع كثيره وقليله حتى المصّة الواحدة»^(٣) والى مكاتبة علي بن مهزيار الى ابي الحسن عليه السلام انه «كتب اليه : يسأله عما يحرم من الرضاع فكتب عليه السلام : قليله وكثيره حرام»^(٤) .

ولا يخفى ان الكتاب المنسوب الى القاضي - وهو (دعائم الاسلام) - لم يثبت انه له ، ولم يروه عنه من يمكن الاعتماد عليه ، فما فيه غير حجة ، وان كان شخص القاضي عالما جليل القدر من اصحابنا القدماء .

القول المشهور بين القدماء : عشر رضعات

وبعد ان اتضح حال القولين المنسوبين الى ابن الجنيد والقاضي نقول : ان المشهور بين القدماء من اصحابنا في تحديد الرضاع المحرم من ناحية العدد

(١) الوسائل : ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢ ، مما يحرم بالرضاع ، ط المؤسسة .

(٢) كما في مقبولة عمر بن حنظلة ورواها في الوسائل ج ١٨ ص ٧٥ في الباب ٩ من ابواب صفات القاضي وما يجوز ان يقضي به ح ١ ، ط المكتبة الاسلامية .

(٣) مستدرک الوسائل : ج ١٤ ص ٣٦٦ الباب ٢ ، مما يحرم بالرضاع ح ٤ ، ط المؤسسة .

(٤) الوسائل : ج ٢٠ ص ٣٧٧ الباب ٢ ، من ما يحرم بالرضاع ح ١٠ ، ط المؤسسة .

هو اعتبار عشر رضعات، والمشهور بين المتأخرين منهم هو اعتبار خمس عشرة رضعة. ومنشأ الاختلاف بينهم هو اختلاف الروايات الواردة في هذا الحكم، هذا.

أدلة التحديد بعشر رضعات

ويمكن ان يستدل للقول بالعشر (أولاً) بالاطلاقات الواردة في بعض اخبار الباب، فان بعضها كآية الشريفة^(١) وقوله ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»^(٢) ليس في مقام البيان من هذه الناحية، إلا أنه قد قدمنا في بعض المباحث السابقة^(٣) وجود اطلاقات تكون في مقام البيان من هذه الجهة^(٤) فيمكن الاستدلال بها، وتقريبه بان يقال لو لم يكن في المقام سوى هذه الاطلاقات لقلنا بكفاية مسمى الرضاع كما عليه جمهور العامة^(٥) وينسب الى القاضي نعمان المصري من^(٦) إلا أنه قد قام الاجماع عندنا على عدم كفاية الاقل من عشر رضعات، فلا يعتني بالقول الشاذ النادر، بل في بعض الروايات الصحيحة او الموثقة التصريح بعدم الاكتفاء بالاقل منها^(٧) كما سيأتي ذكرها، فترفع اليد عن الاطلاقات بمقدار دلالة الدليل على

(١) الآية ٢٣ من سورة النساء الناطقة بحرمة الامهات والاخوات من الرضاع.

(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧١ الباب ١، مما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة.

(٣) وهو بحث اعتبار وحدة المرضعة في نشر الحرمة.

(٤) وهي صحيحة بريد، وصحيحة ابن سنان وحسنه المذكورة في الوسائل: ج ٢٠

ص ٣٨٨ الباب ٦، مما يحرم بالرضاع، ح ١، ٤، ط المؤسسة.

(٥) ارجع الى ص ٩٩ - ١٠٠.

(٦) بلغة الفقيه ج ٣ ص ١٥٧.

(٧) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢، مما يحرم بالرضاع، ط المؤسسة.

خلافها وهو الأقل من العشر، وأما نفس العشر فلا مانع من التمسك بها لاثبات نشر الحرمة بها.

وهذا الاستدلال في محله ان لم يقدّم دليل على التحديد بالاكثّر، كما ذهب اليه جملة من علماء الإمامية، بل قيل أنّه المشهور عند المتأخرين.

الأخبار الدالة على التحديد بالعشر

ويستدل للقول بالعشر (ثانياً) بالأخبار الدالة على التحديد بالعشر وعمدتها ثلاث روايات:

رواية فضيل

أحداها - ما عن الشيخ في التهذيب بإسناده إلى حريز عن الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا يحرم من الرضاع إلا المخبورة - وفي نسخة (المخبور) وفي أخرى (المجبور) - أو خادم أو ظئر، ثم يرضع عشر رضعات يروي الصبي وينام»^(١)

ضعف سندها

وهذه الرواية ضعيفة السند بمحمد بن سنان الواقع في طريقها، فأنّه قد اختلفت الأقوال فيه، فبعضهم وثقه، وبعضهم ضعفه، حتى قيل أنّه كذاب، ومنهم من اعتمد عليه كالعلامة في بحث الرضاع.

وقال السيّد الميرداماد (قدّس سرّه) في دفع الضعف عن هذه الرواية: ان للشيخ (قدّس سرّه) طريقين إلى حريز ليس فيهما محمد بن سنان.

ولم يظهر لنا وجه ما ذكره (قدّس سرّه) لان الشيخ يروي هذه الرواية في التهذيب عن حريز من طريق محمد بن سنان وثبوت طريقين آخرين له

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٧ الباب ٢، مما يحرم بالرضاع ح ١١، ط المؤسسة.

الى حريز ليس فيهما محمد بن سنان لا ينافي نقل هذه الرواية بهذا الطريق .
والانصاف ان هذه الرواية ضعيفة السند لم تثبت حجيتها عندنا ، فلا
يمكن الاعتماد عليها .

مناقشة الشيخ الانصاري

وقد ناقش شيخنا الانصاري (قدس سره) في هذه الرواية بوجهين
آخرين من حيث المتن .

أحدهما - ان هذه الرواية رواها الصدوق (قدس سره) باسناده الى
حريز عن الفضيل بلا زيادة قوله : «ثم يرضع عشر رضعات يروي الصبي
وينام»^(١) فتقع المعارضة بين رواية الشيخ ورواية الصدوق من حيث الزيادة
والنقيصة ومقتضى القاعدة الكلية في ذلك ترجيح جانب الزيادة والاخذ به ،
لان احتمال السقط في الكتابة سهوا اقوى من احتمال اضافة شيء فيها ، الا
انه لا يمكن العمل بهذه القاعدة في خصوص روايات الصدوق ، لسبق زمانه
على زمان الشيخ ، واضبطيته في نقل الاخبار وكتابتها ، حتى علل ذلك بانه
صدوق في نقله ، بخلاف نقل الشيخ في التهذيب ، فاننا ايضا قد وجدنا فيه
موارد الاشتباه والسهو ، فتقدم رواية الصدوق وهي لا تتضمن الزيادة
المذكورة ، هذه هي المناقشة الاولى من مناقشتي الشيخ (قدس سره) .

الجواب عنها

أقول : هذه المناقشة مدفوعة ، لانها انما تتم لو كانت الرواية واحدة ،
ولكن بعد المراجعة يظهر انهما روايتان ، وان رواية الشيخ غير رواية الصدوق
سندا ومتنا ، اما اختلاف السند فيظهر بالمراجعة الى كتاب الفقيه ، فان

(١) الوسائل : ج ٢٠ ص ٣٧٦ الباب ٢ مما يحرم بالرضاع ح ٧ ، ط المؤسسة .

الصدوق يذكر في آخره^(١) اسناده الى حريز، وليس في اسناده اليه محمد بن سنان، واما اختلاف المتن فرواية الشيخ هي ما ذكرناه ورواية الصدوق هي باسناده الى حريز عن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «لا يحرم من الرضاع الا ما كان مخبورا. قلت وما المخبور؟ قال: أم تربي، او ظئر تستاجر او خادم تشتري» فان هذه الرواية — كما ترى — يغير متنها متن رواية الشيخ بالكلية، اذ ليس في رواية الشيخ السؤال عن معنى (المخبور) وان اشتملت على زيادة: «ثم يرضع عشر رضعات ...» هذا.

ولا يخفى ان هنا وجه آخر لتعدد الروايتين، وهو ان رواية الصدوق عن ابي عبد الله عليه السلام ورواية الشيخ عن ابي جعفر عليه السلام.

المناقشة الثانية

المناقشة الثانية — هي ان الحصر الوارد بقوله: «لا يحرم من الرضاع الا المخبور» خلاف الاجماع، لان نشر الحرمة بالرضاع لا ينحصر بالمخبور المفسر في الرواية الاخرى بـ (أم تربي، او ظئر تستاجر، او أمة تشتري) لان ارضاع غير هذه الثلاثة يوجب نشر الحرمة ايضا اذا كان بالشروط المعتبرة في ذلك، فتطرح الرواية لمخالفة متنها الاجماع.

الجواب عنها

أقول: هذه المناقشة مندفة ايضا، لان الحصر فيها انما هو بالاضافة

(١) في المشيخة ذكر ان له في الرواية عن حريز اربع طرق كلها صحيحة، وليس محمد بن سنان في اي من الطرق قال: وما كان عن حريز فقد رويته عن ابي، عن سعد بن عبد الله، عن احمد بن محمد بن عيسى بن عبيد والحسن بن طريف، وعلي بن اسماعيل بن عيسى كلهم عن حماد بن عيسى، عن حريز. هذا احد الطرق اكتفينا بذكره.

الى غير المستمرة في الارضاع، بان ترضع مرة او مرتين او اكثر، بحيث لا يبلغ العدد المعتبر في نشر الحرمة، فيكون المراد: ان الرضاع المحرم هو الرضاع المستمر الكثير البالغ الى الحد الذي يوجب نشر الحرمة لا الاقل من ذلك. ومن هنا يظهر ان نسخة «المخبور» بالخاء المعجمة اصح من بقية النسخ، لأنه مأخوذ من خبر الارض اذا كثر زرعها واما المجبورة بالجيم بمعنى الملزمة بالرضاع فهي قليلة الاستعمال، لأنه يقل استعمال لفظ «الجبر» ثلاثيا بهذا المعنى، وإنما تستعمل من باب الافعال، ويقال: (اجبره) على ذلك اي الزمه به.

فحصل مما ذكرنا انه لا يرد على هذه الرواية سوى انها ضعيفة السند محمد بن سنان.

موثقة عمر بن يزيد

الثانية من روايات التحديد بالعدد — موثقة عمر بن يزيد قال: «سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الغلام يرضع الرضعة والثنتين، فقال: لا يحرم، فعددت عليه حتى اكملت عشر رضعات، فقال: اذا كانت متفرقة فلا»^(١).

موثقة هارون بن مسلم

الثالثة — موثقة هارون بن مسلم عن مسعدة بن زياد العبدي عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «لا يحرم من الرضاع الا ما شد العظم وانبت اللحم، فاما الرضعة والثنتان والثلاث ... — حتى بلغ العشر — اذا كن متفرقات فلا بأس»^(٢).

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٥ الباب ٢ مما يحرم بالرضاع ح ٥، ط المؤسسة.

(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٧ الباب ٢ مما يحرم بالرضاع ح ٩، ط المؤسسة.

ونحو ذلك عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن هارون بن مسلم عن مسعدة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يحرم من الرضاع . . . الى آخر ما تقدم^(١). وبهذا الاسناد يكون عدد الروايات الدالة على اعتبار العشر في نشر التحريم بالمفهوم ثلاثا.

وتقريب الاستدلال بهما هو ان مفهوم الشرط فيهما دال على ثبوت البأس في العشر اذا كن متواليات.

ويظهر من كلام شيخنا الانصاري (قدس سره) انهما معارضتان بروايات معتبرة بين صحيحة وموثقة دالة على عدم الاعتبار بالعشر وهي:

صحيحة علي بن رثاب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت: ما يحرم من الرضاع؟ قال: ما انبت اللحم وشد العظم قلت: فتحرم عشر رضعات قال: لا، لأنه لا تنبت اللحم ولا تشد العظم عشر رضعات»^(٢).

وموثقة ابن زرارة عن علي بن الحسين بن فضال عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سمعت يقول: عشر رضعات لا يحرم شيئا»^(٣).

وموثقة اخرى رواها الشيخ عن ابن فضال عن اخويه عن ابيهما عن عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سمعت يقول: عشر رضعات لا تحرم»^(٤).

وهذه الروايات صريحة في نفي نشر الحرمة بالعشر، وعلل في بعضها

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٢٨٠ الباب ٢ مما يحرم بالرضاع ح ١٩، ط المؤسسة.

(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٢٧٤ الباب ٢ مما يحرم بالرضاع ح ٢، ط المؤسسة.

(٣) و(٤) الوسائل: ج ٢٠ ص ٢٧٤ الباب ٢ مما يحرم بالرضاع ح ٢ و ٤،

ط المؤسسة.

بأنها لا تنبت اللحم ولا تشد العظم، هذا.

وتندفع المعارضة بحمل المطلق على المقيد، لأن هذه الروايات مطلقة من حيث التوالي وعدمه، فهي تدل على نفي الحرمة بالعشر سواء أكانت متواليات أم متفرقات، ومفهوم الروايات السابقة هو نشر الحرمة بها إذا كن متواليات، فلا تعارض بينها، ولا مانع من تقييد الاطلاق بالمفهوم خصوصاً بمفهوم الشرط، وكم له من نظير في الفقه: منه — ما ورد في الكر، فإنه بمفهوم قوله ﷺ: «إذا بلغ الماء قدر كر لم ينجسه شيء»^(١) يقيّد اطلاق ما دل على طهارة الماء الملاقي للنجس الشامل باطلاقه للقليل^(٢).

ونظير ما ذكرنا في المقام ما ذكره في الرواية التي رواها الشيخ (قدّس سرّه) بإسناده عن عمر بن يزيد قال: سمعت أبا عبد الله ﷺ يقول: «خمس عشرة رضعة لا تحرم»^(٣) وحملها نفس الشيخ على كون الرضعات متفرقات، بقرينة ما صرح فيه بكفاية خمس عشرة رضعة إذا كن متواليات^(٤).

والحاصل ان مقتضى الصناعة هو الجمع بين الطائفتين بحمل المطلق على المقيد، ونتيجة الجمع هو نشر الحرمة بعشر رضعات متواليات.

التحديد بخمس عشرة رضعة في موثقة زياد بن سوفة

إلا أن موثقة زياد بن سوفة قد صرحت بعدم كفاية عشر رضعات وان كانت متواليّة، وهي ما رواه الشيخ (قدّس سرّه) بإسناده عن زياد بن سوفة

(١) الوسائل: ج ١ ص ١٥٨ باب ٩ من ابواب الماء المطلق ح ١، ط المؤسسة واللفظ «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء».

(٢) الوسائل: ج ١ ص ١٣٥ الباب ١، من ابواب الماء المطلق، ط المؤسسة.

(٣) و(٤) الوسائل: ج ٢ ص ٢٧٤ الباب ٢ مما يحرم بالرضاع ح ١ و ١٦، ط

قال: «قلت لابي جعفر عليه السلام: هل للرضاع حد يؤخذ به؟ فقال: لا يحرم الرضاع أقل من يوم وليلة، أو خمس عشرة رضعة متواليات من امرأة واحدة من لبن فحل واحد لم تفصل بينها رضعة امرأة غيرها، فلو ان امرأة ارضعت غلاماً أو جارية عشر رضعات من لبن فحل واحد وارضعتهما امرأة أخرى من فحل آخر عشر رضعات لم يحرم نكاحهما»^(١).

معارضتها لروايات العشر

وهذه الموثقة - كما تراها - قد صرحت أولاً بأن الحد باعتبار العدد خمس عشرة رضعة متوالية، ثم نفت بعد ذلك الحرمة برضاع عشر رضعات، ويعرف من صدرها ان المنفي العشرة المتوالية ايضاً.

فتقع المعارضة بينها وبين مفهوم الروايات السابقة الدالة على كفاية العشرة المتوالية بالتباين، فلا بد من العلاج. وليس في المقام رواية تدل على اعتبار خمس عشرة رضعة إلا هذه الرواية ولولاها لكان القول بكفاية العشرة متعيناً.

ترجيحها بمخالفة العامة

وربما يقال - كما في بعض المؤلفات^(٢) - بترجيح هذه الموثقة لأنها مخالفة للعامة، وليست روايات العشر كذلك، لوجود القول منهم باعتبار العشر.

الخدشة فيه

وفيه (أولاً): ان الترجيح بمخالفة العامة في طول الترجيح بموافقة الكتاب كما تقرر في الاصول، اعني انه لا بد أولاً من ملاحظة ان ايّاً من

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢ مما يحرم بالرضاع ح ١٥٦، ط المؤسسة.

(٢) رسالة الرضاع ص ٥٦ التي اشرنا إليها في تعليقة ص ٨٦.

المتعارضين موافق للكتاب فيرجح على الآخر، فان كانا موافقين للكتاب او لم يكن في الكتاب بيان للحكم الخاص لوحظ عند ذلك المخالف للعامة منهما ورجح على الآخر، وفي المقام روايات العشر موافقة للكتاب^(١) ان كان فيه اطلاق، والافقد قد منافي بعض المباحث^(٢) وجود السنة المطلقة الواردة في مقام البيان وهي في حكم الكتاب، لان المرجح هو موافقة الكتاب او السنة المعتبرة.

و(ثانيا) انه لم يعرف القائل من العامة باعتبار العشر في نشر الحرمة، بل هم ينسبون هذا القول الى الشذوذ ولم يذكروا قائله ومن المحتمل انهم يريدون بذلك الامامية القائلين باعتبار العشر واما جمهور العامة فهم يكتفون بمسمى الرضاع الموجب لافطار الصائم او يعتبرون الرضعة الواحدة. نعم منهم من يعتبر في نشر الحرمة سبع رضعات كما قدمنا عن عائشة وحفصة^(٣). فتحصل انه ليس القول بالعشر قولاً معروفاً قائله من العامة كي تطرح رواياته باعتبار موافقتها لهم، بل القول بان كلتا الطائفتين مخالفتان للعامة غير بعيد.

ترجيحها بموافقة الكتاب

وقد يتوهم — كما في بعض المؤلفات^(٤) ايضا — ان الترجيح مع الموثقة

(١) الآية: ٢٣ من سورة النساء.

(٢) وهو بحث اعتبار وحدة المرضعة في نشر الحرمة.

(٣) المغني لابن قدامة ج ٩ ص ١٩٢ و ١٩٣. والام للشافعي ج ٥ ص ٢٣ وكتاب رحمة الامة على هامش كتاب الميزان ج ٢ ص ١١٠.

(٤) رسالة الرضاع ص ٥٥ — ٥٦ المشار إليها في تعليقه ص ٨٦.

بتوهم موافقتها للكتاب ، لان مفادها يوافق قوله تعالى المتضمن لحل ما وراء ذلك^(١) لانها تقتضي بقاء الحلية الى ان تكمل خمس عشرة رضعة .

الخدشة فيه

ويدفع هذا التوهم انه ليس في الكتاب ما يوافق الموثقة لعدم تعرضه لبيان ما به يتحقق الرضاع المحرم لينظر في الروايات الواردة في التحديد ان ايا منها موافق له ، وايا منها مخالف له ، بل هو مجمل من هذه الناحية ، وانما ورد فيه تحريم النكاح في موضوع الامهات والاخوات الرضاعيات ،^(٢) وشان الاخبار الواردة المتعارضة انما هو بيان موضوع الذي حرمه الكتاب ، فكلتا الطائفتين تفسران هذا الموضوع ، وتتعارضان في تفسيره ، وقوله تعالى المتضمن لحل ما وراء ذلك^(٣) يثبت الحل لما عدا الموضوع المحرم فالقول بان رواية الخمس عشرة توافق الحل المستفاد من الكتاب ليس كما ينبغي ، وان كان في الكتاب اطلاق^(٤) فروايات العشر هي الموافقة للكتاب ، لصدق الرضاع بالعشر ، الا انا قدمنا عدم كون الكتاب في مقام البيان من هذه الجهة .

مناقشة الشيخ الانصاري

ثم ان للشيخ الانصاري (قدس سره) في المقام مناقشة في تقديم روايات العشر على موثقة زياد بالموافقة للكتاب وهي ان صحيحة ابن رئاب وموثقتي ابن زراراة وابن بكير^(٥) لا تدع مجالا لموافقة روايات العشر

(١) سورة النساء الآية : ٢٤ .

(٢) سورة النساء الآية ٢٣ .

(٣) سورة النساء الآية : ٢٤ .

(٤) سورة النساء الآية ٢٣ .

(٥) الوسائل : ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢ مما يحرم بالرضاع ح ٢ و ٤٣ ، ط المؤسسة .

للكتاب، لان النسبة بينها وبين الكتاب نسبة العام والخاص، فتكون مقيدة لاطلاق الكتاب، بناء على جواز تخصيص الكتاب بالخبر الواحد، فلا مرجح لروايات العشر المعارضة بموثقة زياد بن سوقة عليها، لان المرجح لها كان الكتاب، وقد فرضنا ان الصحيحة والموثقتين قد اخرجت العشر مطلقا من الكتاب فيسقط كلا المعارضين، واذا كان مقتضى الصحيحة والموثقتين النافيات للعشر مطلقا هو عدم تحقق النشر بالعشر، يتعين القول بالخمس عشرة لعدم القائل باعتبار الازيد منها او باعتبار عدد بينهما.

ثم اورد على نفسه بان روايات العشر تقيد الصحيحة والموثقتين بما لا يكون عشر رضعات متواليات، فيكون الخارج من الكتاب بعد التقييد العشر غير المتوالية، فتبقى العشر المتوالية مشمولة لاطلاق الكتاب، فيرجح به روايات العشر على معارضتها، وهي موثقة زياد بن سوقة. ثم اجاب بان ذلك مستلزم للدور، لان تقييدها للصحيحة والموثقتين متوقف على ترجيحها - على الموثقة المعارضة لها - بالكتاب، لان المقيد او المخصص المبتلى بالمعارض لا يصلح لتقييد المطلق او تخصيص العام الا بعد زوال معارضه، وترجيحها عليها بالكتاب متوقف على تقييدها للصحيحة والموثقتين، وهذا دور. هذا ما افاده في المقام تضعيفا للقول بالعشر.

الجواب على ما افاده

اقول: ينبغي ان يعد هذا من غرائب كلامه (قدس سره) وذلك لان روايات العشر الدالة على كفاية العشر المتوالية بالمفهوم في نشر الحرمة تعارضها طائفتان من الروايات: احدهما - موثقة زياد بن سوقة، وتعارضها بنحو التباين والنصوصية، لان المفروض دلالتها على عدم كفاية العشر

المتوالية، وثانيتها - صحيحة ابن رثاب والموثقتان، لأنها تدل على عدم كفاية العشر مطلقاً، فتعارضها بالظهور، فتقدم الروايات على الطائفتين في عرض واحد، أما على الموثقة فلترجيحها عليها بموافقة الكتاب، وأما على الصحيحة والموثقتين فلأنها اخص منها، وليس في البين تقديم وتأخير، لأن معارضتها بكلتا الطائفتين في مرتبة واحدة. وبعبارة واضحة: الارضاع باقل من عشر رضعات خارج عن جميع الطوائف الثلاث، فإنها اجمع تدل على عدم كفايتها فتكون خارجة عن اطلاقات الكتاب والسنة، والارضاع بعشر متفرقات ليست مورداً للمعارضة لدلالة الصحيحة والموثقتين، وهكذا روايات العشر على عدم كفايتها بالمنطوق، ودلالة الموثقة على ذلك بالاولوية، اذ هي تدل على عدم كفاية العشر المتوالية، فان الصحيحة والموثقتين تدل على عدم كفايتها بالاطلاق، وكذلك موثقة زياد بالنصوصية، وهاتان الطائفتان في طرف واحد، وفي مقابلتهما روايات العشر الدالة على كفايتها مع التوالي، فتقدم هذه الروايات على موثقة زياد بموافقة الكتاب وعلى الطائفة الاخرى بالاختصاص. هذا تمام الكلام في مناقشة الشيخ والجواب عنها.

مقالة ابن ادریس حول الرواية

ثم ان ابن ادریس (قدس سره) قال في اول كتاب النكاح من السرائر^(١): «المحرم عشر رضعات متوالات في الصحيح من المذهب، وذهب بعض اصحابنا الى خمس عشرة رضعة، معتمداً على خبر واحد ورواية عمار بن موسى الساباطي^(٢) وهو فطحي المذهب مخالف للحق، مع

(١) ص ٢٨٥ - ٢٨٦ الطبع الحجري.

(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢ مما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة.

انا قدمنا ان اخبار الاحاد لا يعمل بها ولو رواها العدل، فالاول مذهب السيد المرتضى وخيرة شيخنا المفيد، والثاني خيرة شيخنا ابي جعفر الطوسي، والاول هو الاظهر الذي تقتضيه اصول المذهب» انتهى.

المناقشة فيها

وقد تعجب منه في بعض المؤلفات^(١) بأنه كيف خفيت على ابن ادريس الروايات الدالة على التحديد بالخمس عشرة حتى ادعى أنه ليس في الباب رواية واحدة، وهي رواية العمار الساباطي وقد ذكر المؤلف المذكور رواياتاً زعم دلالتها على التحديد بالخمس عشرة رضة، وذكر ايضاً أنه لم يجد رواية عمار الساباطي في الوسائل ولا في غيره من كتب الحديث، فكيف انكر ابن ادريس هذه الروايات وادعى رواية لا توجد في كتب الحديث.

دفع المناقشة

اقول: من الغريب ما ذكره هذا المؤلف في المقام، لان رواية عمار الساباطي التي ذكرها ابن ادريس هي رواية زياد بن سوقة وهو — اعني عماراً — ينقل هذه الرواية عن جميل بن صالح عن زياد بن سوقة^(٢) عن الامام عليه السلام وإنما نسب ابن ادريس الرواية لعمار، لبيان السبب في ضعفها، حيث أنه فطحى المذهب، وفي كتب الفقه تنسب الرواية الى زياد بن سوقة لأنه هو الراوي عن الامام عليه السلام مباشرة^(٣) وما يظهر من كلام ابن ادريس — من أنه ليس في المقام ما يدل على اعتبار الخمس عشرة رضة الا هذه

(١) رسالة الرضاع ص ٥٥ وقد اشرنا إليها في تعليقه ص ٨٦.

(٢) و(٣) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢ مما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة.

الرواية، — هو صحيح ايضا، لأن الروايات^(١) التي ذكرها المؤلف المذكور للاستدلال بها على اعتبار العدد المزبور قاصرة عن افادة ذلك، إلا رواية الشيخ الصدوق في المقنع، وهي هكذا: محمد بن علي بن الحسين في المقنع قال: «وسئل الصادق عليه السلام: هل لذلك حد؟ فقال: لا يحرم من الرضاع الارضاع يوم وليلة او خمس عشرة رضعة متواليات لا يفصل بينهما»^(٢) وهي — كما ترى — مرسلة.

ترجيح روايات العشر

وبالجملة: فالمحتمل مما ذكرنا ان الترجيح مع روايات العشر، لأنه — مضافا الى ذهاب جل الاعاظم كالسيد المرتضى، وشيخنا المفيد الى هذا القول، بل نسب الى معظم الاصحاب في الروضة والى عامة المتأخرين في كنز العرفان، ومضافا الى تعاضد روايات العشر وكثرتها، والى ان الاحتياط يقتضي العمل بها، لأن مقتضاها المنع من النكاح بتحقيق العشر، وغاية ما يترتب على ذلك جواز النظر، بالنظر الى ان المرضعة عشرا ام رضاعية، والمرتضعة عشرا اخت رضاعية، وهذا بخلاف ما تقتضيه رواية الخمس عشرة، فإن مقتضاها جواز النكاح ما لم يكمل هذا العدد وان كملت العشر، وهذا خلاف الاحتياط — كما هو واضح — يجب ترجيح روايات العشر، لأنها موافقة لمطلقات السنة الواردة في مقام البيان^(٣) وان لم يرد في

(١) وهي ح ٢ و ٣ و ٤ و ١٨ في الباب المذكور.

(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٩ الباب ٢، مما يحرم بالرضاع ح ١٤، ط المؤسسة.

(٣) وهي صحيحة بريد وابن سنان وحسنه المذكورة في الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٨

الباب ٦ مما يحرم بالرضاع ح ١ و ٤، ط المؤسسة.

الكتاب مطلق في مقام البيان .

الاستشهاد لترجيح رواية خمس عشرة

ثم أنه ربما يستشهد بروايتين على صدور روايات العشر على وجه التقية فلا بد من الاخذ بمعارضها، وهي رواية الخمس عشرة رضعة:

أحدهما - موثقة عبيد بن زرارة، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أنا أهل بيت كبير، فربما كان الفرح والحزن الذي يجتمع فيه الرجال والنساء، فربما استخفت المرأة أن تكشف رأسها عند الرجل الذي بينها وبينه رضاع وربما استخف الرجل أن ينظر إلى ذلك، فما الذي يحرم من الرضاع؟ فقال: ما أنبت اللحم والدم فقلت: وما الذي ينبت اللحم والدم؟ فقال: كان يقال عشر رضعات قلت: فهل تحرم عشر رضعات؟ فقال: دع ذا، وقال: ما يحرم من النسب فهو يحرم من الرضاع»^(١).

بدعوى أنها تدل على عدم النشر بالعشر، لأنه نقل ذلك عن غيره وترك الجواب، وهما من قرائن التقية، فهي تكون قرينة على أن ما يدل على نشر الحرمة بالعشر من الروايات صدرت على وجه التقية لا لبيان الحكم الواقعي. هكذا ذكر صاحب الحقائق وغيره من المتأخرين وقد استفاد منها الشيخ الأنصاري (قدس سره) أن الإمام عليه السلام لم يرتض الاكتفاء بالعشر وإن لم يذكر ما يكفي في نشر الحرمة. ولم يحمل صدورها على وجه التقية.

الجواب عنها

الآ أن التامل فيها يعطي خلاف ما ذكره، وذلك لأن هذه الرواية بنفسها واردة مورد التقية، بقرينة أن الإمام عليه السلام لم يبين فيها ما هو الحد

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٩ الباب ٢، مما يحرم بالرضاع ح ١٨، ط المؤسسة.

المحرم، ولم يجب عن سؤال الراوي عن ذلك، وقد اجمل الجواب وقال: «ما يحرم من النسب فهو يحرم من الرضاع» وهذا ظاهر لا ينبغي الاشكال فيه، واما استفادة ان التحديد بالعشر صادر منهم عليه السلام على وجه التقية فلا، لان التحديد بها وعدم التحديد بها كلاهما خلاف التقية، لان اكثر العامة بنوا على كفاية المسمى، وذهب بعضهم الى اعتبار الرضعة الواحدة، وبعض آخر الى اعتبار خمس رضعات، ولم يزد على هذا العدد الا الشاذ منهم، فذهب الى اعتبار العشر، على ما راجعنا كتب الفقه والتفسير للعامة فليس القول بالعشر من الاقوال المعروفة لديهم كي يتقى منه في تلك الروايات، والتحديد به خلاف التقية، لان مقتضى التحديد عدم كفاية الاقل ولو كان تسع رضعات، مع ان جمهور العامة افتوا بكفاية الاقل، ولم يحدد بالعشر الا الشاذ منهم،^(١) والتحديد بالاكثر خلاف التقية ايضا، وهو ظاهر. واما نسبة القول بالعشر في الرواية الى الغير فهو لا يدل على عدم ارتضائه، اذا كان ذلك في مقام التقية اذ ربما يكون المتكلم قائلًا بشيء الا انه ينسبه الى الغير تقية عمن لا يقول به، وقد عرفت ان نفس هذه الرواية صادرة على وجه التقية، والا لصرح الامام عليه السلام بالحد الواقعي مع تكرار السائل عليه. واما قوله عليه السلام: «دع ذا» فهو امر بترك السؤال عن الحد لا امر بترك القول بالعشر.

ومن تمسك بهذه الرواية لكفاية النشر بالعشر لم يكن مجازفا في دعواه، لانه عليه السلام مع كونه في مقام التقية في ذكر الجواب صريحا ذكر القول بالعشر ناسبا له الى الغير، ثم اصر السائل عليه بان يصرح بالحد الواقعي،

(١) المغني لابن قدامة: ج ٩ ص ٢٩٢-٢٩٣، والام للشافعي: ج ٥ ص ٢٣ و ٢٤ وكتاب رحمة الامة على هامش كتاب الميزان: ج ٢ ص ١١٠.

فامرہ رحمہ اللہ بترك السؤال وطلب التصريح بالجواب، وهذا لو لم يدلّ على كفاية العشر في نشر الحرمة يشعر بذلك، فلا تعجب من هذا المستدلّ. كذا في بعض المؤلفات.

الرواية الثانية - صحيحة صفوان بن يحيى، قال: سألت ابا الحسن رحمہ اللہ عن الرضاع ما يحرم منه؟ فقال: سأل رجل ابي عنه فقال: واحدة ليس بها بأس وثنان... حتى بلغ خمس رضعات، قلت: متواليات او مصّة بعد مصّة؟ فقال: هكذا قال له، وسأله آخر عنه فأنتهى به الى تسع، وقال: ما اكثر ما اسال عن الرضاع... الحديث^(١) وفي الوافي^(٢) «الى سبع» الاّ أنّه في بقية الكتب وهي اصح - ورد الضبط بالتسع.

الجواب عنها

وقد ظهر الجواب عن الاستشهاد بهذه الرواية بما ذكرنا، اما ان اصل هذه الرواية واردة مورد التقيّة فظاهر، فأنّه رحمہ اللہ لم يجب السائل عن الحد الواقعي مع كثرة تكراره عليه والحاجة في طلب معرفته، كما يظهر من تنمة الحديث. واما استفادة ان التحديد بالعشر الوارد منهم رحمہم اللہ في بقية الروايات صادر على وجه التقيّة فلا، لأنّه لا اشعار فيها بذلك، بل اشعارها بعكس المطلوب اولى، لأنّه لم يرد فيها التحديد بالعشر اصلا، بل حكى رحمہ اللہ التحديد بالخمس عن ابيه رحمہ اللہ وهو من الاقوال المشهورة عند العامة^(٣)

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨١ الباب ٢، مما يحرم بالرضاع ح ٢٤، ط المؤسسة.

(٢) الباب ٣٧ صفة لبن الفحل من كتاب النكاح.

(٣) المغني: لابن قدامة: ج ٩ ص ١٩٢ و ١٩٣ والام للشافعي ج ٥ ص ٢٣ و ٢٤. وكتاب رحمة الامة على هامش كتاب الميزان ج ٢ ص ١١٠.

فاستشعار كفاية العشر منها بضميمة عدم كفاية الاقل - كما عن السيد
الداماد (قدس سره) - غير بعيد .

استدلال بعض العامة للتحديد بالعشر والتخديش فيه

ثم ان من الغريب ما صدر عن بعض العامة من الاستدلال للتحديد
بالعشر برواية رووها عن عائشة انها قالت : (كان في القرآن ان ما يحرم من
الرضاع عشر رضعات ثم نسخ ونزل ان ما يحرم خمس رضعات) ومن هنا
ذهب الى كل منهما طائفة^(١) فانه بعد الاعتراف بنسخ التحديد بالعشر ونزول
التحديد بالخمس ، كيف يسوغ الافتاء بان الحد هو العشر ، استنادا الى
القرآن المنسوخ . وقد اعتذر القرطبي - لمن استند الى ذلك في التحديد
بالعشر - بان من المحتمل عدم وصول ذيل الرواية اليه^(٢) .

والمتحصل من ذلك ان مدرك التحديد بالعشر عندهم الرواية المذكورة
عن عائشة مع الاعتراف بانها تتضمن نسخ هذا التحديد من القرآن ، هذا .
وبما ذكرناه الى هنا - من الكلام في التحديد بالعدد وانه العشر او
الخمس عشرة - يظهر ان مقتضى القواعد المقررة والصناعة العلمية هو
ترجيح روايات العشر على معارضها ، لموافقتها للكتاب^(٣) لو كان فيه اطلاق
في مقام البيان ، والافتكفي في ذلك اطلاقات السنة^(٤) مضافاً الى التأييد

(١) المغني لابن قدامة : ج ٩ ص ١٩٢ و ١٩٣ والام للشافعي : ج ٥ ص ٢٣ و ص ٢٦ -
الطبعة الثانية سنة ١٣٩٣ هـ كتاب رحمة الامة على هامش كتاب الميزان : ج ٢
ص ١١٠ ، وكتاب الفقه على المذاهب الاربعة ج ٤ ص ٢٥٧ ، ط عام ١٩٦٩ م .

(٢) ج ٥ ص ١١٠ .

(٣) سورة النساء الآية : ٢٣ .

(٤) الوسائل : ج ٢٠ ص ٣٨٨ الباب ٦ ، مما يحرم بالرضاع ح ١ و ٤ ، ط المؤسسة .

بذهاب مشهور القدماء ومحققي المتأخرين إلى ذلك، مضافاً إلى كثرة روايات العشر، وانحصار التحديد بالخمس عشرة في رواية زياد بن سوقة^(١) ومضافاً إلى موافقة روايات العشر للاحتياط، كما ذكرنا سابقاً.

التعارض بين التحديد بالعشر والتحديد بالزمان .

(ملحوظة): ثم أنه لو اخترنا التحديد بالخمس عشرة لم يعارضه التحديد برضاع يوم وليلة، لأن كلا التحديدين قد ورد في موثقة زياد بن سوقة^(٢) مع العطف بينهما بكلمة (أو) مما يظهر منه كفاية كل من التحديدين على سبيل منع الخلو، فيكون المحرم بمقتضى هذه الرواية الرضاع أما بالعدد الخاص أو بالزمان الخاص .

وأما إذا اخترنا التحديد بالعشر، استناداً إلى تلك الروايات المتضمنة للتحديد بها^(٣) ورجحناها على موثقة زياد بن سوقة من ناحية العدد، فلا موجب لطرح الموثقة رأساً، وعدم العمل بغير ذلك مما اشتملت عليه، فتتحقق المعارضة بين تلك الروايات وبين الموثقة من ناحية التحديد بالزمان بالعموم من وجه، لأن الرضاع عشراً قد يتحقق في أقل من يوم وليلة، وقد يكون الرضاع يوماً وليلة بأقل من عشر رضعات، وقد يتحدان، فتقع المعارضة بينهما في موردين أحدهما - الرضاع يوماً وليلة بأقل من العشر، فإن مقتضى الموثقة تحقق الحرمة ومقتضى روايات العشر عدمها . ثانيهما الرضاع عشراً في أقل من يوم وليلة فإن مقتضى روايات العشر الحرمة، ومقتضى الموثقة عدمها .

(١) و(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢، مما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة .

(٣) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢، مما يحرم بالرضاع، ط المؤسسة .

علاج التعارض

وعلاج هذا التعارض إنما هو بالجمع العرفي بين الروايتين المشتملتين على التحديد المذكورين، بحمل كل منهما على كفاية الحد الذي تضمنته في نشر الحرمة إذا تحقق قبل الحد الآخر، فتكون النتيجة هو أن الحد أحدهما على سبيل منع الخلو، ويكون التصرف في كل منهما برفع اليد عن ظهوره في التعيين وحمله على التخيير، بقرينه الآخر، والا لكان ذكر الآخر لغواً، وهو مستحيل على الحكيم، هذا.

مع أن الصناعة في خصوص المقام تقتضي الحمل على ما ذكرنا، وذلك لموافقة كل منهما للكتاب أو السنة، في مورد المعارضة مع الآخر، فيكون الترجيح معه، بيان ذلك، أن أخبار التحديد بالعشر^(١) يعارضها التحديد بالزمان^(٢) فيما لو تحقق الرضاع بالعدد المذكور قبل تحقق الزمان المذكور، فإن مقتضى التحديد بالعدد الخاص تحقق الحرمة، ومقتضى التحديد بالزمان الخاص عدم الحرمة، ومع التعارض يكون الترجيح مع روايات التحديد بالعدد الخاص لموافقتها لمطلقات الكتاب^(٣) لو تمت، والآن فتكون موافقة لمطلقات السنة^(٤) ورواية التحديد بالزمان الخاص يعارضها التحديد بالعدد الخاص، فيما إذا تحقق الرضاع في الزمان الخاص قبل كمال العدد، كما إذا ارتضع الطفل في اليوم والليلة تسع رضعات أو أقل، فإن

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢، مما يحرم بالرضاع، ط المؤسسة.

(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢، مما يحرم بالرضاع، ط المؤسسة.

(٣) سورة النساء الآية: ٢٣.

(٤) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٨ الباب ٦، مما يحرم بالرضاع ح ١ و ٤، ط المؤسسة.

مقتضى التحديد بالزمان المذكور تحقق الحرمة، ومقتضى التحديد بالعدد الخاص عدمها، والترجيح حيثئذ مع رواية التحديد بالزمان، لموافقتها لمطلقات الكتاب^(١) أو السنة^(٢).

هذا كله في التعارض بين روايات العشر^(٣) وموثقة زياد بن سودة^(٤) من حيث التحديد بالزمان الخاص، وقد قدمنا ان النتيجة هي الاكتفاء باحد الحدين بمقتضى القاعدة، هذا.

ويعتبر في الارضاع بالعدد امران: اكمال الرضعة، وتوالي الرضعات، واما وحدة الرضعة، واتحاد الفحل، فقد تقدم الكلام فيهما في شروط اللبن فنقول:

١- اكمال الرضعة

الشَّرْطُ الأوَّل - اكمال الرضعة سواء أقلنا ان المحرم عشر رضعات ام قلنا انه خمس عشرة رضعة، فإنه يجب ان تكون كل رضعة كاملة بحيث يشبع الصبي وينصرف عن الثدي بنفسه، والمرجع في ذلك هو العرف، لأنه المحكَّم في تشخيص المفاهيم العرفية. ولا يعتبر في وحدة الرضعة وكمالها اتصال التقام الثدي ومص اللبن، فلا يضر بذلك اخراج الطفل الثدي من فمه في الاثناء للسعال او التنفس ونحو ذلك لو رجع اليه والتقمه ثانيا. نعم لو اخرجه من فمه او اخرجته المرضعة من فمه قبل كمال الرضعة، ولم يعد اليه الا بعد مدة لم يحسب المجموع رضعة واحدة، ولا يعد ذلك في العدد

(١) سورة النساء الآية: ٢٣.

(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٨ الباب ٦، مما يحرم بالرضاع ح ١ و ٤، ط المؤسسة.

(٣) و(٤) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢، مما يحرم بالرضاع، ط المؤسسة.

المعتبر .

والدليل على هذا الشرط ظهور لفظ «الرضعة» الوارد في أخبار الباب في الرضعة الكاملة، وهو المعتمد .

وتؤيده روايات : أحداها - رواية فضيل المتقدمة^(١) حيث قال عليه السلام : «ثم يرضع عشر رضعات يروي الصبي وينام» والمراد أنه يشبع باللبن وينام، ولا يخفى أنه لا خصوصية للنوم وإنما هو كناية عن الاكتفاء بالغذاء . ولكن تقدم ضعف سندها .

الثانية - مرسلة ابن أبي عمير، قال عليه السلام : «الرضاع الذي ينبت اللحم والدم هو الذي يرضع حتى يتضلع ويمتلئ وينتهي نفسه»^(٢) وقد عمل الأصحاب بمراسيل ابن أبي عمير وجعلوها كالصحاح، إلا أنه لم تثبت حجيتها عندنا كما ذكرنا سابقا . وهذه الرواية مطلقة من حيث التحديد بالعدد، ولا بد من تقييدها بما دل على اعتباره .

الثالثة - رواية ابن أبي يعفور قال : «سأله عما يحرم من الرضاع، قال : إذا رضع حتى يمتلئ بطنه فإن ذلك ينبت اللحم والدم، وذلك الذي يحرم»^(٣) وهذه كسابقتهما في الدلالة والضعف .

٢- توالي الرضعات

الشرط الثاني من شرطي الرضاع المحرم بالعدد - توالي الرضعات^(٤) .

(١) الوسائل : ج ٢٠ ص ٣٧٧ الباب ٢، مما يحرم بالرضاع ح ١١، ط المؤسسة وتقدمت ص ١٠٢ .

(٢) الوسائل : ج ٢٠ ص ٢٨٣ الباب ٤، مما يحرم بالرضاع ح ٢، ط المؤسسة .

(٣) الوسائل : ج ٢٠ ص ٢٨٣ الباب ٤، مما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة .

(٤) لا يخفى : أن اعتبار توالي الرضعات إنما يصح على القول باعتبار العدد في

ولا اشكال في اعتباره سواء اقلنا ان الحد العددي المحرم خمس عشرة رضعة ام قلنا انه عشر رضعات، اذ على الاول قد صرح به في الموثقة الناطقة بهذا العدد، حيث قال عليه السلام : (او خمس عشرة رضعة متواليات ...) ^(١) وعلى الثاني يدل عليه مفهوم الروايات النافية لتأثير العشر المتفرقة ^(٢) فان مفهومها ثبوت الحرمة اذا كانت العشر غير متفرقة.

وظاهر التوالي وعدم التفرق هو الاتصال وعدم الفصل بغذاء آخر.
الا ان ظاهر الموثقة هو ان التوالي يتحقق بعدم ارضاع امرأة اخرى ولو رضعة واحدة، حيث قال عليه السلام بعد قوله : «متواليات» : «من امرأة واحدة من لبن فحل واحد لم يفصل بينها رضعة امرأة غيرها» ^(٣) فان ظاهر قوله : «من امرأة واحدة» انه تفسير لقوله : «متواليات» فارضاع امرأة اخرى بين الرضعات يمنع من نشر الحرمة، لفقد الشرط وهو التوالي. هذا مضافا الى اعتبار وحدة المرضعة في نشر التحريم.

الرضعات، واما على القول بكفاية مطلق الرضاع ولو قطرة من اللبن — كما عليه المالكية والحنفية — على ما عرفت في نقل الاقوال ص ٩٣ — ٩٤ فلا مجال لاعتبار هذا الشرط — كما هو واضح —.

واما على القول باعتبار العدد فيعتبر التوالي على النحو المقرر في المتن، ولكن حكى الشيخ (قدس سره) في الخلاف (ج ٢ في كتاب الرضاع ص ٣٢١ م ٧) عن الشافعي انه قال : «المرجع في الرضعة الى العادة فما يسمى في العرف رضعة اعتبر، وما لم يسم لم يعتبر، ولم يعتبر المصّات، كما قلناه، ولم يعتبر ان لا يدخل بينهما رضاع اجنبية، بل لا فرق ان يدخل بينهما ذلك أولا يدخل». وكلامه هذا دال على عدم اعتبار التوالي.

(١) الوسائل : ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢، مما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة.

(٢) و(٣) الوسائل : ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢، مما يحرم بالرضاع ح ٩٥ و٩٦ و٩٧ — ١٠١،

ط المؤسسة.

ولا يخفى أن الرضعة المتخللة المضرة بصدق التوالي هي الرضعة الكاملة، كما استظهرناه من لفظها في الشرط الأول، فلا يضر الارتضاع بقليل من اللبن من امرأة أخرى في الاثناء في نشر الحرمة كما لا يضر شرب الماء أو الدواء.

ومقتضى إطلاق الموثقة - بناء على ما استظهرناه منها من تفسير التوالي - هو عدم مانعية التغذية بالماكول والمشروب في الاثناء من صدق التوالي ايضاً.

هذا كله على تقدير ترجيح الموثقة على روايات العشر، واختيار أن العدد المحرم هو خمس عشرة رضعة متوالية.

الآن قد رجحنا روايات العشر على الموثقة كما عرفت، وحينئذ فيكون المعتبر في العشر رضعات بمقتضى مفهوم تلك الروايات هو عدم التفرق، لأنه عليه السلام قال فيها: «إذا كان العشر متفرقات فلا بأس»^(١) ومفهوم الشرط هو أنه إذا كانت العشر غير متفرقات نشرت الحرمة، وحينئذ فلا بد من الرجوع إلى العرف في تشخيص مفهوم «عدم التفرق» لعدم تفسيره في الروايات، والعرف يرى أن التغذية بالماكول والمشروب في الاثناء - كارضاع امرأة أخرى - مانع من صدق عدم التفرق فيتحقق التفرق في نظره باحد امرين: ارضاع امرأة أخرى والتغذي بالماكول والمشروب في الاثناء، فنشر الحرمة يتوقف على عدم كلا الامرين.

وبما ذكرنا يتضح أن المعتبر في نشر الحرمة على القول بأن الحد المحرم

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٢٧٤ الباب ٢، مما يحرم بالرضاع ح ٩٥، ط المؤسسة.

خمس عشرة رضعة هو عدم ارضاع امرأة اخرى فقط ، وعلى القول بأنه عشر رضعات هو عدم ارضاع امرأة اخرى ، وعدم التغذي بالماكول والمشروب في الاثناء معا .

وعلى تقدير التنزل عما استظهرناه من تفسير التوالي بعدم ارضاع امرأة اخرى في الموثقة^(١) واستظهار المعنى العرفي لعدم التفرق في روايات العشر ، وحصول الشك في بعض الموارد في تحقق التوالي او عدم التفرق شرعا او عرفا ، فالمرجع اطلاقات التحريم^(٢) لان الشك حيث في مفهوم المخصص من ناحية السعة والضيق ، فيؤخذ بالقدر المتيقن من المخصص ، ويرجع في الباقي الى عموم العام ، والخارج من عمومات نشر التحريم بالرضاع^(٣) هو غير المتوالي ، او ما كان متفرقا ، فما علم انه متوال او غير متفرق بحكم الشرع ، او بنظر العرف حكم فيه بنشر الحرمة ، وما علم انه من غيره حكم فيه بعدم النشر وما شك فيه انه من اي القسمين فهو من الشبهة الحكمية المفهومية ، فيحكم فيه بالنشر ، لانه شك في التخصيص الزائد ، نظير الشك في سعة مفهوم الفاسق وضيقه بالنسبة الى عموم : « اكرم النحوي » و « لا تكرم النحوي الفاسق » حيث يرجع في النحوي المشكوك الفسق بالشبهة المفهومية الى عموم « اكرم النحوي » . نعم اذا كانت الشبهة مصداقية كالشك في ان عدد الرضعات مفصول برضعة امرأة اخرى ، فالمرجع هو الاصول العملية ، كما في الشك في ان المتحقق في الخارج عشر رضعات او تسع رضعات .

(١) الوسائل : ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢ ، مما يحرم بالرضاع ح ١ ، ط المؤسسة .

(٢) و (٣) الوسائل : ج ٢٠ ص ٣٨٨ الباب ٦ ، مما يحرم بالرضاع ح ١ و ٤ ، ط المؤسسة .

ثم ان الموثقة^(١) كما تدلّ على نشر الحرمة بخمس عشرة رضة متواليات، كذلك تدلّ على عدم النشر باقل من هذا العدد ولو مع التوالي، لانها في مقام التحديد، فان الامام عليه السلام هو الذي حدد الرضاع المحرم بذلك او برضاع يوم وليلة، فلو ان طفلا ارتضع أربع عشرة رضة متوالية لما نشرت الحرمة، فهذه الموثقة كما تتضمن القضية الايجابية كذلك تتضمن القضية السلبية بالمفهوم، مضافا الى التصريح في ذيلها بان العشر لا تنشر الحرمة^(٢) واما روايات العشر^(٣) فليست كذلك، لان التحديد لم يقع في كلام الامام عليه السلام ابتداء، وانما سأل عن حكم عشر رضعات، فقال: عليه السلام : «اذا كنّ متفرقات فلا بأس»^(٤) بعد ان سأل عن حكم الرضعتين والثلاث الى ان بلغ العشر، فالروايات المذكورة لا تتضمن حكم ارضاع احد عشرة رضة مع التفرق اولا معه الى اكثر من ذلك. نعم تدلّ على عدم النشر باقل من العشر، وحينئذ فيشكل الامر في ارضاع احد عشرة رضة او اثني عشرة رضة مثلا وان كانت متفرقة، لان مقتضى اطلاق الكتاب^(٥) والسنة^(٦) نشر الحرمة بها، ولا يمكن الخروج عنها الا باحد امرين: اما القطع بعدم نشر الحرمة بها اذا كانت متفرقة، وهذا لا يتم في جميع الصور، لان جملة من علمائنا ذهبوا الى نشر الحرمة بخمس عشرة رضة ولو مع التفرق بالغذاء، حيث اعتبروا عدم الفصل بارضاع امرأة اخرى فقط، واما بمفهوم موثقة زياد

(١) و(٢) و(٣) و(٤) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢، مما يحرم بالرضاع ح ١، ٩٥،

ط المؤسسة.

(٥) سورة النساء الآية: ٢٣.

(٦) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٨٨ الباب ٦، مما يحرم بالرضاع ح ١ و٤، ط المؤسسة.

بن سوقة^(١) لأن مفهومها عدم نشر الحرمة باقل من خمس عشرة رضعة، وتعارضها روايات العشر^(٢) في خصوص الارضاع بالعشر مع عدم التفرق، ولا بد من تقييد ذلك المفهوم بمفهوم هذه الروايات، لأن النسبة بينهما نسبة الاطلاق والتقييد، وبذلك ترتفع المعارضة من البين.

بيان ذلك : ان منطوق موثقة زياد بن سوقة نشر الحرمة بخمس عشرة رضعة مع التوالي بالمعنى الذي فسر به في نفس الرواية، وهو عدم الفصل بارضاع امرأة اخرى، ولا يضر التغذي بالماكول والمشروب في الاثناء كما ذكرنا، ومفهوم روايات العشر نشر الحرمة بالعشر مع عدم التفرق، وقد عرفت ان عدم التفرق مفهوم عرفي لا يتحقق ظاهرا الا بعدم كلا الامرين، ولا منافاة بين الحدين اصلا، لأنه لا مانع من ان تكون خمس عشرة رضعة مع التوالي بالمعنى المفسر به في الموثقة حدا محرما، وان تكون عشر رضعات مع عدم التفرق بالمفهوم العرفي حدا آخر لنشر الحرمة. هذا من جهة ملاحظة موضوع الحرمة وما يوجب نشرها في الموثقة وروايات العشر. واما بالنظر الى القضية السلبية وما لا يوجب نشر الحرمة، فالموثقة^(٣) تنفي نشر الحرمة بالاقل من خمس عشرة رضعة ولو مع التوالي او عدم التفرق، لأنها في مقام التحديد، فتتفي نشر الحرمة عن جميع الاعداد التي تكون اقل من خمس عشرة رضعة ولو مع عدم التفرق، وروايات العشر ليس فيها جهة سلب بالنسبة الى الزائد عن العشر رضعات اذا كان مع التفرق، فتتحقق

(١) و(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢، مما يحرم بالرضاع ح ١، ٥، ٩

ط المؤسسة.

(٣) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢، مما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة.

المعارضة بين الجهة السلبية لموثقة زياد بن سوقة والجهة الايجابية لروايات العشر فان الموثقة تدلّ على عدم نشر الحرمة بالاقل من خمس عشرة رضعة مطلقا وروايات العشر تدلّ على نشر الحرمة بها مع عدم التفرق، وحيث ان النسبة بينهما نسبة الاطلاق والتقييد يقيد مفهوم الموثقة بروايات العشر لانها اخص، وبذلك ترتفع المعارضة.

نشر الحرمة باحد أمور أربعة

وبما ذكرنا يصح لنا ان نقول: ان الحدود الموجبة لنشر الحرمة بالرضاع اربعة، خلافا لما عليه المشهور من انها ثلاثة: التحديد بخمس عشرة رضعة مع التوالي، وهو عدم الفصل بارضاع امرأة اخرى والتحديد بعشر رضعات فصاعدا الى خمس عشرة رضعة مع عدم التفرق، وهو عدم الفصل بارضاع امرأة اخرى وعدم الفصل بالغذاء غير اللبن، والتحديد باليوم والليلة، والتحديد بالاثر وهو نبات اللحم واشتداد العظم.

التحديد بالزمان - اليوم والليلة

والكلام الآن في التحديد بالزمان^(١)، فنقول:

ما يحدد الرضاع المحرم من ناحية الزمان ليس الا موثقة زياد بن سوقة، حيث قال عليه السلام فيها: «لا يحرم الرضاع اقل من يوم وليلة او خمس عشرة رضعة متواليات... الحديث»^(٢) وقد تقدم ان عدم العمل بهذه الموثقة في

(١) لم نعثر في كتب العامة على قائل بالتحديد بالزمان (يوم وليلة) ولم ينقل الشيخ الطوسي (قدس سرّه) أيضا منهم قولاً في ذلك، راجع كتاب الخلاف (ج ٢ ص ٣١٩ كتاب الرضاع م ٣).

(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢، ما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة.

التحديد العددي — لتقديم روايات العشر رضعات عليها — لا يوجب طرحها رأسا، وعدم العمل بغير ذلك مما اشتملت عليه، وكم له من نظير في الفقه، فلا مانع من الاستناد اليها في التحديد الزماني الوارد فيها، بعد عدم العمل بها في التحديد العددي الوارد فيها لتقديم معارضتها عليها من ناحية العدد. نعم بين التحديد بالعشر رضعات والتحديد باليوم واللييلة نسبة العموم من وجه، وقد تقدم ان مقتضى الجمع العرفي بينهما — وبعد ورودهما في دليلين — هو التصرف في ظهور كل منهما في التعيين، وحمله على التأخير، فتكون النتيجة هو كفاية كل منهما على سبيل منع الخلو.

واما مرسلة الصدوق في المقنع المتضمنة للتحديد باليوم واللييلة ايضا،^(١) فلا يمكن الاستناد اليها في الحد المذكور، لارسالها مضافا الى احتمال ان الصدوق (قدس سره) ينظر في قوله: «وسئل الصادق عليه السلام» الى موثقة زياد بن سوفة، فلم يحرز في المقام وجود رواية غير الموثقة، فالمدرك لتحديد الرضاع المحرم من حيث الزمان باليوم واللييلة هي موثقة زياد بن سوفة.

كفاية التلفيق

ولا ينبغي التامل والاشكال في كفاية التلفيق في المقام لندرة الارضاع من اوّل النهار الى آخر الليل، او من اوّل الليل الى آخر النهار، بل الغالب هو الشروع فيه في اثناء النهار او اثناء الليل، فلا ينبغي الاشكال في كفاية الارضاع من زوال يوم الى زوال يوم آخر مثلا في التحريم، لانّ الحد حسبما يفهم من الدليل هو الارضاع في هذا المقدار من الزمان، وهو اربع وعشرون ساعة، من دون خصوصية للتقديم والتأخير في هذا الزمان المحدد

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢، مما يحرم بالرضاع ح ١٤، ط المؤسسة.

به الرضاع، لقيام القرينة في خصوص المقام على عدم اعتبار ذلك .

شروط التحديد بالزمان

١- التغذي المتعارف

ثم ان ظاهر الموثقة^(١) هو الارضاع في اليوم واللييلة كلما احتاج اليه الطفل بحسب حاله الشخصي عادة، فلو احتاج الطفل بحسب مزاجه الى عشر رضعات في اليوم واللييلة ولم ترضعه الا تسعا مثلاً لم تكف في نشر الحرمة لان المقصود - على ما يظهر من الموثقة - هو ان يكون غذاؤه في الزمان المذكور من لبن المرأة المعينة ولم يتحقق، وكذا لو مرض الطفل مرضاً لم يتمكن معه من الرضاع في اليوم واللييلة الا مرة او مرتين - مثلاً - واغمي عليه في ما بقي من الزمان المذكور، لم يكف ذلك الرضاع في نشر الحرمة، لانه خارج عن المتعارف في الارضاع يوماً ولييلة، ولا يصدق الارضاع في الزمان المذكور لما تقدم من ان المراد بمقتضى ظهور الموثقة^(٢) هو ان يتغذى الطفل بلبن المرأة المعينة يوماً ولييلة، ولم يتحقق ذلك في الفرض المذكور. نعم لو نقص رضاعه بقليل كالمرة والميتين لم يمنع ذلك من نشر الحرمة، كما انه لو زاد كان نشر الحرمة متوقفاً عليه، فلو كان الطفل كثير الرضاع يرتضع في اليوم واللييلة عشرين رضعة - مثلاً - فأنما ينشر الحرمة رضاعه بهذا المقدار، ولا يؤثر الاقل من ذلك في النشر، وان كان نوع الاطفال يرتضع باقل من هذا المقدار.

٢- عدم التغذي بشيء آخر

ثم ان الظاهر من الموثقة ايضاً عدم تغذي الطفل بشيء آخر غير اللبن،

(١) و(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢، مما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة.

سواء كان معتاداً له — كما يتعارف ذلك في الاطفال الذين تقرب اعمارهم من سنتين — ام لا ، فلو تغذى الطفل اثناء النهار بغذاء غير لبن المرضعة ولو مرة واحدة سقط الارضاع عن التأثير في نشر الحرمة . نعم لا يضر بذلك شرب الماء في الاثناء خصوصاً في البلاد الحارة التي لا يستغني الطفل فيها عن شرب الماء ، وكذا شرب الدواء ، لأن ذلك كله خارج عن عنوان التغذية الذي هو الملاك في نشر الحرمة نعم لا يعبأ بحصول تغذ قليل بشرب دواء مثلاً ، كما قد يتفق ، لعدم اضراره بصدق التغذية باللبن في اليوم والليلة . وبالجمله : عنوان التغذية باللبن في الزمان المذكور مفهوم عرفي فيكون العرف هو المرجع في تشخيصه .

التحديد بخمسة عشر يوماً ، والجواب عنه

تمة : ورد في بعض الروايات التحديد بخمسة عشر يوماً ولياليهن ، كمرسلة الصدوق ، قال : «وروي : لا يحرم من الرضاع الارضاع خمسة عشر يوماً ولياليهن ليس بينهن رضاع»^(١) وقد يتوهم معارضتها لما سبق ، ويندفع بان هذه الرواية ضعيفة السند ، ونحوها التحديد بثلاثة ايام كما في الفقه الرضوي^(٢) وفي بعضها التحديد بستين كرواية زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : «سألته عن الرضاع؟ فقال : لا يحرم من الرضاع الا ما ارتضعا من ثدي واحد حولين كاملين»^(٣) وقد حمل قوله : «حولين كاملين» على الظرفية اي اذا لم يكن الرضاع بعد تجاوز سنهما الحولين بل كان في اثناء

(١) الوسائل : ج ٢٠ ص ٣٧٩ الباب ٢ ، من ما يحرم بالرضاع ح ١٥ ، ط المؤسسة .

(٢) مستدرک الوسائل : ج ١٤ ص ٣٦٦ الباب ٢ ، من ما يحرم بالرضاع ح ٢ ، ط المؤسسة .

(٣) الوسائل : ج ٢٠ ص ٣٨٦ الباب ٥ ، من ما يحرم بالرضاع ح ٨ ، ط المؤسسة .

الحولين . فان تم والا فلا بدّ من طرحها لشذوذها . وفي بعضها التحديد بسنة كرواية العلاء بن رزين عن ابي عبد الله عليه السلام قال : «سألت عن الرضاع ، قال : لا يحرم من الرضاع الا ما ارتضع من ثدي واحد سنة»^(١) وهذه الرواية كسابقتها في صحة السند ، الاّ انها تقول بالظرفيّة او بمعنى آخر ، وان لم تقبل التأويل فلا بدّ من طرحها للشذوذ كما في سابقتها وعلى تقدير معارضتها الروايات السابقة فالترجيح لتلك الروايات ، لموافقتها لاطلاقات الكتاب والسنة هذا تمام الكلام في التحديد بالزمان .

(التحديد بالاثّر)^(٢)

الروايات الواردة في التحديد بالاثّر بين صحيحة وموثقة وحسنة^(٣)

(١) الوسائل : ج ٢٠ ص ٢٧٨ الباب ٢ ، من ما يحرم بالرضاع ح ١٣ ، ط المؤسسة .
(٢) لم نجد في كتب العامة القول بنشر الحرمة بالاثّر (انبات اللحم وشد العظم) فانهم بين من يقول بكفاية مطلق الرضعة ولو بالقطرة من اللبن — كالحنفية والمالكية كما عرفت في التعليقة السابقة ص ١٠٠ اذا لا مجال حيث لا يلتزم بالاثّر المذكور — كما هو واضح — الا بالدقة العقلية التي لا اثر لها في الخطابات العرفية وبين من يقول باعتبار العدد (خمس رضعات) كالشافعية والحنابلة — من دون اعتبار امر آخر وراء ذلك نعم جاء في كتاب فقه السنة (ج ٢ ص ٧٧) تعليلاً لكفاية وجور اللبن في فم الصبي او سعوظه في أذنه ، فينشر بهما الحرمة ، كما ينشر بشربه اللبن من الثدي : بانه يحصل به ما يحصل بالارضاع من إنبات اللحم وإنشاز العظم فيساويه في التحريم ، وروى (في ص ٧٨) عن ابي داود مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وآله «لا رضاع الاّ ما أنشز»^(١) العظم ، وأنبت اللحم إلاّ أنّه مع ذلك لم يجعلوا اشتداد العظم وانبات اللحم سبباً مستقلاً لنشر الحرمة ، ولعله لرفع الحديث المذكور من دون سند صحيح عندهم ، فلاحظ .

(٣) الوسائل : ج ٢٠ ص ٢٧٤ الباب ٢ وص ٢٨٢ الباب ٣ ، من ما يحرم بالرضاع ، ط المؤسسة .

(١) أنشز : قوى وشدّ ، وفي المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي (ج ٢ ص ٢٦٥) مادة «رضع» عن ابي داود عنه صلى الله عليه وآله ما لفظه «لا رضاع الاّ ما شدّ العظم وأنبت اللحم» .

وهي على طائفتين: احدهما تحدد بانبات اللحم وشـد العظم، والاخرى بانبات اللحم والدم.

والكلام في هذا التحديد يقع في امور:

هل يعتبر اجتماع الامرين

الاول: هل يعتبر اجتماع كلا الامرين او يكفي احدهما؟ فنقول: ان كانت هذه الامور اعني: انبات اللحم والدم وشـد العظم متلازمة ثبوتا — كما ليس ذلك بالبعيد، لان الغذاء يكون بدلا عما يتحلل من جميع اجزاء البدن، وان كان تأثيره في بعض كالعظم اخفى من تأثيره في البعض الآخر — فلا بحث، وان لم يكن الامر كذلك فقد يقال: ان مقتضى الجمع بين الروايات هو اعتبار اجتماعهما لتقييد اطلاق كل منهما بالآخر. ويندفع بما ذكرنا سابقا من ان مقتضى الجمع العرفي في امثال هذه الموارد هو الحمل على كفاية كل من الحدين، لان مقتضى اطلاق مفهوم كل منهما عدم كفاية الاخر بدلا عنه، فيقيد هذا الاطلاق بمنطوق الآخر، كما ذكروا ذلك في تحديد حد الترخص، حيث ورد في بعض الروايات التحديد بما اذا خفي الجدران، وفي بعضها الآخر بما اذا خفى الاذان^(١) وقد جمعوا بينهما بكفاية كل منهما في وجوب قصر الصلاة على المسافر. فتكون النتيجة في المقام الاكتفاء بكل منهما في نشر الحرمة: اما انبات اللحم وشـد العظم، واما انبات اللحم والدم.

ثم ان مقتضى النصوص التي اشرنا اليها^(٢) اعتبار كلا الامرين: (انبات

(١) الوسائل: ج ٨ ص ٤٧١ الباب ٦، من صلاة المسافر، ط المؤسسة.

(٢) الوسائل: ج ٢٠ الباب ٢ و ٣، من ما يحرم بالرضاع، ط المؤسسة.

اللحم وشد العظم) الذي هو احد التقديرين المتقدمين، على ما هو المعروف بينهم.

الآن قد يتوهم كفاية كل منهما استنادا الى صحيحة علي بن رثاب المتقدمة^(١) حيث فصل فيها بين الامرين بواو العاطفة ولفظة «لا» الظاهرة في استقلال كل من الامرين في التأثير، فإنه قال عليه السلام فيها في جواب السؤال عن تحريم عشر رضعات: «لا، لأنه لا ينبت اللحم ولا يشد العظم عشر رضعات»^(٢).

ويندفع بأنه لا شهادة في ذلك على استقلال كل منهما في التأثير، وذلك لان المركب كما يتتفي بانتفاء احد جزئيه كذلك يتتفي بانتفاء كلا جزئيه، فاذا انتفي احد الجزئين استند انتفاء المركب الى انتفاء ذلك الجزء، كما انه اذا انتفي كلا الجزئين استند انتفاؤه الى انتفاء كليهما، وذلك يتبع واقع الامر من حيث انتفاء كلا الجزئين او احدهما، فاذا فرضنا ان نشر الحرمة يتوقف على كلا الامرين: (شد العظم وانبات اللحم) وفرضنا ان عشر رضعات لا تؤثر في شيء منهما، استند انتفاؤه الى عدمهما بلا عناية اصلاً، مثلاً: لو ترك شخص الركوع في صلاته واتى بباقي الاجزاء والشروط استند فساد صلاته الى عدم الركوع، واذا ترك شخص آخر في صلاته الركوع والسجود والطهارة استند فساد صلاته الى عدم هذه الامور الثلاثة. وبالجمله الظاهر اعتبار كلا الامرين: (شد العظم وانبات اللحم).

ثم ان الظاهر ان المراد بانبات الدم في التقدير الآخر هو جريان الدم في

(١) ص ١٠٨.

(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢، من ما يحرم بالرضاع ح ٢، ط المؤسسة.

العروق لا تبدل الغذاء به في المعدة قبل ان يكون جزءا للبدن، فانّ الظاهر من الروايات هو صيرورة اللبن جزءا لبدن الطفل من عظمه ولحمه ودمه.

لغوية التحديد بالاثـر، والجواب عنها

الامر الثاني - ان التحديد بالاثـر - وهو (انبات اللحم وشـد العظم) من حيث عدم امكان حصول العلم به لاکثر الناس - يكون لغوا، فينحصر الحد في العدد والزمان ويكونان طريقا اليه، فليس هو حدا ثالثا في عرضهما. واجاب صاحب الجواهر^(١) عن ذلك بانه يمكن معرفة الاثر باحد امرين من دون توسط الحدين الآخرين:

احدهما: - الرجوع الى اهل الخبرة كسائر الموضوعات التي يرجع فيها اليهم، فيرجع في المورد الى الاطباء او الى القوابل ان كن من اهل خبرة ذلك.

ثانيهما - تحقق الرضاع مدة طويلة كشهريـن وثلاثة او اكثر مع اختلال شرط الزمان والعدد، كما اذا كانت الرضعة ناقصة في الحد العددي او اكل الطفل شيئا في اليوم والليـلة بنحو لا يوجب انبات لحمه وشـد عظمه بل يحصل به مجرد ملء المعدة، وهذا امر ممكن يتفق كثيرا حتى في الكبار، فيحصل العلم عادة باستناد نبات اللحم واشتداد العظم الى الارتضاع بعد مدة طويلة. انتهى. وما افاده (قدّس سرّه) متين لا مانع من الموافقة عليه.

تنافي التحديد بالاثـر مع التحديد بالزمان والعدد، والجواب عنه

الامر الثالث - ان نبات اللحم واشتداد العظم الوارد حدا لنشر الحرمة بالرضاع ان كان المنظور فيه تحقـقه الواقعي بالدقة، فهو يتحقق بالاقـل من

(١) راجع الجواهر ج ٢٩ ص ٢٧١ ... كتاب النكاح.

رضعة واحدة، لأنّ الغذاء اذا ورد في المعدة واستقر فيها تبدل الى الدم وجرى الدم في العروق، فتستفيد منه جميع اجزاء البدن وتنمو به، ويكون بدلا عما يتحلل، فلا وجه لجعل الحد من ناحية العدد خمس عشرة رضعة او عشر رضعات على الخلاف، ومن ناحية الزمان الارضاع يوما وليلة، لأنّ ذلك تحديد بما يزيد عن الحد الواقعي، فيكون لغوا، وان كان المنظور فيه تحقيقه بنظر العرف، فنبات اللحم واشتداد العظم لا يتحقق بنظر العرف بارضاع يوم وليلة وبالعدد الخاص، فالتحديد بهذين الحدين لا وجه له لعدم تحقق الاثر - على هذا - بهما.

والجواب - أنّه لا مانع من ان يكون المقياس في الاثر الخاص هو نظر العرف الا في موردين: احدهما - الارضاع يوما وليلة، وثانيهما - الارضاع بالعدد الخاص بالشروط المقررة لهما، فيكون دليل الحدين الآخرين مخصصا لدليل التحديد بالاثر، فيكون الموجب لنشر الحرمة امورا ثلاثة: الارضاع الى ان يتحقق الاثر الخاص بنظر العرف، والارضاع يوما وليلة، والارضاع بالعدد الخاص.

ومن هنا يظهر أنّه لا موجب للالتزام بما ذكره من جعل نبات اللحم واشتداد العظم هو الاصل في نشر الحرمة، وكون الحدين الآخرين كاشفين عنه بالتعبد الشرعي.

واما توهم دلالة بعض الروايات على ان الحد الاصلي هو نبات اللحم واشتداد العظم - كصحيحة ابن رثاب حيث قال رحمته في جواب السؤال عما يحرم من الرضاع: «ما انبت اللحم وشد العظم» ثم قال: «قلت: فتحرم عشر رضعات؟ قال: لا، لانه لا تنبت اللحم ولا تشد العظم

عشر رضعات^(١) وكقوله ﷺ في موثقة هارون بن مسلم عن مسعدة بن زياد العبدي: (لا يحرم من الرضاع إلا ما شدد العظم وانبت اللحم)^(٢).

فيندفع بأنه لا ينافي ما ذكرناه، لأن ذلك لا ينافي التخصيص في الموردين، فتكون نتيجة الجمع بين الأدلة أن المحرم من الرضاع هو ما انبت اللحم وشدد العظم إلا إذا ارتضع يوماً وليلة أو بالعدد الخاص بالشروط المتقدمة وتعليقه ﷺ في الصحيحة^(٣) لعدم النشر بالعشر بأنها - (لا تنبت اللحم ولا تشدد العظم) بعد حملها على العشر المتفرقات كما عرفت سابقاً - لا يدل على أن العشر غير المتفرقة تكون ناشرة للحرمة بهذا الملاك.

هذا تمام الكلام في التحديد بالآثر.

الشرط الثاني للرضاع المحرم - الإمتصاص من الثدي

ومن شروط الرضاع المحرم أن يكون بالإمتصاص من الثدي^(٤) فوجور

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢، من ما يحرم بالرضاع ح ٢، ط المؤسسة.

(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٧ الباب ٢، من ما يحرم بالرضاع ح ٩، ط المؤسسة.

(٣) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢، من ما يحرم بالرضاع ح ٢، ط المؤسسة.

(٤) وخالفنا في هذا الشرط فقهاء العامة وذهبوا إلى كفاية مطلق التغذية باللبن.

قال في كتاب فقه السنة (ج ٢ ص ٧٧): «التغذية بلبن المرضعة محرم، سواء أكان شرباً، أو وجوراً^(١) أو سَعوطاً^(٢) حيث كان يغذي الصبي ويسدّ جوعه، ويبلغ قدر رضة، لأنه يحصل به ما يحصل بالإرضاع من إنبات اللحم، وإنشاز العظم، فيساويه في التحريم». فتراه لم ينقل الخلاف من أحد من فقهاءهم فكأنه مما اتفقوا عليه، وأما استدلاله بحصول غذاء الصبي وسدّ جوعه بذلك فضعيف، لأن العبرة بصدق الرضاع المغذي تبعاً لظاهر الكتاب والنصوص، ولا يصدق إلا بالتقام الثدي دون مطلق التغذية باللبن.

(١) الوجور - بفتح الواو -: أن يصب اللبن في حلق الصبي من غير ثدي.

(٢) السعوط كرسول: أن يصب اللبن في أنفه.

وجاء في متن كتاب الفقه على المذاهب الأربعة أيضاً (ج ٤ ص ٢٥٠ ط عام ١٩٦٩م) عند تعريفه للرضاع:

«الرضاع - بفتح الراء، وكسرهما - ويقال: «رضاعة» بفتح الراء وكسرهما - أيضاً (معناه اللغوي) أنه اسم لمص الثدي سواء كان مص ثدي آدمية أو ثدي بهيمة أو نحو ذلك ... إلى أن قال أما (معناه شرعاً) فهو وصول لبن آدمية إلى جوف طفل لم يزد سنه على حولين - أربعة وعشرين شهراً - فإن شرب صغير وصغيرة لبن بهيمة لا تحرم عليه، ولا فرق بين أن يصل اللبن إلى الجوف من طريق الفم بمص الثدي، أو بصبه في حلقه أو إدخاله من أنفه، فمتى وصل اللبن إلى معدة الطفل أثناء الحولين المذكورين بالشروط الآتية كان رضاعاً يترتب عليه التحريم الآتي بيانه ...».

بل حكى عند تفصيل المذاهب عن المالكية كفاية حقنة اللبن في الحزمة، حيث يقول عنهم: «أما إذا وصل من الدبر بواسطة الحقنة فإنه يحرم، إذا كان يكفي لغذاء الطفل وقت وصوله، ولو احتاج إلى غذاء بعد ذلك بزمان قريب، ولا يعتبر إذا وصل إلى الجوف من الأذن أو العين أو مسام الراس ولو تحقق وصوله إلى الجوف» (ص ٢٥٥ نفس المصدر).

بل حكى عن الشافعية كفاية وصول اللبن إلى الدماغ حيث يقول نقلاً عنهم: «وأما الشرط الثاني المتعلق بحالة اللبن وكيفية وصوله إلى جوف الطفل فهو أنه يشترط أن يصل اللبن إلى المعدة، أو الدماغ بواسطة الفم والصب في الحلق ويقال له: الوجور أو الصب في الأنف ويقال له: السعوط، وبذلك ينفذ إلى الدماغ، أما إذا وصل إلى الجوف بحقنة من القبل أو الدبر أو وصل إلى الدماغ بتقطير في الأذن والقبل فإنه لا يتعلق به تحريم، وبعضهم قيد التقطير في الأذن بما إذا لم يصل إلى الدماغ والا فإنه يعتبر ...» نفس المصدر ص ٢٦٠-٢٦١.

أقول: جعل الإصطلاح في الرضاع المحرم لا بد وأن يستند إلى دليل شرعي والا فلا بد من التحفظ على المعاني اللغوية الواردة في الآيات والروايات ولا دليل على هذه التعميم حتى عن طريق أهل السنة، لأن موضوع التحريم في الآية الكريمة هو «الرضاع» بمعناه اللغوي، وهو «مص الثدي»، كما اعترفوا بذلك وهكذا النص المروي عن النبي ﷺ «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» وكذا المروي عن أبي داود عن طريقهم =

اللبن في حلق الصبي لا يكون محرماً على ما هو المعروف بين الأصحاب، وكذلك سقيه الصبي بعد حلبه في إناء، وخالف في المقام الاسكافي والشيخ في موضع من مبسوطه^(١) فاكتفيا في المحكى عنهما بالوجور^(٢).

عنه **«لا أرضاع الا ما شدَّ العظم وأنبت اللحم»**^(٣) فان المستفاد منه أيضاً ان الناشر للحرمة هو الرضاع الذي يشدَّ العظم وينبت اللحم، دون مطلق التغذية باللبن ولو من غير رضاع، فلا وجه لما ذهبوا اليه، سوى الإستحسان وتوهم اناطة الحرمة بالتغذي باللبن مطلقاً، ولا وجه له، سوى تنقيح المناط الظني الذي لا نقول به.

(١) قال الشيخ في المبسوط (ج ٥ ص ٢٩٤ س ٢٢ كتاب الرضاع ط المكتبة المرتضوية) «لو شرب منها - وهي نائمة - نشر الحرمة. ولو شرب منها - وهو نائم، أو وجرت - نشر الحرمة...».

هذه العبارة تدل على قوله بنشر الحرمة بالوجور ولكن قال (قدس سره) بعد أسطر في ص ٢٩٥ «الوجور: ان توجر في حلقه اللبن حتى يصل إلى جوفه بان يصب في حلقه صباً، فاذا وصل إلى جوفه فهو كالرضاع منها بنفسه عند الفقهاء، وقال عطا وداود لا ينشر الحرمة، وهو الأقوى عندي».

تجده في هذه العبارة قوى عدم الحرمة، ولعل الأولى من باب الفرض والتقدير، لا الاختيار.

(٢) قال الشيخ (قدس سره) في الخلاف (ج ٢ ص ٣٢١ كتاب الرضاع م ٨): «إذا وجر اللبن في حلقه - وهو ان يصب في حلقه صباً ووصل إلى جوفه - لم يحرم، وبه قال عطا وداود، وقال باقي الفقهاء أنه ينشر الحرمة...».

فتراه يفتي بعدم النشر، بالوجور في كتاب الخلاف ثم قال في (مسألة ٩) «إذا سعط باللبن حتى يصل إلى دماغه، فإنه لا ينشر الحرمة، وبه قال عطا وداود، وقال باقي الفقهاء أنه ينشر الحرمة».

ثم قال في (مسألة ١٠): «إذا حقن المولود باللبن لا ينشر الحرمة، وللشافعي فيه قولان أحدهما - وهو الصحيح عندهم - مثل ما قلناه وبه قال أبو حنيفة، والآخر أنه ينشر الحرمة، وبه قال محمد واختاره المزني».

انتهى ما في كتاب الخلاف ج ٢ ص ٣٢١-٣٢٢.

(١) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (ج ٢ ص ٢٦٥) مادة «رضع» عن أبي داود عنه **«لا أرضاع الا ما شدَّ العظم وأنبت اللحم»**.

والوجه في اعتبار التقام الثدي وامتصاصه - وعدم كفاية غيره في نشر التحريم - هو عدم صدق الارضاع والارتضاع الذي انيط به الحكم في الادلة عرفا بدون ذلك، فلا يقال لمن شرب اللبن المحلوب من البهائم انه ارتضع منها، بخلاف ما لو امتص اللبن من ثديها. وعلى تقدير التنزيل وتسليم صدق الارضاع والارتضاع على غيره، فهو منصرف الى النحو المتعارف منه، وما عداه باق على الاصل.

الاستدلال لكفاية الوجور والجواب عنه

وقد استدل لكفاية الوجور في نشر التحريم بوجهين:

الاول - مرسل الصدوق عن الصادق عليه السلام: (وجور الصبي بمنزلة الرضاع)^(١).

وهذا المرسل لو تم سنداً كان حاكماً على جميع ادلة الرضاع، ومثبتاً لجميع احكام الرضاع للوجور، لانه نزل منزلته، الا انه لم تثبت حجتيه، لارساله، ولم ينجر بعمل الاصحاب، بناء على اخبار السند به.

الثاني - ان علة نشر الرضاع الحرمة التي نص عليها في اخبار الباب هي (نبات اللحم واشتداد العظم) فاذا تحققت بالوجور ترتب الحكم، لان العلة تعمم الحكم وتخصصه، باختلاف الموارد هذا.

ويرد عليه (اولاً) - انه اخص من المدعى، لما تقدم من ان نبات اللحم واشتداد العظم الواردين في الادلة^(٢) محمولان على العرفي منهما، وان تحققه متوقف على مضي مدة من الزمن، وان الزمان والعدد الخاصين لا

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٩٤ الباب ٧، من ما يحرم بالرضاع ح ٣، ط المؤسسة.

(٢) الوسائل: ج ٢٠ الباب ٢ و ٣، من ما يحرم بالرضاع، ط المؤسسة.

يحققانه، وان دليلهما مخصصان لدليل النبات والاشتداد.

و(ثانيا) — أنه لم يرد في شيء من اخبار الباب تعليل الحكم بذلك وإنما تعرضت لموضوع نشر الحرمة وحده، وأنه (نبات اللحم واشتداد العظم).

نعم ربما يتوهم من صحيحة علي بن رثاب التعليل، حيث ورد فيها: (ان عشر رضعات لا تحرم، لأنها لا تنبت اللحم ولا تشد العظم)^(١) لكنه يندفع بان السؤال فيها إنما هو عن الرضاع المحرم، وقد اجيب بان الرضاع المحرم: (ما انبت اللحم وشد العظم) وقد سئل ثانيا عن تحريم عشر رضعات، فاجيب بعدم تحريمها لعدم انطباق الكبرى المتقدمة — وهي الارضاع الذي ينبت اللحم ويشد العظم — عليها، وهذا اجنبي عن التعليل بذلك، اذ لم يرد في الصحيحة ان الرضاع يحرم لانه يؤثر الاثر الخاص، ليترتب على ذلك ان كل ما يؤثر الاثر الخاص يكون محرما، وإنما ورد فيها ان الرضاع المحرم هو الرضاع الخاص، وأنه لا ينطبق على العشر رضعات.

وثالثا — ان ما ذكر لا يختص بالوجور بل هو متحقق في سقي اللبن بعد حلبه في اناء، ولم يلتزم بالنشر فيه.

هذا تمام الكلام في شروط نشر الرضاع الحرمة.

الكلام في مسائل

ويقع الكلام في مسائل تتعلق بالرضاع من حيث نشره الحرمة وعدمه: عدم الفرق بين الرضاع السابق على النكاح واللاحق

المسألة — الاولى^(٢) — لا فرق في نشر الرضاع الحرمة بين السابق على

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٧٤ الباب ٢، من ما يحرم بالرضاع ح ٢، ط المؤسسة.

(٢) اشار الى ذلك في كتاب الخلاف ج ٢ ص ٣٢٣ كتاب الرضاع م ١٥ و ١٦ و ١٧ وهكذا

النكاح واللاحق، فالرضاع المتحقق بالشروط المتقدمة بعد العقد يوجب الحرمة، وبطلان العقد، لشمول الأدلة للمورد، حيث ان العناوين الرضاعية المحرمة تتحقق في صورة اللحق كصورة السبق، فيلحقها الحكم.

مضافا الى روايات خاصة تدل على ان ذلك مقتضى القاعدة:

منها - صحيحة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال: «سئل وأنا حاضر عن امرأة ارضعت غلاما مملوكا لها من لبنها حتى فطمته، هل لها ان تبيعه؟ فقال: لا، هو ابنها من الرضاعة، حرم عليها بيعه واكل ثمنه، ثم قال: اليس رسول الله صلى الله عليه وآله قال: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»^(١) فان الاستدلال بقول رسول الله صلى الله عليه وآله يعطي ان الحكم المزبور على طبق القاعدة. ومنها - الروايات الدالة على فساد النكاح بارضاع الزوجة الكبيرة الزوجة الصغيرة:

كرواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام: «لو ان رجلا تزوج جارية رضيعا فارضعتها امراته، فسد النكاح»^(٢).

ويترتب على ذلك انه لو تزوج صغيرة فارضعتها امه اصبحت اختا له، وكذلك اذا ارضعتها زوجة ابيه اصبحت اختا له من ابيه، فيبطل العقد السابق، ويحرم النكاح أبدا، وكذلك اذا ارضعته جدته أم ابيه اصبحت عمته، واذا ارضعته جدته ام امه اصبحت خالته، وقس على ذلك سائر الصور الموجبة للتحريم المؤبد، وبطلان النكاح السابق، كما لو ارضعتها

الشافعي في كتاب الام ج ٢ ص ٣٢، فلاحظ.

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٤٠٥ الباب ١٧، من ما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة.

(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٩٩ الباب ١٠، من ما يحرم بالرضاع ح ١، ط المؤسسة.

زوجة ابنه، فإنها تصبح بنتا له من ابنه، أو أرضعتها زوجة اخيه، فإنها تصبح بنت اخيه، أو أرضعتها اخته فإنها تكون بذلك بنت اخته، والجامع لذلك هو ان ينطبق عليها بالرضاع اللاحق احد العناوين السبعة التي يحرم نكاحها، وهكذا اذا كان الرضاع اللاحق موجبا للعنوان الذي يحرم نكاحه جمعا، كما اذا كان له زوجتان صغيرتان، فأرضعتهم اجنبية، فإن الصغيرتين تصيران بذلك اختين من الرضاع فيحرم جمعهما في النكاح، وبما ان ترجيح بطلان احد النكاحين على الآخر بلا مرجح يبطل النكاحان معا، ولا مانع من تجديد نكاح احدهما بعد ذلك، والحكم في هذه المسألة لا اشكال فيه.

ارضاع الزوجة الكبيرة للصغيرة

المسألة الثانية^(١) — هي ما اذا كانت له زوجتان كبيرة وصغيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة.

فالمعروف بينهم بطلان نكاحهما، وذلك لان اللبن اذا كان للزوج صارت الصغيرة بذلك بنتا له والكبيرة ام زوجته، فيبطل نكاحهما، وتحرمان مؤبدا، واذا كان اللبن لغير الزوج، فان كانت الكبيرة مدخولا بها حرمت الصغيرة عليه مؤبدا لأنها ربيبته من زوجته التي دخل بها، فتكون من

(١) تعرض الشيخ الطوسي (قدس سره) لهذه المسألة (في كتاب الخلاف ج ٢ ص ٣٢٤ كتاب الرضاع م ١٨) بشكل اوسع، لأنه فرض ان له زوجة كبيرة، وثلاث زوجات صغير دون الحولين، فأرضعت منهن واحدة بعد واحدة، فراجعها اذا شئت، لأن المسألة المفروضة أشبه بالفرض المحض من دون وقوع لها في الخارج.

وقد جاء في كتاب الام للشافعي (ج ٢ ص ٣٢-٣٣ ط عام ١٣٩٣ هـ) ذكر فروع متعددة لارضاع الزوجة الكبيرة للصغيرة واحدة او متعددة لا يهمننا التعرض لها، ومن شاء فليراجع.

مصاديق الآية المباركة الواردة في الربائب^(١) وحرمت الكبيرة عليه لأنها ام زوجته، وان لم تكن الكبيرة مدخولا بها بطل النكاحان، لحرمة الجمع بين الام والبنت في النكاح، كما يحرم الجمع بين الاختين فيه، وبطلان الترجيح بلا مرجح، وبعبارة اخرى: انهما قبل الارضاع كانتا زوجتين للرجل وبالارضاع حصلت نسبة الامومة والبنوة بينهما، فلا بد من بطلان نكاح احدهما، لحرمة الجمع بين الام والبنت في النكاح، وترجيح نكاح احدهما في البطلان ترجيح بلا مرجح، فلا بد من الالتزام ببطلان كلا النكاحين، ويجوز تجديد العقد على الصغيرة، لأنها بنت زوجته التي لم يدخل بها، واما الكبيرة فقد صارت بارضاعها الصغيرة ام زوجته فتحرم عليه مؤبدا.

فظهر مما ذكرناه ان الزوجة الكبيرة تحرم على الزوج مؤبدا بارضاعها الزوجة الصغيرة، سواء كان اللبن للزوج ام لغيره، كانت مدخولا بها ام لم تكن مدخولا بها، واما الزوجة الصغيرة فتحرم عليه مؤبدا في الصورة الاولى، لصيرورتها بالارضاع بنتا له، وفي الصورة الثانية ايضا لصيرورتها بذلك ربيسته التي قد دخل بامها، وفي الصورة الثالثة تحرم جمعا بينها وبين امها.

هذا هو المعروف بين الاصحاب، الا ان للمناقشة - في بطلان نكاح الزوجة الكبيرة، وحرمتها على الرجل مؤبدا - مجالا واسعا، وذلك لان آن حصول الامومة للزوجة الكبيرة هو آن حصول البنوة للزوجة الصغيرة، لانهما من الامور المتضايفة، وآن حصول البنوة للزوجة الصغيرة هو آن

(١) سورة النساء الآية: ٢٣.

زوال الزوجية عنها لا آن وجود زوجتيها، فلم تكن الكبيرة في آن ام زوجة للرجل حتى يبطل نكاحها.

نعم هي ام لزوجته السابقة لا ام لزوجته الفعلية، وظاهر العنوان المحرم هو ان يكون فعليا.

ويمكن الاستدلال - لبطان نكاح الزوجة الكبيرة، وحرمتها مؤبدا - بوجوه لا باس بالتعرض لها، وما يرد عليها:

الوجه الاول - ان المشتق حقيقة في الاعم من المتلبس بالمبدأ ومن انقضى عنه المبدأ، فالصغيرة حيث كانت زوجة قبل أن يصدق عليها في آن زوال زوجيتها أنها زوجة، فيصدق على الزوجة الكبيرة أنها ام زوجة الرجل، فيبطل نكاحها، ونحرم عليه مؤبدا.

وفيه انا لا نسلم ذلك بل المشتق - كما ذكرنا في الاصول - حقيقة في خصوص المتلبس بالمبدأ. كما في علوم ردي

الوجه الثاني - ان الحكم في المورد لا يمتني على مسألة المشتق، بل هو مبني على الاضافة، ويكفي فيها ادنى ملابسة، لان العنوان المذكور في آية التحريم^(١) هو امهات النساء باضافة النساء الى ضمير المخاطب، ويكفي في اضافة النساء الى ضمير الخطاب كون المرأة زوجة المخاطب في الآن السابق.

وفيه: ان البحث في المشتق ليس من حيث الاشتقاق، بل من حيث اشتماله على النسبة، وانه هل يكفي في نسبة شيء الى شيء ثبوته له سابقا او يعتبر ثبوته له بالفعل، وهذا المعنى يعم الاضافة، لأنها تشتمل على نسبة

المضاف إلى المضاف إليه، وظاهرها الفعلية.

الوجه الثالث - وحدة السياق في الآية المباركة المتضمنة لحرمة المحرمات بالنسب والمصاهرة^(١) تدلّ على كفاية الزوجية السابقة في حرمة الزوجة الكبيرة، بتقريب أن القرينة الخارجية - وهي الروايات الكثيرة - دلت على أن ربيبة الرجل من الزوجة السابقة المدخول بها تحرم على ذلك الرجل^(٢) فلو طلق الزوج زوجته التي قد دخل بها، فتزوجها شخص آخر، فأولدها بنتاً، حرمت هذه البنت على الزوج الأول، لأنها ربيبة من الزوجة التي قد دخل بها، فإذا كان المراد من النساء امهات الرئائب في الآية المباركة^(٣) ما يعم النساء السابقة، فوحدة السياق تقتضي أن يراد بالنساء في امهات النساء ما يعم الزوجات السابقة.

ويرد عليه: أن قيام القرينة في مورد خاص لا يوجب تعميمها لمورد آخر، بل يمكننا أن نقول أنه لا قرينة لتلك الاخبار على ارادة الاعم من الآية الشريفة، بل هي باقية على ظهورها في النساء الفعلية، وتلك الاخبار تدلّ على ثبوت الحكم في موردها، لأن الأحكام تدريجية في البيان، فمن الممكن أن يكون الحكم في الآية المباركة مختصاً برئائب النساء الفعلية، ثم وردت الروايات بثبوت الحكم في رئائب النساء السابقة. وأما امهات النساء فلم ترد اخبار تدلّ على ثبوت الحرمة للاعم، وليس في المورد الآ ظاهر الآية الشريفة^(٤) وهو لا يقتضي ازيد من حرمة امهات النساء الفعلية، بحيث

(١) سورة النساء الآية: ٢٣.

(٢) الوسائل: ج ٢٠ ص ٤٦٥ الباب ٢١، من ما يحرم بالمصاهرة، ط المؤسسة.

(٣) و(٤) سورة النساء الآية: ٢٣.

تكون الامومة والزوجية في زمان واحد .

الوجه الرابع — ان العرف يتسامح في امثال هذه الموارد، لانّ زمان زوال الزوجية متصل بزمان نفس الزوجية، اي يكون في ان بعد أنها، والمفروض ان زمان الامومة متحد مع زمان زوال الزوجية، فيتصل زمان الامومة بزمان الزوجية، وهذا المقدار من التاخر مما يتسامح فيه العرف، والخطابات الشرعية منزلة على المفاهيم العرفية .

ويرد عليه : ان العرف انما يكون متبعا في تشخيص المفاهيم، لا في المسامحة في التطبيق بعد اخذ المفهوم منه، والمفهوم من ام الزوجة او امهات النساء الوارد في الآية الكريمة^(١) هو اتحاد زمان الامومة والزوجية، اي من تكون اما للزوجة الفعلية عرفا، فلا تتبع مسامحة العرف في تطبيق هذا المفهوم العرفي على من تكون اما للزوجة السابقة، بلحاظ اتصال الزمانين وعدم الفصل بينهما *مركز تحقيق كتاب تبيين علوم اسلامی*

الوجه الخامس — رواية علي بن مهزيار عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قيل له : ان رجلا تزوج بجارية صغيرة، فارضعتها امراته ثم ارضعتها امرأة له اخرى، فقال ابن شبرمة : حرمت عليه الجارية وامراتاه فقال ابو جعفر عليه السلام : اخطا ابن شبرمة، تحرم عليه الجارية وامراته التي ارضعتها اولا، فاما الاخيرة فلم تحرم عليه، كأنها ارضعت ابنته^(٢) .

وهذه الرواية التي يذكرها الفقهاء في المسألة الآتية — وهي من تكون له زوجتان كبيرتان وزوجة صغيرة، فارضعتا الزوجة الصغيرة — يمكن

(١) سورة النساء الآية : ٢٣ .

(٢) الوسائل : ج ٢٠ ص ٤٠٢ الباب ١٤ ، من ما يحرم بالرضاع ح ١ ، ط المؤسسة .

الاستدلال بها في مورد الكلام ايضا، لأنها قد صرحت بتحريم الزوجة الكبيرة الاولى والصغيرة، وان خطأ ابن شبرمة في حكمه بحرمة الكبيرة الثانية، لأنها ارضعت بنته لا زوجته كي تكون ام زوجته.

ويرد على الاستدلال بهذه الرواية: أنها ضعيفة السند بصالح بن ابي حماد كما ذكروا.

وقد ناقش في سندها صاحب المسالك (قدّس سرّه) بأنها مرسلة، لأنّ علي بن مهزيار لم يدرك الباقر (عليه السلام) وابو جعفر عند الاطلاق يراد به الباقر (عليه السلام) فلا محالة تكون مرسلة، ويؤيده ان ابن شبرمة كان في زمان الباقر (عليه السلام) لا الامام الجواد، وهو ابو جعفر الثاني (عليه السلام) هذا.

فان سلمنا ان ابا جعفر عند الاطلاق ظاهر في الامام الباقر (عليه السلام) فهو كما افاد (قدّس سرّه)، والا فظاهر قوله: «قيل له» هو الاخبار عن حس، فيكون قرينة على ارادة الامام الجواد (عليه السلام) المعاصر له، فلا تكون مرسلة من هذه الجهة.

الآن صاحب البلغة نبه على ارسالها من جهة اخرى، وهي ان الرواية منقولة في الكافي^(١) وفيه يقول: وروي عن ابي جعفر (عليه السلام) اي ينقلها ابن مهزيار عن الامام (عليه السلام) بلفظ «روي» وهو صريح في وجود الواسطة بينه وبين الامام (عليه السلام) ولو كان الامام هو الامام الجواد (عليه السلام).

وكيف كان الامر، فلا اشكال في ضعف سند هذه الرواية.

الوجه السادس - ان امومة الكبيرة بمقتضى التضاييف مساوقة لبنوة الصغيرة، فتكون علة لزوال زوجيتها، وحيث ان العلة متحدة مع المعلول

(١) ج ٥ ص ٤٤٦ ولفظه هكذا: عن علي بن مهزيار رواه عن ابي جعفر (عليه السلام).

زمانا متقدمة عليه رتبة، تكون مقارنة مع نفس الزوجية رتبة، ففي رتبة امومة الكبيرة تكون الصغيرة زوجة للرجل، فالامومة والزوجية تكونان في مرتبة واحدة وان اختلفتا في الزمان، وهذا المقدار كاف في نشر الحرمة.

وفيه: ان الاحكام الشرعية لا تبني على التدقيقات الفلسفية، بل ظاهر الدليل هو اعتبار اتحاد زمان الامومة والزوجية لا اتحاد رتبتهما ولو اختلفا زمانا، فان الظاهر من الآية المباركة الواردة في حرمة امهات النساء^(١) هو امهات النساء خارجا لا امهات النساء رتبة، اي من تكون في الخارج ام زوجة لا في الرتبة.

هذه هي الوجوه التي يمكن ان يستدل بها على حرمة الزوجة الكبيرة، وقد عرفت ضعفها، فلا دليل على حرمة الزوجة الكبيرة اذا ارضعت الزوجة الصغيرة.

ويؤيد هذا بل يدل عليه صحيحة الحلبي او حسنته عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «لو ان رجلا تزوج جارية رضيعة، فارضعتها امرأته فسد النكاح»^(٢). والآخر بنفس السند عنه عليه السلام ايضا: «في رجل تزوج جارية صغيرة، فارضعتها امرأته وام ولده؟ قال: تحرم عليه»^(٣).

فان ظاهر الروايتين هو الحكم بفساد عقد الصغيرة، فسكوته عن نكاح الكبيرة دال على عدم بطلانه.

(١) سورة النساء الآية: ٢٣.

(٢) و(٣) الوسائل: ج ٢٠ ص ٣٩٩ الباب ١٠، مما يحرم بالرضاع ح ١ و ٢ من محمد بن يعقوب، واللفظ في الاولى في الكافي: ج ٥ ص ٤٤٤ (فسد نكاحها) والراوي في الثانية الحلبي وعبد الله بن سنان.

واما الصغيرة المرتضعة فتحرم مؤبدا مضافا الى بطلان نكاحها، اذا كان اللبن للرجل، لأنها تكون حينئذ بنته الرضاعية، او كانت الكبيرة مدخولا بها واللبن لغيره، لأنها تكون حينئذ ربيته من زوجته التي دخل بها وان كانت زوجة سابقة، للفرق بين الربية وام الزوجة في عدم اعتبار المقارنة في الاولى بصريح الروايات الواردة في ذلك^(١) واعتبارها في الثانية كما عرفت، وتحريمها في هاتين الصورتين - كما هو المعروف - مما لا ينبغي التامل فيه لموافقته للدلالة.

وفيما اذا لم يكن اللبن للرجل، ولم تكن الكبيرة مدخولا بها، فلا تحرم، بل يبطل نكاحها على المشهور، مستدلين على ذلك بحرمة الجمع بين الام والبنت في النكاح وبالرضاع تتحقق نسبة الامومة والبنوة بينهما، وبما ان ترجيح بطلان نكاح احدهما على بطلان النكاح الآخر بلا مرجح، فلا بد من الحكم ببطلانها معا، فان شاء جدد العقد على الصغيرة.

وللنظر في هذا الاستدلال مجال واسع، بل يعد هذا من غرائب فتاوى المشهور، اذ بعد الالتزام بحرمة الكبيرة مؤبدا لأنها تصير ام زوجة الرجل، حتى في هذه الصورة - حيث صرحوا هنا بجواز تجديد العقد على الصغيرة دون الكبيرة، لأنها ام زوجته - لا مجال للالتزام ببطلان عقد الصغيرة، استنادا الى حرمة الجمع بين الام والبنت في النكاح، وعدم المرجح، وبعبارة اخرى: بعد تسليم ان الرضاع في المقام يوجب صدق عنوان ام الزوجة على الزوجة الكبيرة، فلا محالة يبطل نكاحها، وتحرم عليه مؤبدا، سواء أبطل نكاح الزوجة الصغيرة ام لا، فتعين بطلان نكاح الزوجة

(١) الوسائل: ج ٢٠ ص ٤٦٥ الباب ٢١، مما يحرم بالمصاهرة، ط المؤسسة.

الكبيرة هو المرجح، فلا وجه لبطلان نكاح الزوجة الصغيرة في هذه الصورة.

وقياس المقام على ما لو عقد على الام وبنتها بعقد واحد او بعقدين متقارنين في الزمان - كما لو عقد الرجل على الام وعقد وكيله على بنتها في نفس ذلك الزمان، حيث يبطل العقدان لعدم المرجح، فيقاس بقاء العقدين على حدوثهما كذلك - قياس مع الفارق، لتعين بطلان عقد الزوجة الكبيرة في المقام لأنها ام زوجة كما ذكرنا، فبطلان عقد الزوجة الصغيرة بلا موجب.

نعم بناء على ما قويناه من عدم بطلان نكاح الزوجة الكبيرة، لعدم تقارن امومتها وزوجية الزوجة الصغيرة، يصح الالتزام ببطلان كلا النكاحين، لعدم المرجح لاحدهما على الآخر، وله تجديد العقد على ايهما شاء، لا على خصوص الصغيرة كما ذهب اليه المشهور.

هذا تمام الكلام في المسألة الثانية، وقد ظهر من التحقيق فيها انه لا وجه لحرمة الزوجة الكبيرة بارضاعها الزوجة الصغيرة في اي من الصور الثلاثة، وان الحكم في الصورة الثالثة هو بطلان النكاحين، لحرمة الجمع، وعدم المرجح.

ارضاع الكبيرتين الزوجة الصغيرة

المسألة الثالثة - لو كانت للرجل زوجتان كبيرتان وزوجة صغيرة، فارضعتهما احدى الكبيرتين الرضاع المحرم اولاً، ثم ارضعتهما الاخرى كذلك، والمشهور حرمة الكبيرتين مؤبداً، لأن كلا منهما تصير ام زوجته، وكذلك الصغيرة ان كان لبن احدهما له، او كانت احدهما مدخولاً بها ولم يكن

اللبن له، لأنها على الأول بنته، وعلى الثاني ربيته من زوجته التي دخل بها، وإن لم يكن اللبن له ولم يتحقق الدخول حرم جمعهما. هذا هو المشهور. أقول: أما الكلام في المرضعة الأولى فهو بعينه الكلام فيما لو اتحدت من حيث وجوه استدلال المشهور على أنها أم زوجته وفسادها، وقد عرفت أن التحقيق عدم حرمتها.

ومنه يظهر عدم حرمة الثانية، لأنه لو سلمنا صدق أم الزوجة على الأولى، لاتصال زمان زوجية الصغيرة بزمان أمومة الكبيرة، لما سلمنا ذلك في هذه المسألة بالنسبة إلى الكبيرة الثانية، لعدم اتصال الزمانين، بل قد يتأخر ارضاع الثانية بأيام أو بشهور، فكيف يصدق عليها أنها أم لزوجته؟ نعم هي أم لزوجته السابقة، لتأخر زمان الأمومة عن زمان زوجية الصغيرة بكثير، فهي ارضعت بنته لا زوجته، كما صرح بذلك في رواية ابن مهزيار^(١) ولو لا ضعف سندها لكانت أقوى شاهد على فساد ما ذهب إليه المشهور، ولعله لذلك اعرض عنها الأصحاب، وافتوا بحرمة الثانية مؤبدا أيضا كالأولى.

وبالجملة: لو استند المشهور في تحريم الكبيرة الأولى إلى أحد الوجوه الثلاثة الأول من الوجوه الستة المتقدمة، وهي اعمية المشتق من المتلبس ومن انقضى عنه المبدأ أو كفاية ادنى الملابس في الاضافة، أي اضافة الأم إلى النساء في الآية الشريفة^(٢) أو وحدة السياق في الآية المباركة بين امهات النساء والربائب من النساء المدخول بهن^(٣) المقتضية لارادة الاعم من النساء

(١) المتقدمة ص ١٤٩.

(٢) و(٣) سورة النساء الآية: ٢٣.

الفعليّة والنساء السّابقة، لكان للقول بحرمة الكبيرة الثانية وجه، لجريان تلك الوجوه فيها، إلا أنّك قد عرفت ضعفها، ولو استندوا إلى الوجوه الثلاثة الأخيرة من مسامحة العرف لو اتصل زمان امومة الكبيرة بزمان زوجيّة الصغيرة، ومن رواية ابن مهزيار المصراحة بحرمة الأولى دون الثانية،^(١) ومن كفاية المقارنة في الرتبة، أي رتبة امومة الكبيرة وزوجيّة الصغيرة، لم يسعهم القول بحرمة الكبيرة الثانية، لعدم جريان تلك الوجوه فيها، بل الرواية المذكورة^(٢) قد صرحت بفساد ما افتوا به.

وكيف كان فالقول بحرمة الكبيرة الثانية، اضعف من القول بحرمة الأولى عندنا وإن ذهب إليه المشهور.

وأما الصغيرة فالخيار فيها ما تقدم في المسألة الأولى من حرمتها مؤبداً في صورة كون اللبن للزوج، أو كون المرضعة مدخولاً بها، وبطلان نكاحها ونكاح الكبيرة في صورة عدم تحقق شيء من الأمرين، لحرمة الجمع، وعدم الترجيح، وله تجديد العقد على أيهما شاء.

مهر الزوجة الصغيرة

الكلام في هذا الأمر يقع في ضمن مسائل

هل الصغيرة تستحق المهر

الأولى - أن الصغيرة الرضيعة هل تستحق المهر في الصورة التي يبطل فيها نكاحها بارضاع الزوجة الكبيرة أو غيرها ممن يوجب أرضاعها بطلان نكاحها مطلقاً، أو يسقط مهرها كذلك، أو ينتصف، كما في الطلاق قبل الدخول والموت قبله على الأظهر في الثاني، - وقد نسب هذا القول إلى

الشيخ (قدس سره)^(١) — او يفصل بين تحقق السبب المحرم منها، كما لو سعت بنفسها الى ثدي المرضعة، فامتصت منه مقدار الرضاع المحرم، والمرضعة نائمة او مغمى عليها بحيث لا تشعر بذلك، وبين ارضاع الكبيرة اياها باختيارها، فلا تستحق المهر في الاول وتستحقه في الثاني؟ وجوه اربعة بل اقوال:

هل الكبيرة تضمن المهر

الثانية — انه على تقدير استحقاق المهر، فهل تضمنه الكبيرة المرضعة مطلقا او لا تضمنه مطلقا، او يفصل بين ان ترضعها باختيارها بحيث لم تكلف شرعا بالارضاع، فتضمنه، وبين ان تكلف شرعا بارضاعها، كما اذا توقف حفظ الرضعية من الهلاك او الضرر الكثير على ان ترضعها، وليست هناك مرضعة اخرى، وليست الرضعية تجدد التغذية بالطعام، او ان المرضعة اكرهت على الارضاع، فلا تضمنه.

(١) قال الشيخ (قدس سره) في المبسوط (ج ٥ ص ٢٩٧) «فاما الكلام فيما يجب لها على زوجها، فان لم يكن للمرضعة صنع، مثل ان كانت نائمة فدنت هذه الصغيرة اليها، وارتضعت منها سقط كل مهرها، ولا شيء عليها، ولا على زوجها، لان الفسخ جاء من قبلها قبل الدخول، كما لو كانت كبيرة فارتدت قبل الدخول. وان كان للمرضعة فيه صنع، مثل ان ارضعتها هي، او مكنتها فشربت منها فللصغيرة على زوجها نصف المهر كما لو طلقها...»
فانه (قدس سره) التزم بنصف المهر لكن في صورة الارضاع الاختياري من قبل المرضعة لا مطلقا.

وذهب الشافعي الى القول بنصف المهر ايضاً وضمان الكبيرة له، راجع كتاب الام (ج ٥ ص ٣٢ ط عام ١٣٩٣ هـ).

هل تضمن المهر المسمى أو مهر المثل

الثالثة - أنه على تقدير الضمان، هل يضمن المهر المسمى أو مهر المثل؟ ويترتب على ذلك أنه على القول بالتفصيل في المسألة الثانية، وإن المرضعة ليست ضامنة للمهر في رضاع الصغيرة منها بغير اختيارها يكون مهر المثل ثابتاً للزوج في ذمة الصغيرة، لأنها هي التي سببت بطلان نكاحها على الزوج.

إذا عرفت ذلك، ففي تحقيق البحث في المسائل الثلاث نقول:

جواب المسألة الأولى

أما المسألة الأولى، فقد عرفت أن الوجوه بل الأقوال فيها أربعة: وقد نسب إلى المشهور سقوط المهر مطلقاً، وعلى تقدير صحة النسبة، فالوجه لهذا القول هو أن مقتضى انفساخ العقد رجوع كل من العوضين إلى صاحبه الأول، وفي المقام حيث انفسخ العقد ويطل بسبب الرضاع، فلازمه رجوع المهر إلى الزوج.

ويرد عليه: أن عقد النكاح لا يقاس على العقود المتقومة بالمعاوضة، كالبيع والاجارة، فإنه لا معاوضة في النكاح بين المهر والزوجة، ولا بينه وبين الاستمتاع، بشهادة العرف والشرع، فإن عنوان الزوجية أو الاستمتاع بالزوجة لا يقابل بالمال لا عرفاً ولا شرعاً، ومن هنا لا يكون قاتل الزوجة ضامناً لمهر الزوجة مضافاً إلى الدية، ولا يكون حابسها ضامناً لقيمة الاستمتاع بها حتى عند العرف، بل قيل إن بعض الطوائف لا يجعلون مهرًا لزوجاتهم، مع وقوع عقد النكاح بينهم.

وأما المعاوضة بين الزوجية أو البضع وبين المهر فغير محتملة، لأن

الحرّة لا تملك ولا بعضها، بل المعاوضة في باب النكاح بين نفس الزوجين، أي تكون زوجيّة كل منهما للآخر بدلا وعوضا عن زوجيّة الآخر له، وثبوت المهر حكم شرعي تعبدي، وليست له جهة العوضيّة في عقد النكاح.

وبعد وضوح ان حقيقة النكاح ذلك فلا مجال لقياسه على عقود المعاوضة كالبيع ونحوه، فان عقد البيع اذا ظهر بطلانه يرجع كل من العوضين فيه الى صاحبه، فيرجع الثمن الى المشتري والمثلن الى البائع، قضاء لحق المبادلة بين المالين، وهكذا في الاجارة فاذا بطل عقد الاجارة في الاثناء - كما لو انهدمت الدار المستاجرة في اثناء السنة، وانكشف بطلان العقد من حين الانهدام، لعدم وجود المنفعة بعد ذلك - رجع ما يقابل المنفعة الفائتة من الاجرة الى المستاجر، بمقتضى المبادلة بين المنفعة والاجرة، وهكذا سائر عقود المعاوضة، وهذا بخلاف عقد النكاح، حيث انه لا معاوضة فيه بين المهر وشيء آخر كالزوجيّة او الاستمتاع.

نعم في صورة فسخ احد الزوجين العقد باختياره بالعيوب المعلومة في الزوج او الزوجة، يرجع المهر الى الزوج، وذلك لفرض العقد كان لم يكن، وكأنه لم يقع عقد من الاصل، فلا تستحق الزوجة مهرا. واما في صورة انفساخ العقد وبطلانه في الاثناء بغير ارادتهما واختيارهما في انشاء الفسخ، فليس الامر كذلك، بل تستحق الزوجة تمام المهر لثبوته بالعقد، ولا دليل على رجوعه الى الزوج.

والحاصل ان مجرد تحقق عقد النكاح وحدوثه كاف في ثبوت المهر على الزوج واستحقاق الزوجة له، ورجوعه الى الزوج ثانيا يحتاج الى الدليل الشرعي، وقد ثبت في الطلاق قبل الدخول رجوع نصفه الى الزوج

تعبداً^(١) بعد ما صار كله ملكا للزوجة بالعقد، يجوز لها التصرف فيه بما شاءت، وهكذا ثبت رجوع نصفه اليه بموت احدهما قبل الدخول على الاظهر^(٢) ولم يقم دليل على الرجوع في غير هذين الموردين .

ومن هنا يظهر ان القول بالتنصيف في المقام كما عن الشيخ (قدس سره) لا وجه له، لان غايته القياس على الطلاق والموت قبل الدخول، وليس القياس من ادلتنا، ولم نعرف له وجهاً آخر، وان كان الشيخ (قدس سره) اجل من ان يستند في فتواه اليه .

فظهر من جميع ما ذكرنا انه لا وجه لسقوط المهر راساً، كما نسب الى المشهور، ولا لسقوط نصفه كما عن الشيخ (قدس سره) .

واما التفصيل بين اختصاص السبب المحرم بالرضيعة كما اذا سعت بنفسها الى ثدي المرضعة وهي نائمة او مغشى عليها فيسقط، وبين تحققه من المرضعة، فيثبت، فقد عللوه بان الانفساخ في الصورة الاولى يستند الى نفس الرضيعة، فلا تستحق المهر، وفي الصورة الثانية يستند الى غيرها، وهي الزوجة الكبيرة او غيرها ممن يوجب ارضاعها فساد نكاح الصغيرة، فلا موجب لسقوطه .

وقد اورد على هذا الوجه بان الرضيعة الصغيرة لا شعور لها، فكيف يكون فعلها موجبا لسقوط مهرها؟

واجيب بان الشعور لا يعتبر في الاحكام الوضعية، كسقوط المهر او ضمان التلف ونحو ذلك، وانما يعتبر في الاحكام التكليفية .

(١) الوسائل: ج ٢١ ص ٣١٣ الباب ٥١، من ابواب المهور، ط المؤسسة .

(٢) الوسائل: ج ٢١ ص ٣٢٦ الباب ٥٨ من ابواب المهور، ط المؤسسة .

أقول: لا وجه لهذا القول ايضاً، لأنه لو قلنا بأن التسبب إلى بطلان النكاح يوجب ضمان المهر — ولا نقول به كما ستعرف في المسألة الثانية — لما كان لسقوط مهر الرضیعة اذا استند السبب إليها وجه، بل تستحق المهر المسمى بالعقد وتضمن للزوج مهر المثل، لأنها اتلفت عليه الزوجية أو منافع البضع فتضمن بدلها، وهذا نظير ما اذا باع شخص متاعه من شخص آخر ثم اتلفه بعد التسليم إلى المشتري، فان البائع لا يضمن الثمن المسمى بعد ان ملكه بالعقد، وإنما يضمن للمشتري بدل ما اتلفه عليه من المثل أو القيمة، فالزوجة الرضیعة تأخذ المهر المسمى من الزوج وتضمن له مهر المثل، وربما يزيد على المسمى وربما ينقص.

جواب المسألة الثانية

وأما المسألة الثانية وهي ان المرضعة — سواء أكانت الزوجة الكبيرة أو ام الزوج أو بنتها أو اختها أو غيرها — ممن يوجب ارضاعها الزوجة الصغيرة بطلان نكاح الصغيرة — هل تضمن المهر للزوج على تقدير استحقاق الصغيرة له، أو يفصل بين صورتين الاختيار في الارضاع وعدمه؟ وقد تقدم ان الوجوه في المسألة ثلاثة فالتحقيق فيها عدم الضمان مطلقاً، وربما ينسب إلى المشهور الضمان مطلقاً.

وما استدلل له به احد وجوه ثلاثة:

الوجه الاول — قاعدة الاتلاف المتسالم عليها عند العقلاء والممضاة شرعاً، وقد جرت سيرتهم على تضمين من اتلف مال الغير ببذله من المثل والقيمة، وتقريب الاستدلال بها في المقام ان المرضعة بارضاعها الزوجة الصغيرة قد اتلفت على الزوج الاستمتاع بالزوجة أو نفس الزوجية، فتكون

ضامنة لبذل ذلك وهو المهر. ولا يخفى ان مقتضى ذلك ضمان مهر المثل لا المهر المسمى.

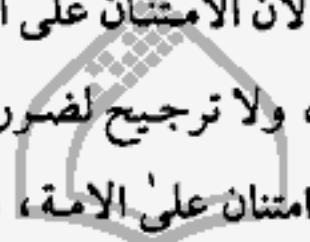
ويرد على الاستدلال بهذه القاعدة في المقام: ان موردها الاموال لا كل شيء ولو لم يكن مالا، وعليه فليس لها صغرى في المقام، لان علاقة الزوجية او الاستمتاع بالزوجة ليس مما يتمول اي لا يبذل المهر بازائه، فان المهر — كما قلنا — ليس عوضا عن علاقة الزوجية او الانتفاع بالبضع، ومن هنا لم يقل احد بضمان قاتل الزوجة او حابسها مهر المثل، وثبوت المهر في النكاح انما هو تعبد شرعي كما تقدم، ولم تتلف المرضعة على الزوج شيئا آخر. نعم هي صارت سببا لبطلان نكاح الرضیعة.

الوجه الثاني — قاعدة نفي الضرر^(١) بدعوى ان المرضعة صارت سببا لتضرر الزوج، حيث انه يبطلان النكاح تضرر بتسليم مقدار المهر المسمى الذي لم يحصل له في مقابله شيء ومقتضى هذا الوجه ضمان المرضعة المهر المسمى، لانه الذي تضرر به الزوج، حيث لم يسلم له النكاح. ويرد على الاستدلال بهذه القاعدة.

(اولا): انما ترفع الاحكام المجعولة في الشريعة اذا كانت ضرورية لا عدم الحكم الضرري، مثلا: لو كان وجوب شيء او حرمة ضروريا لارتفع بهذه القاعدة، لان الضرر حينئذ ناشيء من الجعل الشرعي، ورفع بيد الشارع، واما عدم الوجوب اذا كان ضروريا فلا يرتفع بهذه القاعدة ليصير الشيء واجبا دفعا للضرر، لان الضرر حينئذ لم ينشأ من قبل الشارع، وان كان رفعه مقدورا للشارع ايضا بان يقلبه الى وجود الحكم، الا انه ليس

(١) الوسائل: ج ١٧ ص ٣٤٠ الباب ١٢، من احياء الموات، ط المكتبة الاسلامية.

مدلول الحديث الشريف - كما قلنا - ألا رفع الضرر الذي ينشأ من الجعل الشرعي ولا يعم الضرر الناشئ من عدم الجعل الشرعي، وليس في المقام حكم وجودي ضرري ليرتفع، وإنما ينشأ الضرر من عدم تضمين المرضعة، وهو بمعنى أن الشارع لم يجعل عليها الضمان، فلا يرتفع بهذه القاعدة لتكون ضامنة. وأما جواز الارضاع فلم يستشكل فيه أحد، لعدم وجود منع شرعي عن الارضاع الموجب لبطلان النكاح، وإن سلم أنه مستلزم للضرر فقاعدة نفي الضرر ترفع جواز الارضاع ولا تثبت الضمان.

و«ثانياً»: أنه لو سلم شمول القاعدة لعدم الجعل الذي ينشأ منه الضرر لم تشمل المقام ايضاً، لأن الامتنان على الزوج برفع عدم الضمان ينافي الامتنان على المرضعة، ولا ترجيح لضرر احدهما على الآخر، ومورد القاعدة ما كان في رفعه امتنان على الأمة، ولا تشمل ما كان فيه امتنان على بعض دون بعض.  مركز تحقيق وتطوير علوم إسلامية

وربما يقال إن المرضعة هي التي اقدمت على ضرر نفسها، فلا يكون نفي الضرر عن الزوج خلاف الامتنان عليها.

ويندفع (أولاً): بأن هذا اخص من المدعى، اذ ربما يكون الارضاع واجبا عليها، لتوقف حفظ نفس الرضیعة على ذلك، فكيف يقال هي التي اقدمت على ضرر نفسها في حين إن الداعي لها امر الشارع بالارضاع وإن كان ذلك لا ينافي الضمان إلا أنه ليس اقداًماً منها على الضرر.

و«ثانياً»: بأن الاقدام على الضرر فرع ثبوت الضمان، وهو أول الكلام.

الوجه الثالث - رواية ضعيفة ذكرها الشيخ الانصاري (قدس سره)

في رسالته الرضاعية، وهي ما رواه الفقيه^(١) بسند ضعيف عن داود بن الحصين عن عمر بن حنظلة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألت عن رجل قال لآخر اخطب لي فلانة، فما فعلت من شيء مما قاوت من صداق او ضمنت من شيء او شرطت فذلك لي رضى وهو لازم لي. ولم يشهد على ذلك، فذهب فخطب له، وبذل عنه الصداق وغير ذلك مما طالبوه وسألوه، فلما رجع اليه انكر ذلك كله قال: يغرم لها نصف الصداق عنه، وذلك أنه هو الذي ضيع حقها، اذ لم يشهد عليه بذلك الذي قال»^(٢) بتقريب ان عموم التعليل يشمل المقام، لأن المرضعة قد ضيعت حق الزوج، فيجب عليها ان تغرم له ما خسره من المهر.

ويرد عليه: ان ضعف سندها يغنيها عن التكلم في دلالتها، مع أنها لا دلالة لها على المطلوب ايضا، لأن مورد الرواية الحق المالي، والتعليل إنما يعم كل حق مالي ولا يعم غيره، والمرضعة في المقام لم تضيع حقا ماليا على الزوج، وإنما ضيعت زوجية الرضعة عليه بارضاعها، والمهر قد وجب عليه بنفس العقد لا بارضاعها.

فتلخص من جميع ما ذكرنا: أنه لا موجب لضمان المرضعة وان كان ارضاعها باختيارها من دون ضرورة تقتضي ذلك. وبه يظهر فساد التفصيل المتقدم.

جواب المسألة الثالثة

وأما المسألة الثالثة — وهي أنه على تقدير ثبوت الضمان على المرضعة

(١) ج ٣ ص ٤٩.

(٢) الوسائل: ج ١٩ ص ١٦٥ الباب ٤، من كتاب الوكالة ح ١، ط المؤسسة.

هل تضمن المهر المسمى أو مهر المثل - فالحق فيها هو الثاني، لأن مدرك الضمان أن كان قاعدة الائلاف فهي تقتضي ضمان ما اتلفته على الزوج من منافع البضع أو الزوجية، لا المهر المسمى الثابت على الزوج بالعقد، وإن كان قاعدة نفى الضرر فكذلك أيضاً، لأن الزائد على مهر المثل قد أقدم عليه الزوج بنفسه، فتضرره به مستند إلى إقدامه، لا إلى المرضعة بارضاعها الصغيرة، والمقدار الذي أضرت به المرضعة هو مقدار مهر المثل.


والحمد لله أولاً وآخراً وهذا آخر ما أفاده سيدنا الاستاذ (دام ظلّه) في بحث الرضاع وكان ذلك في الليلة الخامسة والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٧٥ الهجرية^(١).



مركز تحقيقات كتاب وپښتو علوم اسلامي

(١) قد كان تحرير أصل الرسالة في سنة ١٣٧٤ و ١٣٧٥ هـ، كما أشرنا في المقدمة وكان طبعها في سنة ١٤١٢ هـ في النجف الأشرف، وقد أعيد طبعها

من وقائع الرضاع

اروع حادثة عالجه الدكتور محمد التيجاني السماوي و انتهى فيها الى
نصرة الحق، و حلّ العقده. بما استند اليه من فتاوى الامام الخوئي (قده) في كل
رضاع لم يبلغ حد النكاح الصحيح.  *رسد*



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

يطالع القارئ الكريم كتاب (أحكام الرضاع فى فقه الشيعة) وهو مما ألقاه الإمام الراحل من المحاضرات الفقهية، و الدراسات الاجتهادية، و الابحاث العلمية العليا، على صفوة من طلابه الذين أعدهم للإجتهد، و اختصهم بالعلم و التحقيق وتوسم فيهم الزعامة و المرجعية طرح عليهم أبحاث الرضاع بكل شقوقها و مسائلها، بما فيه من نقاط الخلاف بين المذاهب الإسلامية كمّا، يرجع الى عدد الرضعات، و دفعاتها، و كيفاً يعود الى شروطها الخاصة بها، تلك التى تنشر الحرمة بين الرضيعين و يجعل المُرْضعة أمّاً و ان علت، و صاحب اللبن أباً، و إن علا كما تُحقق الأخوة بين الرضيعين و إخوانهما و أخواتهما.

والذى عنانا فى هذا التذييل : هو ضرورة أن نلحق بالكتاب ما استعرضه الاستاذ التيجانى فى كتابه (ثم اهتديت)^١ بما يتصل بالمحاكم الشرعية، و الأحكام القضائية التى تلابس حياة المسلمين، و تواجههم بوقائع معقدة لا قبل لهم بها، تورث بينهم الاختلاف، و تضطرهم الى التخاصم فى المحاكم الشرعية، إبقاءً على الزوجية، او البيونة عنها، بعد أن أصبحوا آباءً و أمهات لعدد من الأولاد إناثاً و ذكوراً، و اختلط بعضهم ببعض.

١. اهتدى بالإمام الخوئى (قده) كما اورد ذلك فى كتابه هذا.

ولشد ما تهدمت البنية العائلية، و تحطمت الحياة الزوجية و تفسخت العقود، و إنتهى الأمر الى تخريج الأولاد على قاعدة (و طى الشبهة) مما أصاب العوائل الشريفة الوهن، واللمز و التجريح، غير ان كتاب (احكام الرضاع في فقه الشيعة) في كل أبحاثه الفقهية، و مناقشاته الإستدلالية، و استعراض أقوال الفقهاء من مختلف المذاهب : قد استقر على ما هو الحق الصّراح في المسألة، و من الله التوفيق، و على الله التكلان.



مركز تحقیقات کتاب و ترویج علوم اسلامی

يقول الدكتور محمد التيجاني

في كتاب « ثم اهتديت »

هدى الحق

في إحدى قرى الجنوب التونسي و خلال حفل زفاف كانت النساء يتحدثن عن فلانة زوجة فلان، و استغربت العجوز الكبيرة التي كانت تجلس وسطهن و تسمع حديثهن أن تكون فلانة قد تزوجت فلاناً و لما سألتها عن سبب استغرابها أخبرتهن بأنها أرضعت الإثنين فهما أخوان من الرضاعة، و نقل النسوة هذا النبأ العظيم إلى أزواجهن و تثبت الرجال فشهد والد المرأة بأن ابنته أرضعتها تلك العجوز المعروفة لدى الجميع بأنها مرضعة كما شهد والد الزوج بأن ابنه أرضعته نفس المرضعة، و قامت قيامة العشيرتين و تقاتلوا بالعصي كل منهما تتهم الأخرى بأنها سبب الكارثة التي سوف تجرهم إلى سخط الله و عقابه و خصوصاً و أن هذا الزواج مرّ عليه عشرة أعوام و أنجبت المرأة خلالها ثلاثة أطفال و قد هربت عند سماعها الخبر إلى بيت أبيها و امتنعت عن الأكل و الشراب و أرادت الانتحار لأنها لم تتحمل الصدمة و كيف أنها تزوجت من أخيها وولدت منه و هي لا تعلم، و سقط عدد من الجرحى من العشيرتين و تدخل أحد الشيوخ الكبار و أوقف المعارك و نصحهم بأن يطوفوا على العلماء

ليستفتوهم في هذه القضية عسى أن يجدوا حلاً.

فصاروا يتجولون في المدن الكبرى المجاورة يسألون علماءها عن حلّ لقضيتهم وكلّما اتّصلوا بعالم و أطلعوه على الأمر أخبرهم بحرمة الزواج و ضرورة تفريق الزوجين إلى الأبد و تحرير رقبة أو صيام شهرين إلى غير ذلك من الفتاوى.

و وصلوا إلى قفصة و سألوا علماءها فكان الجواب نفس الشيء، لأنّ المالكية كلهم يحرمون الرضاعة ولو من قطرة واحدة اقتداء بالإمام مالك الذي قاس الحليب على الخمر إذ أنّ (ما أسكر كثيره فقليله حرام)، فتحرم الرضاعة ولو من قطرة واحدة من الحليب، والذي وقع أن أحد الحاضرين اختلى بهم ودلّهم على بيتي قائلًا لهم : اسألوا التيجاني في مثل هذه القضايا فإنه يعرف كل المذاهب، وقد رأيتّه يجادل هؤلاء العلماء عدّة مرّات فيبزوهم بالحجّة البالغة.

هذا ما نقله الّذي زوج المرأة حرفياً عندما أدخلته إلى المكتبة و حكى لي كل القضية بالتفصيل من أولها إلى آخرها و قال : « يا سيدي أنّ زوجتي تريد الانتحار و أولادى مهملين و نحن لا نعرف حلاً لهذه المشكلة وقد دلّونا عليك وقد استبشرت خيراً لمّا رأيت عندك هذه الكتب التي لم أشهد في حياتي مثلها فعسى أن يكون الحلّ عندك ».

أحضرت له قهوة و فكّرت قليلاً ثمّ سألته عن عدد الرضعات التي رضعها هو من المرأة فقال : لا أدري غير أنّ زوجتي رضعت منها مرّتين أو ثلاث و قد شهد أبوها بأنّه حملها مرّتين أو ثلاث مرات لتلك العجوز المرضعة، فقلت إذا كان هذا صحيحاً فليس عليكم شيء و الزواج صحيح و حلال محلّل، و ارتمى المسكين عليّ يقبل رأسي و يديّ و يقول : بشرك الله بالخير لقد فتحت أبواب

السكينة أمامي، ونهض مسرعاً ولم يكمل قمته ولا استفسر مني ولا طلب الدليل غير أنه استأذن للخروج حتى يسرع فيبشر زوجته وأولاده وأهله وعشيرته.

لكنه رجع في اليوم التالي و معه سبعة رجال وقدمهم إلي قائلًا: هذا والدي وهذا والد زوجتي والثالث هو عمدة القرية والرابع إمام الجمعة والجماعة والخامس هو المرشد الديني والسادس شيخ العشيرة والسابع هو مدير المدرسة، وقد جاؤوا يستفسرون عن قضية الرضاعة وبماذا حللتها؟ وأدخلت الجميع إلى المكتبة وكنت أتوقع جدالهم وأحضرت لهم القهوة ورحبت بهم: قالوا إنما جئناك نناقشك عن تحليلك الرضاعة وقد حرّمها الله في القرآن، و حرّمها رسوله بقوله: يحرم بالرضاعة ما يحرم بالنسب، وكذلك حرّمها الإمام مالك.

قلت: يا سادتي أنتم ما شاء الله ثمانية وأنا واحد فإذا تكلمت مع الجميع فسوف لن أقنعكم وتضيع المناقشة في الهامشيات، وإنما اقترح عليكم اختيار أحدكم حتى تناقش معه وأنتم تكونون حكماً بيني وبينه!

و أعجبتهم الفكرة واستحسنوها، وسلموا أمرهم المرشد الديني قائلين بأنه أعلمهم وأقدرهم، وبدأ السيد يسألني كيف أحلّل ما حرّم الله ورسوله والأئمة؟

قلت: أعوذ بالله أن أفعل ذلك! ولكن الله حرّم الرضاعة بآية مجملة ولم يبيّن تفصيل ذلك وإنما أوكل ذلك إلى رسوله فأوضح مقصود الآية بالكيف والكم.

قال: فإن الإمام مالك يحرم الرضاعة من قطرة واحدة.

قلت : أعرف ذلك، ولكن الإمام مالك ليس حجة على المسلمين وإلا فما هو قولك بالأئمة الآخرين ؟

أجاب : رضي الله عنهم وارضاهم فكلهم من رسول الله ملتصق.

قلت : فما هي إذن حجتك عند الله في تقليدك الإمام مالك الذي يخالف رأيه نص الرسول (ص) ؟

قال محتاراً : سبحان الله أنا لا أعلم بأن الإمام مالك إمام دار الهجرة يخالف النصوص النبوية، و تحيّر الحاضرون من هذا القول، و استغربوا مني هذه الجراءة على الإمام مالك والتي لم يعهدوها من قبل في غيري واستدركت قائلاً : هل كان الإمام مالك من الصحابة ؟ قال : لا، قلت : هل كان من التابعين ؟ قال : لا، وإنما هو من تابعي التابعين. قلت : فأيهما أقرب هو أم الإمام علي بن أبي طالب ؟

قال : الإمام علي أقرب فهو من الخلفاء الراشدين، و تكلم أحد الحاضرين قائلاً : سيدنا علي كرم الله وجهه هو باب مدينة العلم. فقلت : فلماذا تركتم باب مدينة العلم و اتبعتم رجلاً ليس من الصحابة ولا من التابعين وإنما ولد بعد الفتنة و بعدما أبيحت مدينة رسول الله لجيش يزيد و فعلوا فيها ما فعلوا و قتلوا خيار الصحابة و انتهكوا فيها المحارم، و غيروا سنة الرسول ببدع ابتدعوها، فكيف يطمئن الإنسان بعد ذلك إلى هؤلاء الأئمة الذين رضيت عنهم السلطة الحاكمة لأنهم أفتوها بما يلائم أهواءهم.

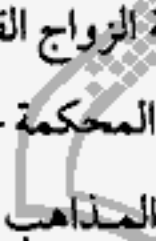
و تكلم أحدهم و قال : سمعنا أنك شيعي تعبد الإمام علياً فلكرهه صاحبه الذي كان بجانبه لكزة أوجعته و قال له : أسكت أما تستحي أن تقول مثل هذا القول لرجل فاضل مثل هذا وقد عرفت العلماء و حتى الآن لم ترعيني مكتبة مثل هذه المكتبة، و هذا الرجل يتكلم عن معرفة و وثوق مما يقول !

اجبته قائلاً : أنا شيعي هذا صحيح ولكن الشيعة لا يعبدون علياً وإنما عوض أن يقلدوا الإمام مالك فهم يقلدون الإمام علياً لأنه باب مدينة العلم حسب شهادة تكم، قال المرشد الديني : وهل حلل الإمام علي زواج الرضيعين ؟ قلت : لا ولكنه يحرم ذلك إذا بلغت الرضاعة خمس عشرة رضة مشبعات و متواليات، أو ما أنبت لحماً وعظماً. وتهلل وجه والد الزوجة و قال : الحمد لله فابنتي لم ترضع إلا مرتين أو ثلاث مرّات فقط، وإن في قول الإمام علي هذا مخرجاً لنا من هذه الورطة و رحمة لنا من الله بعد أن يشنا.

فقال المرشد : أعطنا الدليل على هذا القول حتى نقتنع؛ فأعطيتهم كتاب منهاج الصالحين للسيد الخوئي، وقرأ هو بنفسه عليهم باب الرضاعة، و فرحوا بذلك فرحاً عظيماً و خصوصاً الزوج الذي كان خائفاً أن لا يكون لدى الدليل المقنع و طلبوا مني إعارتهم الكتاب حتى يحتجوا به في قريتهم فسلمته إليهم و خرجوا مودعين داعين معتذرين.

و بمجرد خروجهم من بيتي التقى بهم أحد المناوئين و حملهم إلى بعض علماء السوء فخوفوهم و حذروهم بأنني عميل لإسرائيل و أن كتاب منهاج الصالحين الذي أعطيتهم إياه كله ضلالة و أن أهل العراق هم أهل الكفر و النفاق و أن الشيعة مجوس يبيحون نكاح الأخوات فلا غرابة إذن في إباحتي لهم نكاح الأخت من الرضاعة إلى غير ذلك، من التهم والأراجيف و ما زال بهم يحذروهم حتى ارتدوا على أعقابهم و أنقلبوا بعد اقتناعهم، و أجبروا الزوج أن يقوم بقضية عدلية في الطلاق لدى المحكمة الابتدائية في قفصة و طلب منهم رئيس المحكمة أن يذهبوا للعاصمة و يتصلوا بمفتي الجمهورية ليحل هذا الإشكال، و سافر الزوج و بقي هناك شهراً كاملاً حتى تمكن من مقابله و قص عليه قصته من

أولها لآخرها وسأله مفتي الجمهورية عن العلماء الذين قالوا بحلّية الزواج وصحته و أجاب الزوج بأنه ليس هناك من قال بحلّيته غير شخص واحد هو التيجاني السماوي وسجل المفتي اسمي وقال للزوج : ارجع أنت و سوف أبعث أنا برسالة إلى رئيس المحكمة في قفصة، و بالفعل جاءت الرسالة من مفتي الجمهورية واطّلع عليها وكيل الزوج و أعلمه بأن مفتي الجمهورية حرّم ذلك الزواج.

هذا ما قصّه عليّ زوج المرأة الذي بدا عليه الضعف والإرهاق من كثرة التعب و هو يعتذر إليّ لما سبّبه لي من إزعاج و حرج، فشكرته على عواطفه متعجباً كيف يُبطل مفتي الجمهورية الزواج القائم في مثل هذه القضية، و طلبت منه أن يأتيني برسائلته التي بعثها إلى المحكمة حتى أنشرها في الصحف التونسية و أبين أن مفتي الجمهورية يجهل المذاهب الإسلامية ولا يعرف اختلافهم الفقهي في مسألة الرضاعة.  و قال الزوج بأنه لا يمكنه أن يطلع على ملفّ قضيتّه فضلاً عن أن يأتيني برسالة منه، وافترقنا.

و بعد بضعة أيام جاءني دعوة من رئيس المحكمة و هو يأمرني بإحضار الكتاب والأدلة على عدم بطلان ذلك الزواج بين (الرضيعين) !، و ذهبت محملاً بعدّة مصادر انتقيتها مسبقاً و وضعت في كلّ منها بطاقة في باب الرضاعة ليسهل تخريجه في لحظة واحدة، و ذهبت في اليوم و الساعة المذكورة واستقبلني كاتب الرئيس و أدخلني إلى مكتب الرئيس و فوجئت برئيس المحكمة الابتدائية و رئيس محكمة الناحية و وكيل الجمهورية و معهم ثلاثة أعضاء وكلهم يرتدون لباسهم الخاص للقضاء و كأنهم في جلسة رسمية، و لاحظت أيضاً أن زوج

المرأة يجلس في آخر القاعة قبالهم، و سلمت على الجميع فكانوا كلهم ينظرون إليّ بإشمئزاز وإحتقار و لما جلست كلمني الرئيس بلهجة خشنة قائلاً :

- أنت هو التيجاني السماوي ؟ قلت : نعم.

- قال : أنت الذي أفتيت بصحة الزواج في هذه القضية ؟

- قلت : لا لست أنا بعفت، ولكن الأئمة و علماء المسلمين هم الذين أفتوا

بحليته وصحته !

- قال : و من أجل ذلك دعوناك، و أنت الآن في قفص الاتهام، فإذا لم

تثبت دعواك بالدليل فسوف نحكم بسجنك وسوف لن تخرج من هنا إلا إلى السجن.

و عرفت وقتها أنني بالفعل في قفص الاتهام، لا لأنني أفتيت في هذه القضية، ولكن لأن بعض علماء السوء حدث هؤلاء الحكام بأنني صاحب فتنة و أنني أسب الصحابة و أثبت التشيع لآل البيت النبوي، وقد قال له رئيس المحكمة إذا أتيتني بشاهدين ضده فسوف ألقيه في السجن.

أضف إلى ذلك فأن جماعة الإخوان المسلمين استغلوا هذه الفتوى و روجوا لدى الخاص و العام بأنني أبيح نكاح الأخوات و هو قول الشيعة على زعمهم !

كل ذلك عرفته من قبل و تيقنته عندما هدّني رئيس المحكمة بالسجن فلم يبق أمامي إلا التحدي والدفاع عن نفسي بكل شجاعة فقلت للرئيس :

- هل لي أن أتكلّم بصراحة و بدون خوف، قال :

- نعم تكلّم فأنت ليس لك محام ... قلت :

- قبل كل شيء أنا لم أنصب نفسي للإفتاء، ولكن ها هو زوج المرأة أمامكم فاسألوه، فهو الذي جاءني إلى بيتي بطرق بابي و يسألني، فكان واجباً علي أن أجيبه بما أعلم وقد سألته بدوري عن عدد الرضعات و لما أعلمني بأن زوجته لم ترضع غير مرتين أعطيته وقتها حكم الإسلام فيها، فلست أنا من المجتهدين ولا من المشرعين.

قال الرئيس : عجباً، أنت الآن تدعي أنك تعرف الإسلام و نحن نجهله ! قلت : أستغفر الله أنا لم أقصد هذا، ولكن الناس هنا يعرفون مذهب الإمام مالك و يتوقفون عنده، و أنا فتشت في كل المذاهب و وجدت حلاً لهذه القضية.

قال الرئيس : أين وجدت الحل ؟ قلت :

قبل كل شيء هل لي أن أسألكم سؤالاً يا سيدي الرئيس ؟
- قال اسأل كل ما تريد.

- قلت : ما قولكم في المذاهب الإسلامية ؟

- قال : كلها صحيحة، فكلهم من رسول الله ملتمس، و في اختلافهم رحمة.

- قلت : فارحموا إذن هذا المسكين « مشيراً إلى زوج المرأة » الذي قضى الآن أكثر من شهرين و هو مفارق لزوجته و ولده بينما هناك من المذاهب الإسلامية من حل مشكلته.

فقال الرئيس مغضباً :

- هات الدليل و كفاك تهريجاً، نحن سمحنا لك بالدفاع عن نفسك فأصبحت محامياً لغيرك.

فأخرجت له من حقيبتي كتاب منهاج الصالحين للسيد الخوئي و قلت : هذا

مذهب أهل البيت وفيه الدليل وقاطعني قائلاً: دعنا من مذهب أهل البيت فنحن لا نعرفه ولا نؤمن به.

كنت متوقفاً هذا ولذلك أحضرت معي بعد البحث والتنقيب عدة مصادر لأهل السنة والجماعة وكنت رتبها حسب علمي فوضعت البخاري في المرتبة الأولى ثم صحيح مسلم وبعده كتاب الفتاوى لمحمود شلتوت وكتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد، وكتاب زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي وعدة مصادر أخرى من كتب (أهل السنة)، ولما رفض الرئيس أن ينظر في كتاب السيد الخوئي سألته عن الكتب التي يثق بها، قال: البخاري ومسلم. وأخرجت صحيح البخاري وفتحته على الصفحة المعينة وقلت: تفضل يا سيدي اقرأ.

قال: اقرأ أنت؟ وقرأت: حدثنا فلان عن فلان عن عائشة أم المؤمنين قالت توفي رسول الله (ص) ولم يحرم من الرضعات إلا خمسة فما فوق.

وأخذ الرئيس مني الكتاب وقرأ بنفسه وأعطاه وكيل الجمهورية بجانبه وقرأ هو الآخر وناوله لمن بعده في حين أخرجت صحيح مسلم وأطلعته على نفس الأحاديث ثم فتحت كتاب الفتاوى لشيخ الأزهر شلتوت وقد ذكر هو الآخر اختلافات الأئمة في مسألة الرضاعة فمنهم من ذهب إلى القول بأن المحرم ما بلغ خمس عشرة رضة ومنهم من قال بسبعة ومنهم من حرم فوق الخمسة عدا مالك الذي خالف النص وحرم قطرة واحدة ثم قال شلتوت: وأنا أميل إلى أوسط الآراء فأقول سبعة فما فوق، وبعد ما أطلع رئيس المحكمة على كل ذلك قال: يكفي ثم التفت إلى زوج المرأة وقال له: اذهب الآن وأتني بوالد

زوجتك ليشهد أمامي بأنها رضعت مرتين أو ثلاثة و سوف تأخذ زوجتك معك هذا اليوم ...

و طار المسكين فرحاً، و اعتذر وكيل الجمهورية و بقية الأعضاء الحاضرين للإلتحاق بأعمالهم و أذن لهم الرئيس، و لمّا خلا بنا المجلس التفت إليّ معتذراً و قال : سامحني يا أستاذ لقد غلطوني فيك و قالوا فيك أشياء غريبة و أنا الآن عرفت بأنهم حاسدون و مغرضون يريدون بك شراً.

و طار قلبي فرحاً بهذا التحوّل السريع و قلت : الحمد لله الذي جعل نصري على يدك يا سيدي الرئيس، فقال : سمعت بأنّ عندك مكتبة عظيمة فهل يوجد فيها كتاب حياة الحيوان الكبرى للدميري ؟

قلت : نعم، فقال : هل تعيرني إيّاه، فقد مضى عامان و أنا أبحث عنه : قلت : هو لك يا سيدي متى أردت، قال : هل عندك وقت يسمح لك بالمجيء إلى مكتبتني لتتحدث و أستفيد منك. قلت : أستغفر الله فأنا الذي أستفيد منك، فأنت أكبر مني سنّاً و قدراً، و عندي أربعة أيام راحة في الأسبوع و أنا رهن إشارتك.

و اتفقنا على يوم السبت من كل أسبوع لأنّه ليس له جلسات للمحكمة في ذلك اليوم. و بعدما طلب منّي أن أترك له كتاب البخاري و مسلم و كتاب الفتاوى لمحمود شلتوت لكي يحرّر منهم النّص قام بنفسه و أخرجني من مكتبته مودّعاً.

و خرجت فرحاً أحمد الله سبحانه على هذا النّصر و قد دخلت خائفاً مهتداً بالسجن و خرجت و قد انقلب رئيس المحكمة إلى صديق حميم يحترمني و يطلب منّي مجالسته ليستفيد مني، إنها بركات طريق أهل البيت الذين لا يخيب من تمسك بهم و يأمن من لجأ إليهم.

و تحدث زوج المرأة في قريته و شاع الخبر في كل القرى المجاورة بعدما رجعت المرأة إلى بيت زوجها وانتهت القضية بحلّية الزواج، فأصبح الناس يقولون بأنّي أعلم من الجميع و أعلم حتى من مفتي الجمهورية.

و قد جاء زوج المرأة إلى البيت و معه سيارة كبيرة و دعاني إلى القرية أنا و كل عائلتي و أعلمني بأنّ كل الأهالي ينتظرون قدومي و سيذبحون ثلاثة عجول لإقامة الفرح و اعتذرت إليه بسبب انشغالي في قفصة و قلت له: سوف أزورك مرة أخرى إن شاء الله.

و تحدث رئيس المحكمة إلى أصدقائه و اشتهرت القضية و ردّ الله كيد الكائدين و جاء بعضهم معتذرين و قد فتح الله بصيرة البعض منهم فاستبصروا و أصبحوا من المخلصين، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

مركز تحقيقات كميتر علوم اسلامی

و آخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين و صلّى الله على سيدنا محمد و على آله الطيبين الطاهرين.

بنقل من كتاب « ثم اهتديت » للدكتور التيجاني من ص ١٧٦-١٨٤



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی

الملحقات

و

الفهرس



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

(١) ملحق رقم (١) ص ١٧ .

قد تكررت هذه الجملة: «الرضاع لحمه كلحمه النسب» في السنة الفقهاء بحكم اشتراك الرضاع مع النسب في تاتر المنع، وقال في المستند^(١) انه ورد في السنة المقبولة عنه عليه السلام أنه قال: «الرضاع لحمه كلحمه النسب» ولكن قال بعض الاعلام^(٢) أنه ليس حديثاً ولا رواية، وإنما الحديث النبوي المذكور في عامة كتب الحديث للفريقين هو قوله عليه السلام: «الولاء لحمه كلحمه النسب» فجاء هذا الكلام على هذا الغرار بحكم وجود الملاك في الثلاثة - النسب والرضاع والولاء - فلاحظ: الوسائل ط إسلامية ج ١٦ ص ٥٥ ب ٢٢ من ابواب العتق ح ٢ قوله (ص) «الولاء لحمه كلحمه النسب لا تباع ولا توهب».

(١) ملحق رقم (٢) ص ٢٤ .

تعريف الرضاع:

الرضاع - بفتح الراء وكسرهما - ويقال: رضاعة - بفتح الراء وكسرهما - أيضاً معناه لغة: مص الثدي، سواء كان مصّ ثدي آدمية، أو ثدي بهيمة، أو نحو ذلك، فيقال لغة لمن مصّ ثدي بقرة، أو شاة: إنه رضعها، فإذا حلب لبنها وشربه الصبي فلا يقال له: رضعه، ولا يشترط في المعنى اللغوي أن يكون الرضيع صغيراً. أما معناه شرعاً فعند العامة^(٣):

هو «وصول لبن آدمية إلى جوف طفل لم يزد سنّه على حولين^(٤)». فإن شرب صغير وصغيرة لبن بهيمة لا تحرم عليه.

ولا فرق بين أن يصل اللبن إلى الجوف من طريق الفم بمص الثدي أو بصبه في حلقه، أو إدخاله من أنفه، فمتى وصل اللبن إلى معدة الطفل مدة الحولين المذكورين بالشروط الآتية كان رضاعاً شرعياً يترتب عليه التحريم الآتي بيانه.

هكذا عرف الرضاع الناشر لحرمه النكاح في متن كتاب الفقه على المذاهب الأربعة. وأما عند الشيعة فالرضاع الشرعي المحرم للنكاح عبارة عن إمتصاص طفل - لم يزد سنّه على حولين - ثدي آدمية بالشروط الآتية^(٥) فلا يكفي مطلق وصول اللبن إلى جوف

(١) ج ٢ ص ٤٩٧ ص ٢٩ كتاب النكاح الطبع الحجري.

(٢) العلامة السيد محمد تقي بحر العلوم في تعليقه على بلغة الفقيه ج ٣ ص ١٢٨.

(٣) كما في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ٢٥٠ كتاب النكاح: مباحث الرضاع - الطبعة الثالثة -.

(٤) وعن أبي حنيفة: أن زمن الرضاع ثلاثون شهراً - نفس المصدر -.

(٥) بلغ مجموعها إثنا عشرة، كما ذكرنا في ملحق رقم (٤) لصفحة ٦٩.

الصبي، تحفظاً على المعنى اللغوي الوارد في الآية الكريمة ﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم﴾ والسنة المتواترة «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» ولم يرد دليل على التوسعة وأعمية المراد شرعاً - كما اشرنا إلى ذلك في تعليقه ص ١٣٩ - ١٤٠.

(١×) ملحق رقم (٣) ص ٥٩.

قد اشتهرت هذه القاعدة في السنة الفقهاء اخذاً من الروايات، وهي «لا ينكح أبو المرتضع في أولاد صاحب اللبن، ولادة ورضاعاً، ولا في أولاد المرضعة، ولادة لا رضاعاً» والسبب فيه أنهم بمنزلة أولاده.

وقد تقدم^(١) أن هذه القاعدة تكون تخصيصاً في عموم المنزلة، لأن أولاد صاحب يكونون إخوة لأولاد أبي المرتضع، لا أولاداً رضاعياً له، إلا أنه مع ذلك دلت الروايات على حرمتهم عليه وقد تقدم^(٢) أيضاً وجه الفرق بين صاحب اللبن والمرضعة في تحريم أولاده على أبي المرتضع مطلقاً، دون أولادها، فإن المحرم خصوص أولادها النسبية، دون الرضاعية، فراجع، ولا حاجة إلى الإعادة، وإنما نتعرض هنا لفروض هذه القاعدة في الرضاع قبل النكاح وبعده، فإنه لا يصح في الأول، ويبطل في الثاني.

حرمة أولاد صاحب اللبن على أبي المرتضع.

(الرضاع السابق على النكاح)

لو ارتضع ابنك من لبن رجل يحرم عليك بنت ذاك الرجل، لأنك أبو المرتضع، ولا يجوز لك نكاح أولاد صاحب اللبن وهو الرجل المذكور.

(الرضاع اللاحق بالنكاح)

ويترتب على ذلك: أنه لو أرضعت زوجتك من لبنك ابن بنتك يبطل نكاح بنتك مع زوجها (صهرك) - سواء كانت زوجتك المرضعة له أما لام المرتضع بحيث يكون أبو المرتضع صهر كما معاً أم لا، إذ يكفي في الحرمة أن تكون أم المرتضع بنتاً لصاحب اللبن، وإن لم تكن بنتاً لزوجتك المرضعة، وكانت من غيرها من زوجاتك.

ويتعبر آخر: إذا أرضعت زوجة الجد لأم طفلاً من لبن جدّه لأمه حرمت أم المرتضع على أبيه، ولا فرق في المرضعة بين أن تكون أم لا أم المرتضع وإن لا تكون أمّاً لها، بل تكون زوجة لآبيها، لأن العبرة في الفرض بصاحب اللبن، وهو جدّه الأمي، لا بالمرضعة، فيبطل نكاح أبي المرضع - وهو صهر صاحب اللبن - مع زوجته أم المرتضع، أي بنت صاحب اللبن.

(١) ص ٥٩.

(٢) ص ٦٠ و٦٣.

حرمة أولاد المرضعة على أبي المرتضع .

(الرضاع السابق على النكاح)

لو ارتضع ابنك عن امرأة تحرم عليك بنتها النسبية ، لأنك أبو المرتضع لا يجوز لك نكاح بنت المرضعة النسبية .

(الرضاع اللاحق بالنكاح)

ويترتب على ذلك : أنه لو ارتضع طفل من جدته لأمه يبطل نكاح أم ذلك الطفل مع أبيه (صهر المرضعة) لأن صهرها يكون حيث أن أبا للمرتضع ولا يحل له نكاح بنت المرضعة التي هي أم الطفل ، ولا يفرق في ذلك بين أن يكون صاحب اللبن جدّه الأمي أيضاً ، أي أبا لأم المرتضع أو لا ، لأن العبرة في الحرمة في المثال بأولاد المرضعة من دون رعاية صاحب اللبن ، لكفايتها في المنع .

(١×) ملحق رقم (٤) ص ٦٩ .

ان مجموع الشروط المعتبرة في الرضاع المحرم للنكاح — سواء في المرضعة ، أو اللبن ، أو الرضيع ، أو الإرضاع — تكون كما يلي :

١ — حياة المرضعة^(١)

فلو ماتت أثناء الرضاع فلا ينشر الحرمة .

٢ — درّ لبنها عن وطء غير محرم ، كالنكاح .

فلا أثر للبن الزانية^(٢) .

٣ — درّ لبنها عن حمل الولد

فلو درّ لبنها من دون حمل — وإن كانت منكوحة بنكاح صحيح — فلا أثر له ، وأما

إنفصال الولد ، وعدم الإكتفاء بالحمل ففيه كلام تقدم^(٣) .

٤ — وحدة المرضعة

في تمام المقدار المعتبر في الرضاع — إما عدداً أو زماناً ، أو أثراً .

فلو كان لرجل زوجتان مرضعتان فأرضعت إحداهما طفلاً بعض المقدار — كعشر

رضعات — وأرضعته الأخرى بقية المقدار — كخمس رضعات — لم ينشر الحرمة ، أي لا يصير

الفحل (الزوج) أباً رضاعياً له ، ولا المرأتان أماء ، فضلاً عن حرمة الحواشي كالإخوة^(٤) .

(١) راجع ص ٦٩ ...

(٢) راجع ص ٧٥ ...

(٣) راجع ص ٨٣ .

(٤) راجع ص ٨٤ .

ويؤيد هذا الشرط: أنه لو اكتفينا في المقدار الناصر للحرمة بوحدة الفحل، وإن تعددت المرضعة، لزم أن يكون للمرتضع أب رضاعي من دون أم رضاعية، لعدم حصول الإرضاع الكامل من كل واحدة من الرأتين، إذ المفروض أن المقدار المعتبر قد حصل من مجموع إرضاعهما معاً، دون كل واحدة منهما مستقلاً.

٥ - وحدة الفحل في اللبن

فلو أرضعت امرأة طفلاً المقدار المعتبر من مجموع لبن فحلين لم ينشأ الحرمة حتى بين الرضيع والمرضعة، فضلاً عن الخواشي، فكما يشترط في اللبن وحدة المرضعة في تمام المقدار يشترط فيه أيضاً وحدة الفحل، فلو اتحدت المرضعة وتعدد الفحل لزم أن يكون الرضيع ذا أم رضاعية بلا أب رضاعي، لعدم ارتضاعه من لبن كل واحد منهما تمام الرضاع، كما أنه لو تعددت المرضعة، واتحد الفحل لزم أن يكون له أب رضاعي من دون أم رضاعية، لعدم تحقق الرضاع المعتبر من كل واحدة منهما على الفرض، فلا بد وأن يرتضع المرتضع تمام الحد المعتبر من لبن فحل واحد عن مرضعة واحدة.

صور تلفيق الرضاع من لبن فحلين

أما تلفيق الرضاع من مجموع لبن فحلين فيمكن تصوره بالكيفيات الآتية وإن كانت نادرة:

(الاولى): أن ترضع امرأة طفلاً من لبن زوجها «عشر رضعات» - مثلاً - ثم تنفصل عنه بطلاق ونحوه وتتزوج بعد العدة برجل آخر، وتلد منه، وترضع الطفل المذكور بقية العدد «خمس رضعات» من لبن زوجها الثاني، فإنه حينئذ يحصل تلفيق العدد المعتبر من لبن فحلين، لحصول مجموع العدد المعتبر من لبنهما.

ولا يخفى: أنه لا بد وأن نفرض أن الطفل المذكور كان يتغذى بالاكل والشرب في المدة المتخللة بين الرضاعين، ونلتزم بأن التغذي بهما لا يمنع عن تحقق التوالي المعتبر في الرضعات شرعاً، لأن المانع عنه إنما هو الفصل برضاع امرأة أخرى، دون الاكل والشرب، كما التزمنا^(١) بذلك في خمس عشر رضعات، دون العشر، وتصوير تلفيق اللبن من فحلين بهذه الكيفية سهل وقد أشار إليها في الجواهر^(٢) والمستند^(٣) وبلغة الفقيه^(٤) وقد تقدم^(٥).

(١) راجع ص ١٢٦ - ١٢٧.

(٢) ج ٢٩ ص ٣٠١.

(٣) ج ٢ ص ٥٠٢ - ٥٠٣ الطبع الحجري.

(٤) ج ٣ ص ١٥١.

(٥) ص ٨٩.

(الصورة الثانية): وهي ثلاث اعتبارات عدم الفصل بين الرضعات حتى بالاكل والشرب في جميع الحدود المقدرة للرضاع، حتى غير العددية، فضلاً عنها وان كانت نادرة - وهي أن نفرض ان الزوج الاول قد طلق المرضعة، وهي ذات لبن منه تُرضع ابنه، وبعد الخروج عن العدة تزوجت برجل آخر وحملت منه، وهي بعدُ تُرضع ولدها من لبن الزوج الاول، فإن هذا اللبن بعدُ محكوم شرعاً بأنه للزوج الاول، وان حملت من الزوج الثاني ما لم تضع حملها منه، وحيث لو فرضنا أنها شرعت في ارضاع طفل قبل وضع حملها من الزوج الثاني بيوم أو ساعات، وارضعته في هذه المدة القصيرة بعض المقدار الناشئ للحرمة، ثم وضعت حملها في الاثناء، واستمرت في ارضاع الطفل المذكور بقية المقدار المعتبر من دون فصل يتغذى فيه الطفل بالاكل والشرب، فحيث يتحقق الرضاع من لبن فحلين من دون فصل، اذ لبنها قبل الوضع من الثاني كان للزوج الاول ويَعده يكون للزوج الثاني، لنشوته من ولادة ابنه منها، وبذلك يتم تصوير ارضاع الصبي من مجموع لبن فحلين تمام المقدار المعتبر من دون فصل، سواء قُدِّرَ بانبات اللحم، أو اليوم والليلة، أو العدد مع التوالي، لإمكان تصور جميع ذلك في الكيفية المزبورة، وان كانت نادرة، فلاحظ.

(الصورة الثالثة): أن يكون أحد اللبنيين ناشئاً من وطئ الشبهة - بناء على كونه ناشراً للحرمة كالنكاح إذ حيث يمكن تصوير اللبن الثاني وان كانت المرأة مزوجة ارضعت طفلاً بعض المقدار المعتبر من لبن زوجها، ثم ارضعته تنمة المقدار بعد وضع ولدها من الشبهة، وقد اشار إليها في الجواهر^(١) إلا أن المنى ممنوع^(٢) لعدم الحاق لبن الواطي شبهة بالواطى عن النكاح في نشر الحرمة بالرضاع.

٦ - وحدة الفحل في أخوة المرتضعين خاصة

بمعنى ان حصول الاخوة الرضاعية بين المرتضعين يتوقف على وحدة الفحل وان كان حرمة الولد الرضاعي على الولد النسبي للمرضعة لا يتوقف على ذلك كما تقدم^(٣) البحث عنه في حرمة فروع المرضعة على المرتضع.

ولو ارضعت امرأة طفلاً من لبن زوجها تمام الرضاع المعتبر، ثم تزوجت برجل آخر - بعد مفارقتها عن الزوج الاول بطلاق ونحوه - وارضعت طفلاً آخر من لبن زوجها الثاني تمام الرضاع، ايضاً - لم تتحقق الاخوة الرضاعية بين هذين الطفلين المرتضعين، وإن إتحدت المرضعة، نعم تتحقق به الابوة بين كل من الزوجين والطفل المرتضع من لبنه،

(١) ج ٢٩ ص ٣٠١.

(٢) لاحظ ص ٨١ - ٨٢.

(٣) ص ٥١.

والامومة بين المرضعة وبينهما، من دون حصول الاخوة الرضاعية بين نفس المرتضعين، ولا محذور.

ومعنى ذلك: انه لا تكفي في الاخوة الرضاعية وحدة الام خاصة، بخلاف الاخوة من ناحية الاب، فإنه يكفي فيها وحدة الاب، وان تعددت الام، فلو ارتضع مائة طفل — مثلاً — من لبن فحل واحد المقدار المعتبر حرم بعضهم على البعض، والكل على الفحل وإن تعددت المرضعات كما لو كانت لرجل واحد مائة امرأة — مثلاً — أرضعت كل واحدة منها رضيعاً، واشترط وحدة الفحل في الاخوة الرضاعية بين المرتضعين هو المشهور الموافق للدليل، وان خالف فيه بعض، وهذا غير اشتراطها في اللبن الناصر لاصل الحرمة كما تقدم^(١).

٧ — خلوص اللبن

فلو امتزج بغيره كالسكر، ونحوه لم ينشر الحرمة^(٢).

٨ — ان يكون المرتضع في الحولين

فلا اثر للرضاع بعدهما.

٩ — ان يكون الرضاع بكمية خاصة محددة شرعاً إما بالعدد، او الزمان، او

الاثر^(٣).

١٠ — إكمال الرضعة

في الإرضاع بالعدد أو الزمان، فلا اثر للرضاع الناقص^(٤).

١١ — توالي الرضعات

اي من دون فصل برضاع امرأة أخرى^(٥).

١٢ — الإمتصاص من الثدي

فلا يكفي الوجور في حلق الصبي أو حلب اللبن في إناء ثم سقيه به^(٦).

هذه فهرس مجموع الشروط المعتبرة في نشر الحرمة بالرضاع، وأما الدليل على كل

واحد منها فمذكور في المتن.

(١) راجع ص ٨٩ المسألة الثانية.

(٢) راجع ص ٩٤.

(٣) راجع ص ٩٩.

(٤) راجع ص ١٢٣.

(٥) راجع ص ١٢٤.

(٦) راجع ص ١٣٩.

(١×) ملحق رقم (٥) ص ٨٨ .

وذلك لأنّ الكلام تارة في اعتبار وحدة الفحل في ارتضاع رضيع واحد بالنسبة إلى أصل نشر الحرمة بالرضاع، وأخرى في حرمة أحد الرضيعين على الآخر (أي الأخوة الرضاعية بين المرتضعين) وثالثة في اعتبارها بالنسبة إلى الحواشي، وقد بين في المسائل الثلاث .

* * *



مركز تحقیقات کتاب ویر علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الفهرس

٥	تقريظ السيد الاستاذ (قدس)
٧	المقدمة للسيد مرتضى الحكمي
١٥	كلمة المؤلف الشيخ محمد تقي الايرواني
١٧	كلمة المؤلف السيد محمد مهدي الخلخالي
٢١	اسباب حرمة النكاح في الإسلام
٢٢	الفروج المحرمة في الإسلام (٣٤ مورد) في الكتاب والسنة (التعليقة)
٢٤	سببية الرضاع لنشر المحرمة
٢٥	حديث: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»
٢٥	ما هو المراد من الموصول في الحديث
٢٨	عدم اختصاص التنزيل بالحرمه الدائمة
٢٨	عدم اختصاص التنزيل بالحرمه المستندة إلى النسب بالاستقلال
٢٩	هل التنزيل مقصور على العناوين السبعة المذكورة في الآية الكريمة
٢٩	البحث حول عموم المنزلة
٣٠	موارد عموم المنزلة (التعليقة)
٣٥	تحرير محل الكلام
٣٦	ما هو مقتضى الأصل في موارد الشك في تحقق الرضاع المحرم
٣٦	الشبهة المصداقية
٣٦	الشبهة الحكمية
٣٧	عمومات الحل

- اصالة الحل ٣٧
- ادلة القول بعموم المنزلة ٣٨
- (الاول) اطلاق: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» ٣٨
- الجواب عنه ٣٩
- (الثاني) الروايات الخاصة ٣٩
- تقريب الاستدلال بها ٤٠
- جواب المحقق الخراساني (قده) عن الاستدلال بها ٤٠
- المناقشة في جوابه ٤٠
- بيان ما افاده الشيخ الانصاري (قدس سره) في المقام والجواب عنه ٤٣
- ادلة اخرى لعموم المنزلة ٤٣
- رواية مالك بن عطية وصحيحة صفوان ٤٣
- المناقشة فيها ٤٤
- هل يمكن الالتزام بعموم المنزلة في تنزيل اولاد المرضعة واولاد ٤٤
- صاحب اللبن منزلة اولاد ابي المرتضع ام لا؟ ٤٤
- بيان المانع من الالتزام به ٤٦
- اركان الرضاع اربعة: المرتضع والمرضعة وصاحب اللبن وابو المرتضع ٤٩
- فصول الكتاب:

(الفصل الاول)

- في حكم المرتضع بالاضافة الى غيره ٤٩
- المسألة الاولى: حرمة المرضعة على المرتضع. ٤٩
- الثانية: حرمة اصول المرضعة على المرتضع. ٥٠
- الثالثة: حرمة حواشي المرضعة على المرتضع. ٥١
- الرابعة: حرمة فروع المرضعة على المرتضع. ٥١
- الخامسة: حرمة المرتضع اذا كان انثى على الفحل. ٥٣
- السادسة: حرمة المرتضع على اصول الفحل. ٥٤
- السابعة: حرمة المرتضع على من في نسب الفحل او رضاعه. ٥٤

٥٤ الثامنة: حرمة المرتضع على فروع الفحل نسبا ورضاعا.
(الفصل الثاني)

٥٥ في حكم المرضعة بالاضافة الى غيرها

٥٥ المسألة الاولى: عدم حرمة المرضعة على اصول المرتضع.

الثانية: عدم حرمة المرضعة على من في حاشية نسب المرتضع او رضاعه.

٥٦ الثالثة: حرمة فروع المرتضع على المرضعة.

(الفصل الثالث)

في حكم الفحل بالاضافة الى غيره

٥٧ المسألة الاولى: عدم حرمة اصول المرتضع على الفحل.

٥٧ الثانية: عدم حرمة من في حاشية نسب المرتضع على الفحل.

٥٨ الثالثة: حرمة فروع المرتضع على الفحل.

(الفصل الرابع)

في حكم ابي المرتضع بالاضافة الى غيره

٥٩ المسألة الاولى: عدم حرمة المرضعة على ابي المرتضع.

٥٩ الثانية: عدم حرمة ام الفحل على ابي المرتضع.

الثالثة: حرمة فروع المرضعة نسبا على ابي المرتضع - حكم فروعها رضاعا.

٦٠ ما افاده المحقق الخراساني في المقام والجواب عنه.

٦٣ الرابعة: حرمة فروع الفحل على ابي المرتضع.

(الفصل الخامس)

في حكم اصول المرتضع

٦٥ المسألة الاولى: حكم اصول المرتضع بالاضافة الى من عداهم.

٦٦ الثانية: حكم حواشي اصول المرتضع بالاضافة الى من عداهم.

٦٧ الثالثة: حكم حواشي المرتضع بالاضافة الى من عداهم.

- ٦٧ الرّابعة: حكم فروع المرتضع بالاضافة الى من عداهم .
(شروط الرضاع المحرم)
- ٦٩ اقسام الشروط المعتبرة في الرضاع الناصر للحرمة .
(القسم الاول):
ما يعتبر في المرضعة .
- ٦٩ اعتبار الحياة في المرضعة .
- ٦٩ الوجوه التي استدلت بها على ذلك :
- ٦٩ الاول: الاصل ، والجواب عنه .
- ٧٠ الثاني: الاجماع ، والمناقشة فيه .
- ٧٠ الثالث: ان الميتة ليست موردا للحكم الشرعي في المقام ، والخدشة فيه .
- الرّابع: ظهور لفظ الارضاع في الرضاع المتحقق بالاختيار ، والرد عليه .
- ٧١ الخامس: ما استدلت به الشيخ الانصاري (قدس سرّه) .
- ٧٣ المناقشة فيما اورده عليه المحقق الخراساني .
- ٧٤ الجواب الصحيح عما افاده الشيخ الانصاري .
- ٧٤ السادس: الوجه المختار في اعتبار الحياة في المرضعة .
(القسم الثاني):
ما يعتبر في اللبن
- ٧٥ اعتبار ان يكون اللبن عن حمل ناشئ عن وطء صحيح .
- ٧٨ عدم الفرق بين النكاح الدائم والمنقطع .
- ٧٨ شمول الحكم للمملوكة والمحلة .
- ٧٩ الاشكال فيما افاده المحقق الخراساني في المقام .
- ٨١ حكم الوطء بالشبهة .
- الجواب عما استدلت به الشيخ الانصاري للقول بالنشر في الوطء بالشبهة .
- ٨١ الجواب عما استدلت به صاحب البلغة لهذا القول .
- ٨٢

- ٨٢ هل يختص النشر على هذا القول بما اذا كانت الشبهة من الطرفين او لا .
- ٨٣ عدم اعتبار وجود الفحل في نشر الحرمة بالرضاع .
- ٨٣ هل يعتبر في نشر الحرمة انفصال الولد او يكفي الحمل ؟
- ٨٤ مما يعتبر في اللبن : وحدة المرضعة .
- ٨٨ مما يعتبر في اللبن : وحدة الفحل .
- ٨٨ المسألة الاولى : تلفيق الرضاع من لبن فحلين لا ينشر الحرمة .
- ٨٩ الثانية : يعتبر في نشر الرضاع الحرمة بين الرضيعين اتحاد الفحل .
- ٩٠ مخالفة الشيخ الطبرسي والمحدث الكاشاني في ذلك .
- ٩٠ تحقيق الكلام في المقام .
- الثالثة : اختصاص اعتبار وحدة الفحل بالرضاعين المحققين الاخوة بين الرضيعين .
- ٩٣ مخالفة العلامة والمحقق الثاني في ذلك .
- ٩٤ مما يعتبر في اللبن : خلوصه وعدم امتزاجه بغيره .
- (القسم الثالث) :
- ما يعتبر في الرضيع
- ٩٥ اعتبار وقوع مجموع الرضاع في حولي الرضاع .
- ٩٧ طوائف الاخبار الواردة في المقام .
- (القسم الرابع) :
- ٩٩ ما يعتبر في نفس الرضاع .
- ٩٩ اعتبار كمية خاصة في الرضاع .
- ٩٩ التحديدات الثلاثة للكمية :
- ٩٩ (التحديد بالعدد)
- ٩٩ اختلاف الاقوال في العدد المعتبر في نشر الحرمة بالرضاع .
- ١٠٢ استعراض ادلة التحديد بعشر رضعات .
- ١٠٣ الاخبار الدالة على التحديد بالعشر :
- ١٠٤ رواية الفضيل بن يسار .

- ١٠٤ المناقشة فيها بضعف السند.
- ١٠٥ مناقشة الشيخ الانصاري فيها بوجهين آخرين والجواب عنهما.
- ١٠٧ موثقة عمر بن يزيد.
- ١٠٧ موثقة هارون بن مسلم.
- ١٠٨ تقريب الاستدلال بهما.
- ١٠٨ معارضتها بجملة من الروايات.
- ١٠٩ دفع المعارضة المذكورة.
- ١٠٩ دلالة موثقة زياد بن سودة على عدم كفاية عشر رضعات.
- ١١٠ معارضة الموثقة للروايات الدالة على كفاية العشر.
- ١١٠ ترجيح الموثقة بمخالفة العامة والمناقشة فيه.
- ١١١ ترجيحها بموافقة الكتاب والحدثة فيه.
- ١١٢ مناقشة الشيخ الانصاري في تقديم روايات العشر على موثقة زياد ابن سودة بموافقة الكتاب.
- ١١٣ الجواب على ما افاده (قدس سره).
- ١١٤ مقالة ابن ادريس (قدس سره) حول الرواية الواردة في التحديد بخمس عشرة رضعة.
- ١١٥ المناقشة فيما ذكر في بعض المؤلفات في الرد عليه.
- ١١٧ الاستشهاد بموثقة عبيد بن زرارة على صدور روايات العشر على وجه التقية.
- ١١٧ الجواب عن الاستشهاد المذكور.
- ١١٩ الاستشهاد بصحیحة صفوان بن يحيى لهذا المدعى والجواب عنه.
- ١٢٠ استدلال بعض العامة للتحديد بالعشر ببعض الروايات والحدس فيه.
- ١٢١ حول التعارض بين ما دل على التحديد بالعشر وما دل على التحديد بالزمان وعلاجه.
- ١٢٣ ما يعتبر في الارضاع بالعدد:
- ١٢٣ ا - اكمال الرضعة.

- ١٢٤ الدليل على هذا الشرط .
- ١٢٤ ب - توالي الرضعات .
- ١٢٥ في المراد بالتوالي بناء على كفاية عشر رضعات في نشر الحرمة .
(التحديد بالزمان)
- ١٣٠ الروايات المتضمنة للتحديد باليوم والليلة .
- ١٣١ كفاية التلقيق فيهما .
- ١٣٢ شروط نشر الحرمة في التحديد بالزمان .
- ١٣٣ الروايات الدالة على التحديد بخمسة عشر يوما وليلة، والجواب عنها .
(التحديد بالاثـر)
- ١٣٤ هل يعتبر في نشر الحرمة اجتماع الامرين :
انبات اللحم وشـد العظم؟
- ١٣٧ المناقشة في التحديد بالاثـر بعدم امكان حصول العلم به لاکثر الناس .
- ١٣٧ الجواب عن هذه المناقشة .
- الخذشة في التحديد بالاثـر بمناقضاته مع التحديد بالزمان والتحديد
بالعدد .
- ١٣٧ الجواب عن هذه الخدشة .
- ١٣٨ ممّا يعتبر في الرضاع : ان يكون بالامتصاص من الثدي .
- ١٣٩ الاستدلال لكفاية الوجور بوجهين والجواب عنها .
- ١٤٢ (مسائل)
- ١٤٣ تتعلّق بالرضاع من حيث نشره الحرمة وعدمه .
- المسألة الاولى : لا فرق في نشر الرضاع الحرمة بين السابق على
النكاح واللاحق له .
- ١٤٣ المسألة الثانية : لو كان للرجل زوجة كبيرة واخرى صغيرة فارضعت
الكبيرة الصغيرة .
- ١٤٥ ذهاب المشهور الى بطلان نكاح الكبيرة وحرمتها على الرجل مؤبداً
في مفروض المسألة .
- ١٤٥

ما استدل به للقول المشهور:

- ١٤٧ الأول: المشتق حقيقة في الاعم من المتلبس بالمبدأ والمنقضي عنه،
والخدشة فيه.
- ١٤٧ الثاني: كفاية ادنى ملابسة في الاضافة.
والجواب عنه.
- الثالث: دلالة الآية الكريمة على كفاية الزوجية السابقة في حرمة
الزوجة الكبيرة، والمناقشة فيها.
- ١٤٨ الرابع: التشبث بالمسامحة العرفية، والرد عليه.
- ١٤٩ الخامس: رواية علي بن مهزيار والخدشة فيها سنداً.
- ١٤٩ السادس: اتحاد رتبة امومة الكبيرة مع زوجية الصغيرة وكفاية ذلك
في نشر الحرمة.
- ١٥٠ المناقشة في هذا الوجه.
- ١٥١ ما يدل على عدم بطلان نكاح الكبيرة في مفروض المسألة.
- ١٥١ حرمة الصغيرة المرتضعة على زوجها اذا كان الرضاع بلبنه او كانت
الكبيرة مدخولا بها.
- ١٥٢ ذهاب المشهور الى بطلان نكاح الصغيرة اذا لم يكن اللبن للرجل ولم
تكن الكبيرة مدخولا بها.
- ١٥٢ المناقشة فيما استدل به للقول المشهور.
- المسألة الثالثة: لو كانت للرجل زوجتان كبيرتان واخرى صغيرة
فارضعتها احدى الكبيرتين او لا ثم ارضعتها الاخرى.
- ١٥٣ حكم مهر الزوجة الصغيرة لو بطل نكاحها بارضاع الكبيرة او غيرها.
- ١٥٥ المسألة الاولى: هل الصغيرة المرتضعة تستحق المهر اذا بطل نكاحها
بارضاع الكبيرة او لا؟
- ١٥٥ استعراض الاقوال في المسألة وبيان ما هو المختار منها.
- ١٥٥ الثانية: هل المرضعة تضمن المهر للزوج على تقدير استحقاق الصغيرة
له او لا؟
- ١٥٦

۱۵۶	ما استدل به للقول بالضمان والجواب عنه .
۱۵۷	الثالث : على تقدير ضمان المرضعة للمهر . فهل تضمن المهر المسمى او مهر المثل؟
۱۵۷	جواب المسألة الاولى
۱۶۰	جواب المسألة الثانية
۱۶۳	جواب المسألة الثالثة
۱۶۵	من وقائع الرضاع
۱۸۳	ملحق رقم (۱) ص ۱۷
۱۸۳	ملحق رقم (۲) ص ۲۴
۱۸۴	ملحق رقم (۳) ص ۵۹
۱۸۵	ملحق رقم (۴) ص ۶۹
۱۸۹	ملحق رقم (۵) ص ۸۸



والحمد لله أولاً وآخراً

مركز تحقیقات کتاب و تیز علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

مستطیر

شماره ۶ - ۹ - ۵۶۰۱ - ۶۴
ISBN 964 - 5601 - 09 - 6